جـامـــــــعة 8 مـــاي 1945
قـالـــــــــــمـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان :

التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض

دراسة حالة بينك الفلاحة و التنمية الريفية - قالمة -

إعداد الطلبـة:
بوعديلة وليد
حسناوي عصام الدين

إشـراف الأستـاذ:
* بني إبراهيم *

السنة الجامعية : 2016/2015

جـامـــــــعة 8 مـــاي 1945
قـالـــــــــــمـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان :

التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض

دراسة حالة بينك الفلاحة و التنمية الريفية- قالمة-

إعداد الطلبـة:
بوعديلة وليد
حسناوي عصام الدين

إشـراف الأستـاذ:
* بني إبراهيم *

السنة الجامعية : 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

بسم الله و الحمد لله حمدا كثيرا على نعمة العلم و الإيمان و لك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك فالحمد و الشكر لله الواحد أولا و أخيرا على توفيقه لإتمام هذا العمل،

و الصلاة و السلام على رسولنا و حبيبنا خير قدوة لنا محمد صلى الله عليه و سلم

أما بعد:

اقتداء بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"إن الحوت في البحر ، و الطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

نتقدم بالشكر الجزيل و فائق الاحترام و التقدير إلى الأستاذ المشرف و الفاضل : " بني إبراهيم " الذي ساندنا و كان نور دربنا في هذا العمل المتواضع، و لم يبخل علينا بأي جهد أو وقت

كما نتوجه بالشكر و التقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة و الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة

كما نوجه الشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الكرام من الابتدائي إلى الجامعي الذين ساهموا و مهدوا للوصول إلى هذه المرتبة العلمية

ولا ننسى جميع موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و نخص بالذكر منهم السيد الكريم:

" أومدور محمد "

و في الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من أوصى بهما الرحمن و رسوله خيرا إلى الوالدين الكريمين الذين لو لا هما و لو لا فضل الله ما كنت لأكون ، أسال الله أن يحفظهما ويمدهما بالصحة والعافية.

إلى من هي ملاك يحميني وأمل يحييني و رضاها غاية ابتغي وصولها، إلى أعذب و أرق كلمة في الكون إليك ***"أمـي"*** *.*

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ، سندي المتين و أنيسي المعين إليك ***"أبـي"*** *.*

إلى من آثروني على أنفسهم ، إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة ، إلى إخوتي الأعزاء.

إلى كل الأهل و الأقارب من قريب و بعيد ، خاصة الجدة أطال الله في عمرها.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات ، إلى من سعدت معهم و برفقتهم في مسار الحياة، رفقاء دربي

إلى من قاسمني عناء هذا العمل : "عصام"

إلى كل طلبة الفوج 01

إلى من كان له فضل علم علي و لو بكلمة طيبة

وإليكم اهدي ومن كل قلبي.

وليد

الإهداء

نحمد الذي بفضله اكتمل الوجود نحمده على كل خير و على كل نعمة فسبحان ربي الودود. سبحان من أنزل العلم و رفع من تعلم درجات أفلا بذكر الله تطمئن القلوب و لا راحة إلا بعد الصلاة على نبيه الكريم محمد عليه أفضل الصلاة و السلام .

إلى من أوصى بهما الرحمن و ذكر بفضلهما في القرآن .

إلى من تعجز الكلمات عن وصفها ، فكل بحور الأحرف و العبارات لن تفي فضلها لك يا من رضاك مبتغيا و حبك يسكن القلب و يهز الكيان إلى التي تقر العين برؤياها و يحن القلب للقياها ، إلى أعز كلمة تقال و أجمل إحساس يثار عند سماع ذلك الاسم الجبار إليك " أمـــي ".

إلى من غمرني فضله إلى من غرس حبه في قلبي و علمني أن أكون قويا و أنا في قمة ضعفي إلى من كان شمعة تنير دربي إليك "أبـــي"

إلى من كانوا عونا لي في هذه الحياة إلى "إخوتـــي"

إلى كل رفقاء دربي

إلى من قاسمني عناء هذا العمل "وليـد"

و إلى كل طلبة الفوج (01) و كل طلبة العلوم الاقتصادية ، و إلى كل من يعرفني.

عصام الدين

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

قائمة الجداول..... ا

قائمة الأشكال.....ا

قائمة الملاحق..... ا

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية.....1

تمهيد.....2

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي.....3

المطلب الأول: ماهية المصارف.....3

المطلب الثاني: نشأة الائتمان المصرفي.....7

المطلب الثالث: مفهوم وأهمية الائتمان المصرفي.....8

المطلب الرابع: أنواع الائتمان المصرفي.....9

المبحث الثاني: منح الائتمان المصرفي.....13

المطلب الأول: أسس وإجراءات منح الائتمان المصرفي.....13

المطلب الثاني: معايير منح الائتمان المصرفي.....16

المطلب الثالث: خصائص القرار الائتماني وكيفية صياغته.....20

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.....22

المبحث الثالث: مخاطر الائتمان المصرفي.....25

المطلب الأول: مفهوم وأنواع مخاطر الائتمان المصرفي.....25

المطلب الثاني: أسباب مخاطر الائتمان المصرفي وأساليب تسييرها.....29

المطلب الثالث: مناهج تصنيف مخاطر الائتمان المصرفي.....32

المطلب الرابع: تحليل وتقييم مخاطر الائتمان المصرفي.....35

خلاصة الفصل.....38

الفصل الثاني : استخدام التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح الائتمان.....39
تمهيد.....40
المبحث الأول : الدراسة الأولية والتحليل السريع.....41
المطلب الأول : الإطار العام للتحليل الائتماني.....41
المطلب الثاني : التحليل الائتماني (النوعي والفني).....42
المطلب الثالث : القوائم المالية المعتمدة في التحليل الائتماني.....45
المطلب الرابع : اعتبارات دراسة وتحليل القوائم المالية للعملاء.....51
المبحث الثاني : الدراسة المالية والتحليل المفصل.....53
المطلب الأول : ماهية التحليل المالي.....53
المطلب الثاني : مداخل- معايير- خطوات ومحددات التحليل المالي.....56
المطلب الثالث : أساليب التحليل المالي ودور النسب المالية في ترشيد قرارات الائتمان.....61
المطلب الرابع : تفسير نتائج ومؤشرات التحليل المالي.....69
المبحث الثالث : الدراسة الرقابية والتحليل المعالج للتعثر.....71
المطلب الأول : الدراسة الرقابية للقرض وظهور أعراض التعثر.....71
المطلب الثاني : أسباب تعثر القروض والتسهيلات المصرفية.....73
المطلب الثالث : إدارة الائتمان وقياس التعثر.....76
المطلب الرابع : إدارة الائتمان ومعالجة التعثر.....78
خلاصة الفصل.....81
الفصل الثالث : التحليل الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-قالمة.....82
تمهيد.....83
المبحث الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR".....84
المطلب الأول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.....84
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....86
المطلب الثالث : التعريف بالمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "قالمة".....88
المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "قالمة".....89
المبحث الثاني : دراسة حالة منح قرض استثمار بالمديرية الجهوية " BADR" قالمة 95
المطلب الأول : الدراسة الأولية لطلب للقرض.....95
المطلب الثاني : الدراسة المالية لطلب للقرض.....98
المطلب الثالث : اتخاذ القرار.....103

المطلب الرابع : متابعة تحصيل القرض.....107
المبحث الثالث : تقييم التحليل الائتماني في المديرية الجهوية " BADR" قالمة 109
المطلب الأول : من حيث الاستعلام الأولي على العملاء.....109
المطلب الثاني : من حيث التحليل المالي.....110
المطلب الثالث : من حيث متابعة القرض.....111
المطلب الرابع : تقييم جوانب أخرى تتعلق بالائتمان المصرفي.....111
خلاصة الفصل.....112
الخاتمة العامة.....114
قائمة المراجع.....119
الملاحق.....120

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	وزن مخاطر البنك وفقا للأسلوب المعياري	33
(2-1)	أوجه الاختلاف بين التصنيف الداخلي الأساسي والتصنيف الداخلي المتقدم	34
(3-1)	أشكال درجات المخاطر التي تعتمد على ثلاثة معايير 5CS	35
(4-1)	تقييم مخاطرة القرض	36
(1-2)	الميزانية العمومية في n/12/31	48
(2-2)	قائمة الدخل والأرباح المحتجزة لسنة n/12/31	49
(3-2)	قائمة التدفق النقدي لسنة n/12/31	50
(4-2)	تصنيف الشركات حسب نموذج Altman	77
(1-3)	تقسيم تشكيلة الأشخاص	97
(2-3)	هيكل الاستثمار	99
(3-3)	هيكل التمويل	100
(4-3)	تطور عناصر الميزانية المالية للمؤسسة	101
(5-3)	تطور عناصر جدول حسابات النتائج للمؤسسة	102
(6-3)	نسب التحليل المالي	103
(7-3)	استرداد القرض الكلاسيكي	106
(8-3)	استرداد قرض التحدي	106

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	العلاقة بين البنك التجاري وقطاعات الفائض والعجز	07
(2-1)	معايير تصنيف الائتمان المصرفي	12
(3-1)	مخطط يوضح إجراءات منح الائتمان وتحصيله	15
(4-1)	معايير الائتمان المصرفي5C'S	16
(5-1)	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	24
(6-1)	مصادر مخاطر الائتمان المصرفي	28
(1-2)	مراحل وخطوات التحليل المالي	59
(2-2)	أنواع النسب المالية	62
(3-2)	الأخطاء التي يكون البنك سببا فيها	75
(1-3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	87
(2-3)	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	90

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	طلب القرض	121
2	الميزانية المالية التقديرية لسبع سنوات (جانب الأصول)	122
3	الميزانية المالية التقديرية لسبع سنوات (جانب الخصوم)	123
4	جدول حسابات النتائج التقديري لسبع سنوات	124
5	الميزانية الافتتاحية	125
6	وسائل وأدوات الاستغلال للمؤسسة	126
7	تقسيم تشكيلة الأشخاص للتوظيف في المؤسسة	127
8	الضمان المقترح من قبل المؤسسة	128
9	هيكل الاستثمار وهيكل التمويل لمشروع المؤسسة	129
10	نسب التحليل المالي المنجز على المؤسسة	130
11	نتائج التحليل المالي للمؤسسة	131
12	عرض الوكالة بالموافقة على طلب القرض 1	132
13	عرض الوكالة بالموافقة على طلب القرض 2 (رأي المكلف بالدراسات)	133
14	جدول استرداد القرض	134
15	ترتيب مخاطر القروض في المديرية الجهوية badr قالمة	135
16	النسب المالية المستخدمة من طرف المديرية الجهوية badr قالمة (المجموعة1)	136
17	النسب المالية المستخدمة من طرف المديرية الجهوية badr قالمة (المجموعة2،3،4)	137
18	النسب المالية المستخدمة من طرف المديرية الجهوية badr قالمة (المجموعة5)	138

المقدمة العامة

مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية التي توجد في أي دولة وهذا نظرا للدور الحيوي والفعال الذي يلعبه هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية، كما تعتبر البنوك المشكلة لهذا القطاع من أهم المؤسسات المالية نظرا للدعم الذي تقدمه للاقتصاد بمختلف مؤسساته وقطاعاته؛

تمارس البنوك العديد من الوظائف والأنشطة كما تقوم بتقديم العديد من الخدمات المصرفية التي تؤدي في مجملها إلى تحسين الأداء الاقتصادي في الدولة، ورغم تعدد وتنوع هذه الوظائف وهذه الأنشطة نتيجة التطورات التي شهدها القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة كاتساع حجم البنوك، التوجه العالمي نحو تحرير تجارة الخدمات المصرفية، التقدم التكنولوجي...الخ، إلا أن النشاط الائتماني المتمثل في وظيفة منح القروض يعتبر النشاط الأكثر أهمية لأنه يمثل المصدر الرئيسي لإيرادات البنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى، كما يعتبر العمود الفقري لأي بنك، فبدونه تسقط وظيفته كوسيط مالي ويفقد البنك مبرر وجوده أساسا، هذا ويعتبر النشاط الائتماني النشاط الأكثر تعقيدا والأكثر حساسية لأنه عادة ما يكون مصحوبا بمخاطر جمة تعترض سبيل العملية الائتمانية وتحد من فعالية المبتغى منها كمخاطر تعثر القروض المصرفية التي تعد من اكبر المشاكل التي تواجهها البنوك، وذلك لأنها تؤدي إلى تجميد جزء كبير من أموالها نتيجة عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه هذه البنوك خاصة أن هذه الأموال ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها؛ لذلك نجد أن البنوك عادة ما تطلب من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات ائتمانية تقديم مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية يتم إخضاعها للدراسة والتحليل من قبل مسئولي الائتمان، وبناءا على النتائج التي يتم التوصل إليها تتخذ لجنة القروض والتسهيلات قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على منح القرض، وهذا ما يعرف بالتحليل الائتماني، وقد بدا الاهتمام بهذا النوع من التحليل في بداية القرن العشرين وتم التركيز عليه أكثر في بداية السبعينات من نفس القرن؛

كما زاد الاهتمام بهذا النوع من التحليل نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدها العالم، حيث أثبتت غالبية الدراسات التي بحثت في أسباب هذه الأزمات أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في حدوث معظم هذه الأزمات سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، واكبر مثال على ذلك الأزمة المالية الأخيرة عام 2008 والتي كان سببها الرئيسي عدم كفاءة البنوك الأمريكية في أداء وظيفتها الائتمانية وتساهلها في منح القروض مما أدى إلى وقوع هذه البنوك في أزمة قروض متعثرة وتعرضها للإفلاس، وهذا ما أدى بدوره إلى حدوث أزمة مصرفية سرعان ما تحولت إلى أزمة مالية أدت إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة ليس على الاقتصاد الأمريكي فحسب وإنما على الاقتصاد العالمي ككل؛

والجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من مشكلة القروض المتعثرة، وهذا راجع أساسا إلى السياسة الاقراضية التوسعية التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة دون مراعاة الشروط والضوابط الصحيحة للائتمان خاصة فيما يتعلق ببرامج دعم وتشغيل الشباب.

إشكالية البحث

على ضوء ما سبق جاءت دراستنا هذه لتبين أهمية التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية والتقليل من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك، وبذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو الدور الذي يلعبه التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك ؟ وما هو واقع هذا التحليل في البنوك التجارية الجزائرية ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل تساؤلات فرعية نوجزها فيما يلي :

- هل يمكن أن يؤثر التحليل الائتماني بالسلب على البنوك ؟
- ماذا تدرس البنوك عند القيام بوظيفة التحليل الائتماني ؟
- ما هو واقع وحقيقة التحليل الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟

فرضيات البحث

كإجابة مبدئية للتساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية كما يلي :

- يمكن أن يؤثر التحليل الائتماني على قرار منح القروض والذي يمكن أن يؤدي إلى إفلاس البنوك؛
- عند القيام بوظيفة التحليل الائتماني تقوم البنوك بدراسة مالية؛
- يقوم التحليل الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية على دراسة دقيقة ومحكمة.

أهمية البحث

يكتسي البحث أهمية بالغة تنبع من القطاع الذي يغطيه وهو القطاع المصرفي الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي توجد في أي دولة، وتزداد أهميته من خلال المكانة التي تحتلها الوظيفة الائتمانية في هذا القطاع فهي تمثل العمود الفقري للبنك والمحور الرئيسي لإيراداته، كما تبرز أهمية البحث من خلال الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في تنمية الاقتصاد الوطني، فهو يمثل عصب الحياة الاقتصادية، وذلك لان توفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن تشغيل اليد العاملة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولا شك أن أهدافا بهذه الأهمية وهذا الشمول تستدعي اهتماما خاصا منا لإبراز بعض الطرق والأساليب لترشيد هذا الائتمان وزيادة فعاليته والرقابة عليه ومتابعة مساره وخوفا من الإفراط فيه في بعض الظروف غير المواتية؛

هذا وتكمن أهمية البحث في كونه يمثل مجالا تطبيقيا لمختلف الباحثين والأكاديميين.

أهداف البحث

الأهداف التي نتطلع الوصول إليها من خلال البحث هي :

- توضيح أعمال البنوك فيما يخص منح القروض والتسهيلات الائتمانية؛
- توضيح الأساليب المختلفة للتحليل الائتماني ومدى مساهمتها في ترشيد قرار منح القروض في البنوك؛
- الوقوف على حقيقة وواقع التحليل الائتماني المعمول به في إحدى البنوك الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتعرف على الطرق التي يستخدمها هذا البنك لأغراض اتخاذ قرار منح القروض؛
- الكشف عن النقائص التي يعاني منها التحليل الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتقديم اقتراحات لمحاولة علاجها.

منهج البحث

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرغوبة اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى نشأة البنوك والائتمان المصرفي وكذا نشأة وتطور البنك محل الدراسة، واعتمدنا المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لأنهما يناسبان طبيعة موضوع الدراسة، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي في توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبحث، ولتفسير هذه المفاهيم وتحليلها واستخلاص نتائجها يتم استخدام المنهج التحليلي، كما يتم استخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال جمع الملاحظات والبيانات من البنك محل الدراسة وتفسيرها.

هيكلة البحث

بغية التحكم بالموضوع والفهم أكثر وتحقيقا للأهداف المرجوة ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول رئيسية فصلان نظريان وفصل تطبيقي :

نتناول في **الفصل الأول** الإطار النظري للائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية في ثلاث مباحث، يتمثل المبحث الأول في الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي، أما المبحث الثاني يتضمن جميع جوانب منح الائتمان المصرفي، وتعرضنا في المبحث الثالث إلى مخاطر الائتمان المصرفي؛

بينما **الفصل الثاني** نتناول استخدام التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح الائتمان من خلال ثلاث دراسات وذلك في ثلاث مباحث، في المبحث الأول الدراسة الأولية والتحليل السريع، وفي المبحث الثاني الدراسة المالية والتحليل المفصل، وفي المبحث الثالث والأخير الدراسة الرقابية والتحليل المعالج للتعثر؛

أما في **الفصل الثالث** نتناول التحليل الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–قالمة في ثلاث مباحث، وذلك من خلال تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR" في المبحث الأول، ثم دراسة حالة منح قرض استثمار بالمديرية الجهوية " BADR" قالمة في المبحث الثاني، وأخيرا تقييم التحليل الائتماني في المديرية الجهوية " BADR" قالمة في المبحث الثالث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية في الزمن الراهن من الركائز الأساسية لتحريك اقتصاد أي دولة، ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه في عملية منح الائتمان بهدف تمويل المشاريع، هذه العملية تعتبر من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك، حيث ترتكز البنوك في نشاطها التمويلي على الائتمان لكونه يعطي أكثر مرد ودية ومعدل عائد مرتفع عند عملية استرجاعه، كما يعتبر الائتمان من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات.

ونظرا للأهمية التي يحتلها الائتمان على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات أصبح من الضروري أن يولي المسئولون في البنك عناية خاصة به من خلال وضع إجراءات ومعايير ملائمة لعملية منحه تضمن سلامته، لكن بالرغم من ذلك إلا انه معرض بدوره لعدة مخاطر تشوبه وبدرجات متفاوتة؛ وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للائتمان المصرفي ومخاطره من خلال ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

المبحث الثاني: منح الائتمان المصرفي

المبحث الثالث: مخاطر الائتمان المصرفي.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

يكون الجهاز المصرفي مجتمعا من المؤسسات المالية وعددا من البنوك، وتحتل هذه الأخيرة مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا للدور المهم الذي تؤديه، والمتمثل في جمع الأموال بغرض تداولها في السوق على شكل ائتمان لدفع عجلة التنمية نحو الأمام.

المطلب الأول : ماهية المصارف

الفرع الأول : نشأة وتطور المصارف

أصل كلمة مصرف في اللغة العربية مأخوذة من الصرف بمعنى "بيع النقد بالنقد" ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها كلمة "بنك" المشتقة من الكلمة الإيطالية "Banco" التي تعني المنضدة أو الطاولة؛[1]

– أما بسبب ارتباط هذه الكلمة بأعمال مصرفية فإن ذلك لأن الصرافين المبادرين كانوا يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في الأسواق لبيع وشراء العملات المختلفة، وذلك في أواخر القرون الوسطى؛[2]

– كما أن كلمة "Bank rupt" وتعني "مفلس" جاءت من أصل إيطالي، حيث تعني كسر المنضدة أي منضدة الصراف كإعلان عن إفلاسه وعدم السماح له بالاستمرار في ممارسة الصرافة؛[3]

– أجمع الباحثون على أن تاريخ نشأة المصارف الحديثة يبدأ من منتصف القرن 12 للميلاد حيث تأسس أول بنك وذلك في مدينة البندقية عام 1157م تلاه بنك برشلونة عام 1401م ثم بنك ريالتو عام 1587م بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام عام 1609حيث يعتبر هذا الأخير النموذج الذي اتخذته معظم البنوك الأوربية بعد ذلك مع مراعاة ما أملته اختلافات الظروف بين الدول، مثل بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619م وبنك انجلترا عام 1694م وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800م، ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم؛[4]

مجمل القول إن الظهور الحقيقي، بالمفهوم الحديث للبنوك كان على يد الصاغة والصيارفة الذي يقبلون إيداع النقود مقابل إيصالات إيداع أخذت تلقى قبولا في التداول وفاء للالتزامات المطلوبة من حاملها والتي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى بالشبكات، ثم أخذ هؤلاء الصاغة والصيارفة يتقاضون عمولات من المودعين لقاء الحفظ الأمين، كما أخذوا يتصرفون بجزء من الودائع لديهم بالإقراض مقابل فائدة يتقاضونها بعد أن لاحظوا أنه لا يتم سحب الودائع كليا، وترتب على ذلك أن بدأت الصورة المبدئية لأعمال البنوك تتبلور وتتحدد معالمها إلى ما أصبحت عليه الآن.[5]

---

[1]– عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص، 117.

[2]– أحمد نبيل النمري، **مبادئ في العلوم المصرفية**، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 1981، ص، 08.

[3]– محمد أحمد الرزاز، **محاضرات في النقود والبنوك**، الطبعة 2، مكتب القاهرة الحديثة، مصر، 1974، ص، 25.

[4]– مروان عطوان، **النظرية النقدية**، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص، 12.

[5]– خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص-ص، 20- 22.

الفرع الثاني : تعريف المصارف

في الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون البنك بأنه " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف "Bank charter" سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية " الاتحادية الفدرالية" أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها، ومن ثم يبين القانون صرامة وظائف المصرف الأمريكي والشروط الواجب توافرها لمباشرة هذه الوظائف بحيث تكون الحدود واضحة بينه وبين المؤسسات الأخرى؛[1]

- يعرفه بعض الكتاب بأنه "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها"؛[2]
- كما يمكن تعريف البنك بأنه "الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار والعكس صحيح"؛[3]

وفي الأخير يمكن أن نلخص تعريف البنك بأنه: "منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة بغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة" .

الفرع الثالث : وظائف المصارف

للمصارف وظائف عديدة يمكن حصرها ضمن وظائف تقليدية ووظائف حديثة :

أولا: الوظائف التقليدية : وتتمثل في:[4]

1-قبول الودائع: هو اتفاق بين العميل والبنك يتنازل بموجبه الأول بما لديه من أموال للبنك ليحتفظ بها، وبالمقابل يتعهد الثاني برد هذا المبلغ للعميل عندما يطلبه، ويكون للعميل الحق في استخدام أمواله وذلك وفقا لشروط متفق عليها مسبقا، وفتح حساب مصرفي يحقق البنك والعميل مزايا متعددة فالعميل يمكنه أن يستفيد من التسهيلات التي يقدمها البنك فيما يتعلق بتنظيم معاملاته المالية، كما يستفيد من خدمات مصرفية متنوعة؛

2-منح الائتمان: هي الوظيفة التقليدية الثانية تتمثل في تقديم البنك مبالغ نقدية أو كتابية لعملائه من الأفراد، ورجال الأعمال والمشاريع باختلاف أنواعها وآجالها، وذلك لمساعدتهم على مواصلة أعمالهم ونشاطاتهم، على أن يقوم هؤلاء يرد المبلغ والفوائد المستحقة عليه في آجال استحقاقها، وفقا للشروط المتفق عليها؛

3-خلق النقود: إن الفكرة الجوهرية تعود إلى قيام غالبية الأفراد في الوقت الحالي بتسوية التزاماتهم، بواسطة الشبكات التي يسحبونها على ودائعهم لدى البنك التجاري، بحيث أن ما يسحبه الأفراد من البنوك في شكل نقود يمثل نسبة ضئيلة من حجم النقود المودعة، وبالاستناد على هذا أصبحت البنوك تقرض عملاءها مبالغ تقيد في شكل ودائع جارية، يقومون بالسحب منها شبكات شأنها في ذلك شأن الودائع الأصلية.

---

[1] زياد رمضان و محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص، 04.

[2] زياد رمضان، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص، 06.

[3] سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية، الأردن، 2008، ص، 76.

[4] أسامة كامل وعبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة الورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2002، ص-ص 95- 102.

ثانيا: الوظائف الحديثة: وتتمثل في:[1]

1-تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: من الملاحظ في الوقت الحالي قيام البنك بالاشتراك مع المتعاملين معه في إعداد الدراسات المالية المطلوبة لإنشاء مشروعاتهم، مما يساعد على تحديد التمويل، طريقة السداد والتحصيل؛

2- ادخار المناسبات: تقوم المصارف بتشجيع زبائنها على القيام بالادخار لمواجهة مناسبات معينة كنفقات الحج، الزواج...الخ، حيث تمنحهم تسهيلات ائتمانية إذا احتاجوا لها عند حلول موعد المناسبة المدخر من أجلها؛

3- البطاقة الائتمانية: وهي من أحدث الخدمات المصرفية التي استحدثتها مصارف الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن الشخص، وبموجب هذه البطاقة يمكن للمتعامل الحصول على خدمات كثيرة من المحلات التجارية المتعاقدة مع المصرف؛

4-خدمات الكمبيوتر: لقد أخذت المصارف تستخدم العقول الالكترونية في كثير من أوجه نشاطاتها مقابل عمولة، ومن خلالها تقوم بتزويد المتعاملين معها بكشوف تبين أوضاعهم وإيراداتهم، وتقديم منشورات مالية وإدارية وغيرها من الخدمات، وتترقب البنوك زيادة المتعاملين بهذه الخدمة زيادة كبيرة في السنوات القادمة؛

5- أمناء الاستثمار: وتتمثل في إدارة أموال وممتلكات المتعاملين معها، وحمايتها لأولادهم إلى حين بلوغهم سن الرشد، بالاستفادة من خبرة المصرف في الإدارة خلال فترة حياة الأفراد، لكي يريحوا أنفسهم من عناء الاستثمار؛

6-إصدار خطابات ضمان لمصلحة عملائها: يتعهدون فيها بسداد مبالغ معينة ملتزمين بدفعها إذا لم يقوموا بالسداد وهنا لا يقدم البنك أية أموال إنما يقدم كفالة لعميله؛

7- تأجير البنك لخزائن حديدية: يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة، من مجوهرات وأوراق مالية وغيرها؛

8- استبدال البنك للعملات الأجنبية بالعملات الوطنية والعكس: و يجدر بنا الإشارة إلى أن البنك في سعي وبحث مستمر عن خدمات جديدة ومتطورة ليقدمها لعملائه. وذلك بغرض جلب العملاء وبالتالي القدرة على المنافسة مع البنوك الأخرى.

الفرع الرابع: أنواع المصارف

سنحاول من خلال هذا الفرع تصنيف البنوك وفقا لأربعة معايير هي: المعيار القانوني للمصرف، معيار طبيعة الأعمال، معيار مصادر الأموال ومعيار شرعية العمليات كالأتي:[2]

أولا: من حيث الوضع القانوني للبنك: ونجد:

1-البنوك العامة: وهي البنوك التي تملكها الدولة وتمتلك كامل رأسمالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها كالبنوك المركزية، البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصصة مثل البنك العقاري؛

[1] زياد رمضان و محفوظ جودة، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص،17-19.

[2] Site: http://sqarra word press.com. le 18/02/2016 a 15:44

2-البنوك الخاصة: هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملون كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة ممثلة في البنك المركزي؛

3-البنوك المختلطة: وهي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارة كلا من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تقوم إلى امتلاك نصف رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

ثانيا: من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك: ونجد:

1-البنوك التجارية: هي البنوك التي تزاول الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى غير مصرفية مثل بيع وشراء الأسهم والسندات، هذا وبالإضافة إلى دورها في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية؛

2-البنوك الصناعية: هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية؛

3-البنوك الزراعية: هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية؛

4-البنوك العقارية: هي التي تقوم بتقديم التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.

ثالثا: من حيث مصادر الأموال: نجد:

1-البنوك المركزية: هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق إصدار العملة والاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب والعملات الأجنبية، ويكون رأسمال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها وكذلك من ودائع البنوك التجارية لديها؛

2-بنوك الودائع: (البنك التجاري): هي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء وكذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد والمؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية؛

3-بنوك الأعمال أو الاستثمار: هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها ومن أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار والقانون سمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.

رابعا: من حيث شرعية العمليات: ونجد:

1-البنوك التقليدية (الربوية): هي مؤسسة مالية خدماتية، تلعب دور وسيط بين الأشخاص المدخرين، الذين لديهم فائض في الأموال فوق حاجاتهم والمستثمرين الذين لديهم حاجات يسعون إلى تغطيتها وسدها عبر التمويل بالاقتراض، والبنوك التقليدية تعتمد في جل معاملاتها على الفائدة ولا تطبق أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية؛

2-البنوك الإسلامية: هي البنوك التي تقوم بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام والقواعد في الشريعة الإسلامية وقد تميزت بعدم التعامل بالفائدة، ولكن استمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائدا مسبقا على الأموال المودعة إليها أو تقدم أموالا لعملائها في صورة أموال بالمرابحة أو المضاربة أو المشاركة.

المطلب الثاني: نشأة الائتمان المصرفي

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل انه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه؛[1]

بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وشيوع استعمال النقود وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبذلك بعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم، وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى؛

ومن هنا يرى البعض أن الوظيفة الرئيسية للمصرف هي وظيفة الوساطة المالية، وتعني قيام المصرف بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات الاقتصادية التي تتوافر لديها فوائض نقدية، ثم توجيه هذه المدخرات إلى الأفراد والقطاعات الاقتصادية التي تحتاج لهذه الأموال للأغراض الإنتاجية والاستثمارية والشخصية المختلفة؛[2]

ويمكن عرض تلك الصورة من العلاقة وفقا للشكل التالي :

شكل رقم (1-1): العلاقة بين البنك التجاري وقطاعات الفائض والعجز

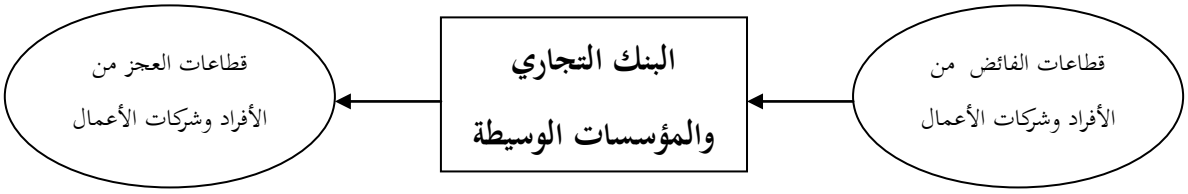

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الطبعة 1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص، 32.

-على وفق العلاقة أعلاه نشأ ما يعرف بالائتمان المصرفي فهو شكل من أشكال التدفق فيما بين القطاعات.

[1] حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، الطبعة 1، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص، 59.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص، 32،31.

المطلب الثالث: مفهوم وأهمية الائتمان المصرفي

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

إن اصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحا هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: "أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها"؛[1]

-والأدق في تبيان معنى الائتمان: هو عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر مقابل وعد بالدفع في المستقبل، وينظر إليه من ناحيتين :[2]

* الأولى: من ناحية المهلة التي يمنحها البائع للمشتري لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها، وفيها يزيد السعر لان الثمن مؤجل، وهذا ما يسمى "بالائتمان التجاري"

* الثانية: هو العملية التي بموجبها يقرض شخص غيره مبلغا متأملا إعادته في المستقبل مضافا إليه الفائدة المترقبة عليه، وهذا ما يسمى" بالائتمان المصرفي"

-الائتمان بلغة القانون له معنى واسع: "فهو يعني تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل الدين، أو الوديعة، أو الوكالة، أو الإيجار، أو الإعارة، أو الرهن، أو لإجراء عمل ما، كل هذا سواء كان باجر أو بغير اجر وفي جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية استعادته"؛[3]

-كما يعرف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بان يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها، وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد"،[4]

-الائتمان المصرفي هو "عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلا (طبيعيا أو معنويا) بناءا على طلبه سواء كان في الحال أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية، أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف بالدفع نيابة عن العميل للغير"؛[5]

بناءا على ما تقدم من تعاريف وكمجمل للقول يمكن التمييز بين أربعة عناصر للائتمان هي:

1-علاقة مديونية: يفترض وجود دائن (مانح الائتمان) ومدين (متلقي الائتمان)، ما يعني وجود ثقة بينهما؛

2-وجود دين: وهو المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول؛

---

[1] حسن سمير عشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص، 58.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران، عمان، 1999، ص،ص، 123،124.

[3] Site :http://eddirassa.com le 20/02/2016 a 19:57.

[4] حسن سمير عشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص، 58.

[5] حسن سمير عشيش، **المرجع السابق**، ص، 58.

3-الأجل أو الفارق الزمني: وهي الفترة الفاصلة بين حدوث المديونية والتخلص منها، وهذا الفارق هو العنصر الجوهري في الائتمان ويفرق بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية؛

4-المخاطرة: تتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين، ولعل هذا هو المبرر لحصول الدائن على دينه مزيدا بمبلغ معين هو الفائدة.

الفرع الثاني: أهمية الائتمان المصرفي

للائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية في الاقتصاد وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه وفقا لما يقدمه الائتمان المصرفي من مهام أهمها :[1]

1-بدون الائتمان المصرفي تصبح المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية؛

2-يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة الإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة، فلا نقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان؛

3-يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي، ولهذا فالائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد؛

4-يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها؛

5-للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك، وذلك لان البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد الائتمان الأمر الذي يحد من الاستهلاك.

المطلب الرابع: أنواع الائتمان المصرفي

يوجد الكثير من المعايير لتصنيف الائتمان المصرفي، واهم هذه المعايير نذكر منها :

الفرع الأول: معيار الغرض من الائتمان:

ينقسم هذا المعيار إلى:[2]

أولا: الائتمان الاستثماري (المخصص للإنتاج): هو الائتمان الذي يقدم للمشروعات الإنتاجية لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة من أراض أو منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة ؛

ثانيا: الائتمان التجاري: تقوم البنوك التجارية بمنحه بغرض تمويل النشاط الجاري لفئات التجار بغرض مساعدتهم في شراء السلع والاتجار، ويندرج تحت هذا النوع القروض الممنوحة مقابل إيداع الأوراق التجارية لدى المصرف ؛

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة 1، منشأة المعارف، مصر، 1997، ص، 25.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص، 95.

ثالثا: الائتمان الاستهلاكي: هو الائتمان الذي يمنح عادة للأفراد لتمويل عمليات استهلاكية مثل شراء سيارة أو تجهيزات كهر ومنزلية أو لتمويل احتياجات أخرى غير محددة.

الفرع الثاني: معيار اجل الائتمان:

يقسم الائتمان حسب هذا المعيار إلى:[1]

أولا: الائتمان قصير الأجل: وهو الائتمان الذي يقدم لمدة لا تزيد عن سنة، ويكون في العادة ل3 او6 او9 أشهر، ويهدف عادة إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية أو التجارية أو الزراعية مثل شراء الأسمدة والبذور؛

ثانيا: الائتمان متوسط الأجل: وتتراوح مدة هذا الائتمان ما بين سنة وخمس سنوات، ويهدف في العادة إلى تمويل بعض أدوات الإنتاج، وكذلك تمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة ؛

ثالثا: الائتمان طويل الأجل: وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة، ويستهدف في العادة تمويل رؤوس الأموال الثابتة كشراء الأراضي الزراعية أو إنشاء مشروع صناعي أو بناء عقار.

الفرع الثالث: معيار شخصية متلقي الائتمان:

حسب هذا المعيار نفرق بين نوعين هما:[2]

أولا: الائتمان الخاص: وهو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فردا أو شركة أو مؤسسة، أي أن متلقي الائتمان هو أحد أفراد القانون الخاص، سواء كان فردا طبيعيا أو شخصية اعتبارية ؛

ثانيا: الائتمان العام: وفيه يكون متلقي الائتمان هو الدولة أو شخصاً معنويا من شخصياتها، كالبلديات والمجالس المحلية والولايات.

الفرع الرابع: معيار الضمان:

حسب هذا المعيار نفرق بين نوعين هما:[3]

أولا: الائتمان الشخصي: وفي هذا النوع من الائتمان لا يطلب من المدين تقديم أية أموال ضماناً لتسديد دينه، بل يكتفي بالوعد الذي يقدمه المدين ويلتزم فيه بتسديد الدين، ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الائتمان يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث النزاهة والقدرة على الدفع ؛

ثانيا: الائتمان العيني: وفيه يقدم المدين عيناً ما تعتبر ضماناً لتسديد دينه، والدائن في مثل هذه الحالة يعتبر مفضلاً على غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ الدين من الأموال التي قدمها المدين ضماناً للتسديد، وهذا الضمان الذي يقدمه المدين قد يكون عقاراً أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق مالية ... الخ.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **المرجع السابق**، ص، 95.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **المرجع السابق**، ص، 96.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **المرجع السابق**، ص، 97.

الفرع الخامس: معيار التصفية الاقتصادية للائتمان:

وهنا يفرق بين نوعين هما:[1]

أولا: الائتمان ذاتي التصفية: وهو الائتمان الإنتاجي الذي يستطيع فيه المدين السداد من خلال استخدام قيمة الائتمان نفسها، فعلى سبيل المثال فان القرض الذي يُقدم لصاحب مصنع هو قرض ذاتي السداد أو التصفية، لأن صاحب المصنع يمكنه تصفية القرض من خلال استخدام القرض في عملية الإنتاج، فالمصنع والمبيعات يوفران أموالاً يمكنان صاحب المصنع من الوفاء بما عليه ؛

ثانيا: الائتمان غير ذاتي التصفية: ويتعلق في العادة بالائتمان الاستهلاكي، فالائتمان الذي يُقدم للمستهلك لشراء منزل مثلاً يعتبر غير ذاتي التصفية لأن المستهلك يقوم بتصفية القرض أو سداده على فترة من الزمن من دخله، وهذا الدخل ليس للقرض دور في إحداثه.

الفرع السادس: معيار شيوع عرض الائتمان وطريقة استخدامه من قبل المصارف:

ضمن هذا المعيار نجد :[2]

أولا: الائتمان النقدي المباشر: يعتبر الأكثر شيوعا، ومضمون هذا النوع هو قيام إدارة الائتمان بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان، فطبيعة هذا الائتمان نقدية كما هو ملاحظ لان محل الائتمان نقد ؛

ثانيا: الائتمان غير المباشر: يختلف عن السابق في انه لا يعطي حقا لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر ، كما انه لا يمثل دينا مباشرا للعميل اتجاه المصرف ومن أمثلته بطاقات الائتمان، الاعتماد المستندي..الخ ؛

ثالثا: الائتمان الدولي: تعتبر المصارف التجارية قلب نظام التمويل الدولي، من خلال تمويل المعاملات الدولية سواء التي تتسم بالأجل الطويل أو القصير، لذلك فان المصارف التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن والأوراق التجارية الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية ؛

رابعا: الائتمان المشترك: تمويل ضخم يساهم فيه أكثر من مصرف، قد لا يستطيع مصرف واحد تقديمه تجنبا للمخاطر الكبيرة، إذ تسعى إدارة الائتمان إلى الاشتراك مع مصارف أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة ؛

خامسا: الائتمان المصرفي بصيغة التمويل ألتأجيري: يمثل ائتمان مصرفي مباشر، فالعلاقة بين المؤجر(المصرف) والمستأجر(شركة الأعمال) تعد بمثابة اقتراض للأموال، فالعميل(المستأجر) لا يطلب منه دفع قيمة الأصل المستأجر (معدات، تجهيزات،...الخ) وإنما يقوم بتسديد مبالغ متفق عليها تمثل قيمة الإيجار كما هو محدد في العقد مع حق العميل بامتلاك الأصل بعد تسديد كامل المبلغ ؛

---

[1] Site: http://iefpedia.com le 20/02/2016 a 19:50.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص، 98-114.

سادسا: الائتمان المصرفي بصيغة التمويل التشغيلي: من خلاله يقوم البنك بإيجار اصل معين إلى عميل (شركة أعمال مثلا) مقابل مبلغ الإيجار ولفترة من الزمن تقل عن عمر الأصل الافتراضي، بحيث لا يترتب عليها حق المستأجر من امتلاك الأصل .

بناءا على ما سبق الشكل التالي يوضح معايير تصنيف الائتمان المصرفي:

شكل رقم(1-2): معايير تصنيف الائتمان المصرفي

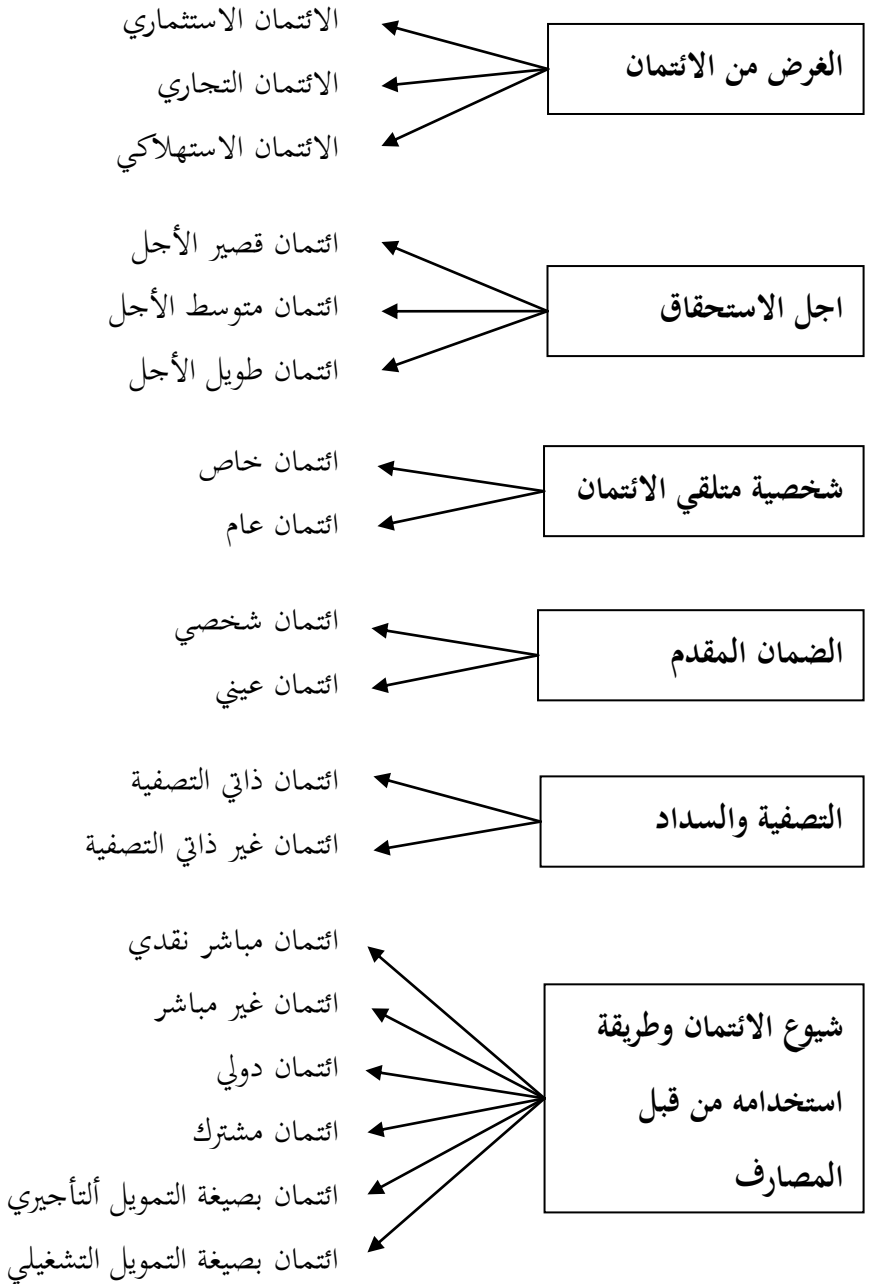

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

-حمزة محمود الزبيدي، **المرجع السابق**، ص-ص، 95-114.

- Site: http://iefpedia.com

المبحث الثاني: منح الائتمان المصرفي:

لكل بنك سياسة الخاصة المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي، حيث تعبر هذه السياسة عن مجموعة الأسس والإجراءات والتدابير المتعلقة بحجم ومواصفات الائتمان، كما تحدد ضوابط منح الائتمان ومتابعته وتحصيله بناءا على مجموعة من المعايير وهذا ما سنحاول التطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أسس وإجراءات منح الائتمان المصرفي

الفرع الأول: أسس منح الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي يجب أن يتم منحه استنادا إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي :[1]

أولا: توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك؛

ثانيا: تحقيق الربح: يعني حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها، تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية؛

ثالثا: السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف، أي النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير؛

– وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجعة مهمة الملائمة بين هدفي الربحية والسيولة؛

رابعا: قرارات البنك المركزي: حيث تخضع البنوك فيما تمنحه من ائتمان لما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل تلك المتعلقة بالحدود التي يتعين ألا يتجاوزها التوسع الائتماني، وكذا نسبتي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما؛

خامسا: السياسة الائتمانية للمصرف: حيث تخضع البنوك فيما تمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات المصرفية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها؛

سادسا: طبيعة الودائع: تتعدد أنواع الودائع، والمصرف مسئول عن بث الثقة في نفوس مودعي كل من هذه الأنواع، ومسؤولية المصرف اتجاه مودعيه تؤثر بلا شك في طريقة توظيف الأموال، بالتالي تؤثر في حكم المصرف في اختيار نوعية القرض، وعلى سبيل المثال، كبر عدد حسابات الودائع وصغر قيمتها يمكن المصرف من التوسع في الإقراض عما يمكن أن يكون الوضع عليه لو صغر عدد الحسابات وكبرت قيمتها.[2]

---

[1] محسن احمد الخضيري، **الائتمان المصرفي**، الطبعة 1، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 2002، ص-ص، 22-25.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص، 158.

الفرع الثاني: إجراءات منح الائتمان المصرفي

تمر عملية منح الائتمان في المصارف بمراحل متتالية يمكن تلخيصها فيما يلي :[1]

أولا: البحث عن الفرص وجذب العملاء: يجب أن لا يكتفي البنك التجاري بانتظار عملائه الذين يتقدمون إليه، أو الذين يدعوهم للتعامل معه عبر وسائل الدعاية والإشهار، بل لابد من البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية والميدانية والتقرب من العملاء والتعرف على مختلف احتياجاتهم التمويلية، ويلعب التسويق المصرفي دورا هاما للترويج لذلك بهدف زيادة الحصة التسويقية للمصرف؛

ثانيا: استلام طلبات الائتمان ودراستها: عندما يقوم العميل بتعبئة طلب الائتمان وفقا للنموذج المعد من قبل المصرف، فإنه يتولى تقديمه إلى قسم الائتمان لإجراء الدراسة عليه وخاصة من حيث الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طالب الائتمان، أو حتى القيام بزيارات ميدانية من قبل موظفي المصرف إلى مقر العميل طالب الائتمان؛

ثالثا: التحليل الائتماني للقرض: بمعنى تجميع المعلومات المتحصل عليها من مصادر مختلفة لمعرفة القدرة الائتمانية للعميل والتي تظهر من خلال سمعته وقدرته على السداد عند الآجال المحددة والتي يعرفها المصرف من معاملات العميل السابقة مع مصارف أخرى، وكذا استعمال التحليل المالي لمعرفة الحالة المالية للعميل بالإضافة إلى دراسة تأثير الظروف الاقتصادية في قدرة العميل على السداد؛

رابعا: الاستفسار عن مقدم الطلب(العميل): يتم الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الائتمان إما من الأقسام الداخلية للمصرف أو من خلال عقد اجتماعات مع العميل أو من خلال المصارف الأخرى والبنك المركزي؛

خامسا: التفاوض مع المقترض: بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب الائتمان، يقوم المصرف بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان، كيفية صرفه، طريقة سداده، الضمانات التي يحتاجها المصرف، سعر الفائدة، وغير ذلك من الشروط؛

سادسا: طلب الضمان التكميلي: في هذا الإجراء يطلب المصرف من العميل تقديم ضماناته والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات وصلاحيتها التي يحتاجها المصرف؛

سابعا: اتخاذ القرار(توقيع عقد الائتمان): تنتهي عملية مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو رفضه، وفي حالة القبول فيما إذا تم الاتفاق بين المصرف ممثلا بإدارة الائتمان والعميل على شروط التعاقد، فإنهما يقومان بتوقيع عقد بنفس الشروط القانونية كافة؛

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص، 190-195.

ثامنا: صرف قيمة الائتمان(كله أو بعضه): بعد توقيع عقد الائتمان بين المصرف والعميل مقدم طلب الائتمان يقوم المصرف بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل كلية حيث يكون من حق العميل سحب كل المبلغ أو جزء منه؛

تاسعا: سداد الائتمان ومتابعته: من أهم المراحل التي تهتم بها إدارة الائتمان هو تحصيل الأقساط وفقا لجدول السداد المتفق عليه، ولضمان عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يتضمن كافة السندات المتعلقة بالحالة ومتابعة القرض واستقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض وذلك لاكتشاف أي خلل محتمل الحدوث مما يسهل المعالجة قبل استفحال الوضع وهلاك القرض؛

عاشرا: التقييم اللاحق: هذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة والموضوعية قد تحققت، فمن الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال المعلومات في الحساب لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية.[1]

-كما نلخص جميع خطوات منح الائتمان في المخطط الموالي:

شكل رقم(1-3): مخطط يوضح إجراءات منح الائتمان وتحصيله

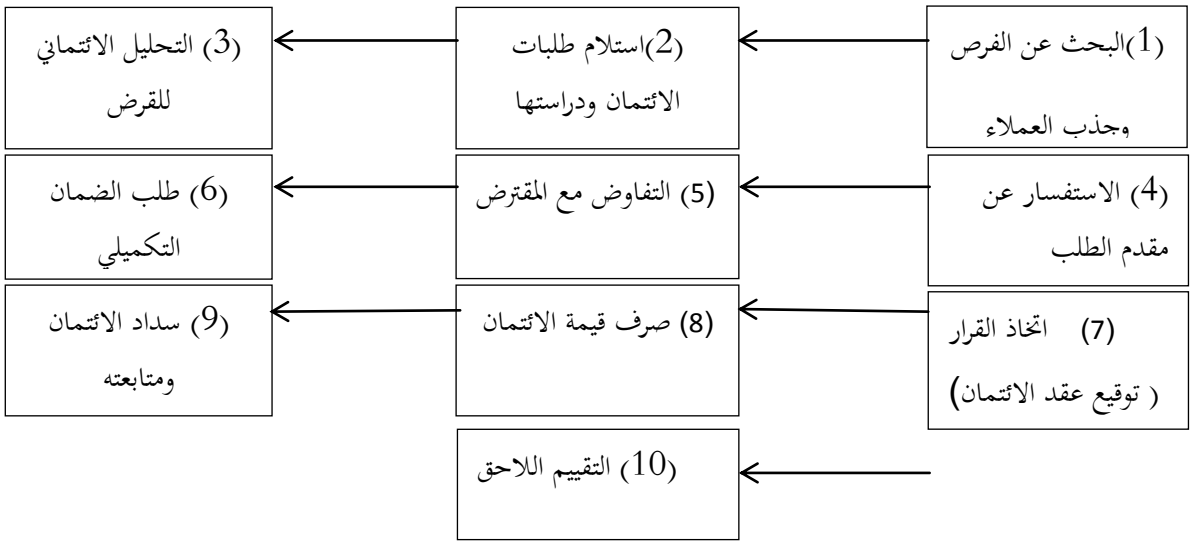

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- محمد كمال خليل الحمزاوي، **المرجع السابق**، ص-ص، 190-195.
- أمين عبد الله، **العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، عمان،1997، ص، 119.

[1] أمين عبد الله، **العمليات المصرفية**، المرجع السابق، ص، 119.

المطلب الثاني: معايير منح الائتمان المصرفي:

من اجل الوصول إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم، ومن اجل تحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، هناك مجموعة من المعايير الخاصة بدراسة المقترض المتقدم بطلب القرض من المصرف، وقد أتيحت أمام إدارة الائتمان مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل والتي من خلالها يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني، وفيما يلي عرض لهذه النماذج:

الفرع الأول: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S:

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني إلى الإحاطة بالمخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر، خاصة وأن هذه المخاطر وليدة عدة عوامل تشترك جميعها في تحديد حجم المخاطر؛

– لذا فقد أصبح من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وعند تقييم الائتمان تحديد درجة المخاطر المرتبطة به، من خلال مجموعة من المعايير المعروفة بـــ5C'S وهي موضحة في الشكل التالي :

شكل رقم(1–4): معايير الائتمان المصرفي5C'S

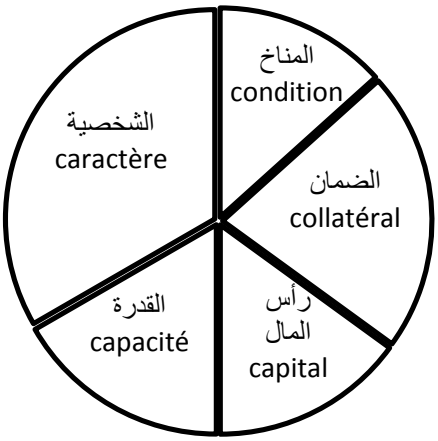

المصدر: رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، الطبعة1، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص، 135.

وفيما يلي استعراض شامل لهذه المعايير :[1]

أولا: القدرة على الاستدانة: تعد أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من المصرف، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية" القدرة" كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء وفق أربعة اتجاهات رئيسية مختلفة وردت عند بعض المهتمين وهي:

– الاتجاه الأول: تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض؛

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص–ص، 142–148.

- الاتجاه الثاني: ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للمقترض في أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للمصرف إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض؛
- الاتجاه الثالث: ينصب حول قدرة طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد القرض، إنما تعتمد على حجم التدفق النقدي للمقترض؛
- الاتجاه الرابع: ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من بنك العميل.

ثانيا: شخصية العميل: المقصود بشخصية العميل سلوكياته، والسلوكية هنا تتحدد بمدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك، أما شخصية العميل كشركة أعمال فيقصد بها الإدارة والتي تجسد مدى قدرة الشركة في الوفاء بما عليها من التزامات اتجاه البنوك وذلك من خلال قدرة إدارتها في إنجاز الأعمال، وتحقيق الأهداف؛

ثالثا: رأسمال العميل: يقصد به مقدار ما يملك العميل من ثروة wealth أو ما يملكه من أصول منقولة مثل الأسهم والسندات وأملاك أخرى غير منقولة مطروحا منها المطلوبات التي بذمته؛ وبالتالي التركيز هنا على الملكية لذلك فإن المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب هذا العنصر تسمى مخاطر الملكية Property Risk؛

– لذلك فإن رأس المال يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية، إنما اعتباره يمثل قوة العميل المالية وأيضا يعتبر الضمان الإضافي في حالة فشل العميل في التسديد؛

رابعا: الضمان: يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة التي يرهنها لتوثيق الائتمان المصرفي، وقد يكون الضمان شخص ذو كفاءة مالية وسعة أدبية مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان التسديد، كما يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل؛

- الضمان الأفضل بالنسبة للبنك هو الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة ودون خسارة وعليه يجب أن يراعي عند الضمان ما يلي:

1- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان؛

2- تكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد؛

3- تكون ملكية العميل ملكية كاملة وليست محل نزاع؛

4- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعملات الأخرى قدر المستطاع.

خامسا: المناخ العام: حسب إدارة الائتمان يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل، إلا أن بعض التحليلات تتوسع في ذلك فتنظر إلى المناخ العام على أنه يشمل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الظروف البيئية المحيطة بالعميل فهي تشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع، ووفق هذا التحديد من المؤكد أن لهذا المعيار أثر في القرار الائتماني.

الفرع الثاني: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ5'PS:

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف بـ(5PS) وتحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج(5C'S) وإن كانت بأسلوب آخر، وتحتوي هذه المعايير على:

1- نوع العميل poople

2- الغرض من الائتمان purpose

3- قدرة العميل على السدادpayment

4- الحماية protection

5- النظرة المستقبلية perspective

وفيما يلي استعراض لماهية هذه المعايير :[1]

أولا: العميل: يتقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته وذلك من خلال مقابلة العميل للحصول على المعلومات والبيانات التي ترغب بها إدارة الائتمان؛

- ومن المؤكد أن إدارة الائتمان سوف تستند إلى مؤشرات النجاح لهذه الأعمال لتقدير مخاطر النجاح في المستقبل، وفي المقابل فإن علامات الفشل أو التغيير من عمل لآخر بسبب عدم النجاح يعطي انطباعا يدفع إلى الحذر من تقييم خط العميل المستقبلي؛

ثانيا: الغرض من الائتمان: من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الغرض من الائتمان ، احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان؛

ثالثا: قدرة العميل على السداد: يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد؛

رابعا: الحماية: أساس هذا المعيار هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفاءات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل(تحويلها إلى نقد بسرعة وبأقل كلفة ممكنة)، فيما لو عجز عن الوفاء بالتزامات اتجاه البنك؛

خامسا: النظرة المستقبلية: هي استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان ، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية،

[1] حمزة محمود الزبيدي، **المرجع السابق**، ص-ص، 153-155.

ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام، نسبة التضخم، معدلات الفوائد إلى غيرها.

الفرع الثالث: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PRISM:

يعتبر PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والعافية لدى العميل وتتكون عناصر PRISMمن مجموعة المعايير تشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلمتها وهي: M .S.I.R.P كالتالي:

1- التصور perspective

2- القدرة على السداد repayment

3- الغاية من الائتمان intention or purpose

4- الضمانات safegurds

5- الإدارة management

وفيما يلي عرض لماهية هذه المعايير :[1]

أولا: التصور: يقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

1- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان؛

2- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل باعتبارها الهدف الذي تدور حوله القرارات.

ثانيا: القدرة على السداد: مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية التي يلجأ إليها العميل (طالب الائتمان) عندما يستعد لتسديد الائتمان؛

ثالثا: الغاية من الائتمان: مضمون هذا المعيار تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض وأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان؛

رابعا: الضمانات: مضمون هذا المعيار تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد؛

خامسا: الإدارة: تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل ومضمون الفعل الإداري سوف يشمل:

[1] حمزة محمود الزبيدي، **المرجع السابق**، ص-ص، 155-158.

1- العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على:

- أسلوب العميل في إدارة أعماله؛
- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان؛
- تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد، وأيضا فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائم.

2- الإدارة: ومن خلالها يتم استعراض:

- الهيكل التنظيمي للعمل؛
- السيرة الذاتية لمدراء الأقسام؛
- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

الفرع الرابع: معايير أخرى لمنح الائتمان:

بالإضافة للمعايير السابقة هناك معايير أخرى، والمتمثلة في :[1]

أولا: الملاءة: أي خلق التوازن بين إجمالي التسهيلات المسموح بها للعميل الواحد، وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوعية ذلك النشاط؛

ثانيا: التبادل وتوزيع المخاطر الائتمانية:

- التبادل: ينشأ التبادل بين الائتمان والضمانة وهو يعني إمكانية نقل الائتمان إلى الضمانة؛
- توزيع المخاطر الائتمانية: أي توزيع الائتمان دون تركيزه في قطاع واحد أو نشاط واحد.

ثالثا: الالتزام بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي: أي التنفيذ الدقيق لسياسة البنك المركزي فيما يتعلق بتنظيم الائتمان كما ونوعا وسعرا، وبما يشجع الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة.

المطلب الثالث: خصائص القرار الائتماني وكيفية صياغته

الفرع الأول: خصائص القرار الائتماني الجيد

يتميز الإقراض الجيد بعدد من الخصائص والتي بتوافرها يصعب حدوث خلل، ويجب على متخذ القرار الائتماني أن يسعى جاهدا إلى توافرها في قراره، وأهم هذه الخصائص :[2]

أولا: السيولة: تعني خاصية السيولة في الائتمان الممنوح إمكانية التصفية الذاتية للائتمان، وسداده كاملا في التاريخ المحدد المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها؛

---

[1] سلاوي منى وعزاب فريدة، **مخاطر القروض البنكية وسبل مواجهتها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، دفعة 2008-2009، ص، 20.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص،ص، 156،157.

ثانيا: الربحية: تعد الأرباح مؤشرا مهما وضروريا على حسن الإدارة وكفاءتها، كما ينبغي الإشارة إلى الوظائف الاقتصادية لها ومنها: مقابلة كافة أعباء المصرف مثل مخاطر الائتمان المتمثلة في عدم قدرة بعض العملاء على سداد القروض الممنوحة لهم؛

ثالثا: الأمان: أي تأكد المصرف من أن الأموال المقرضة سوف يتم استردادها في الوقت المحدد للسداد، ويأتي ذلك من حرصه الشديد وتأكيده على توافر السيولة كما تقدم من اجل المحافظة على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين عند الطلب، واتسام معاملاته بالأمانة وكفاءته في إدارة نشاطه؛

رابعا: التنويع أو الانتشار: سياسة التنويع تلعب دورا هاما في توفير درجات كبيرة من الأمان وتقليل المخاطر التي يواجهها المصرف لذلك يتعين على الإدارة المصرفية الناجحة تنويع محفظة القروض وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب التركيز على منطقة جغرافية معينة، كذلك تجنب التركيز على قطاع اقتصادي معين أو عملاء بعينهم، وأن يكون للمصرف فروع في مناطق متعددة؛

خامسا: الضمان: يعتبر الضمان الجيد عنصر رئيسي وأساسي في اتخاذ القرار الائتماني، حيث يكون كخط دفاع لحالات الطوارئ غير المنتظرة، أو لمجابهة الحالات التي تحيط بها مخاطر وحالات عدم التأكد، لذلك يجب أن يخضع الضمان للمراجعة الدورية للتأكد من سلامته وصلاحيته.

الفرع الثاني: صياغة القرار الائتماني:

تعتبر صياغة القرار الائتماني خطوة هامة وضرورية، حيث أن سوء صياغة القرار الائتماني تؤثر على نشاط العميل، وتتمثل هذه الصياغة فيما يلي :[1]

أولا: حجم الائتمان المقترح منحه: المعيار الرئيسي لتحديد حجم الائتمان هو تناسبه مع الغرض المطلوب من أجله وطبيعة نشاط العميل وطول دورة نشاطه ومدى موسمية هذا النشاط، واحتياجات رأسمال العامل المتاح، فمنح العميل تسهيلات بأكثر مما يحتاج سوف يضره كثيرا، ويعد مدخلا مبكرا لحدوث التعثر، كما أن منح العميل تسهيلات بأقل مما يحتاج سوف يؤثر سلبا في توفير مستوى السيولة اللازمة لإدارة النشاط كما يؤثر في قدرته على تسيير نشاطه؛

ثانيا: الغرض من التسهيلات المقترح منحها للعميل: لابد أن يكون الغرض واضحا ومحددا في الدراسة الائتمانية، وأن يعكس ذلك على الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية المقترحة؛

ثالثا: شكل التسهيلات الائتمانية: حيث أن منح تسهيلات قصيرة الأجل لتمويل أموال ثابتة تؤدي إلى ارتباك العملاء ماليا وتعثرهم في السداد لحلول تواريخ الاستحقاق، وبالتالي عدم مساهمته بشكل فعلي في خلق الإيرادات اللازمة لمقابلة الالتزامات الناشئة عن تمويله بالاقتراض؛

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المرجع السابق، ص،ص، 120،119.

رابعا: برنامج السداد: يتعين تصميم برنامج السداد بناءا على نشاط العميل بشكل خاص، وأن يتوافق هذا البرنامج زمنيا مع ما تعكسه قائمة التدفقات النقدية، كما يجب أن يرتبط برنامج السداد مع طول دورة النشاط؛

خامسا: مصادر السداد للتسهيلات الائتمانية المقترح منحها: ينبغي أن يتضمن قرار منح الائتمان طبيعة مصادر سداد التسهيلات الائتمانية المقترح منحها، ولابد للباحث الائتماني أن يركز فكره على أن يتم السداد من ناتج النشاط أو الغرض الذي استخدم فيه الائتمان، دون النظر إلى الملاءة المالية للعميل؛

سادسا: كيفية استخدام أو صرف التسهيلات: ترتبط هذه الجزئية بعناصر القرار الائتماني، فهذه الأخيرة تؤثر في كيفية استخدام التسهيلات من حيث:

- أسلوب صرفها(دفعة واحدة أم على أقساط)؛
- هل سيتم الصرف للعميل أم للجهة المستفيدة مباشرة؟(استيراد خارجي أم أوامر توريد محلية)؛
- برنامج السداد (أقساط ثابتة أم متغيرة)؛
- مصادر السداد(تسييل ذاتي للضمانات أم ناتج تشغيل النشاط بعد استخدام الائتمان)

سابعا: الضمانات: بشكل عام لا ينبغي أن تكون الضمانات هي أساس منح الائتمان، فكثير من التسهيلات الائتمانية التي انطلقت من هذا المفهوم الخاطئ تعثرت لأن الضمانات في حد ذاتها لا تصلح أساسا كافيا رئيسي لمنح الائتمان من عدمه، والأمل أن تأتي الضمانات مكملة لقناعة البحث بجدارة العميل في الحصول على الائتمان.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هناك مجموعة مترابطة ومتكاملة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك من البنوك، بعضها يرتبط بالعميل طالب الائتمان وبعضها الآخر يرتبط بالبنك ذاته والبعض الآخر يرتبط بالتسهيل الممنوح.

الفرع الأول: العوامل الخاصة بالعميل:

ترتبط هذه العوامل جميعها بهدف واحد هو قياس مدى المخاطر الائتمانية التي تكتشفها عملية استمرار منح الائتمان لهذا العميل، وهل يمكن للبنك تحملها وإلى أي مدى يمكن التعاون مع هذا العميل المتغلب على هذه المخاطر، وأهم هذه العوامل:[1] الشخصية، رأس المال، قدرة العميل على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، الضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

[1] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في المصارف التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص، 164.

الفرع الثاني: العوامل الخاصة بالمصرف:

وتشمل هذه العوامل :[1]

أولا: درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا متمثلة في حجم الأموال النقدية غير الموظفة والتي تفيض عن حاجته حاليا، أو مقدار التوظيف المالي وشكل هذا التوظيف في أصول البنك ومدى قابليتها للسرعة؛

ثانيا: الإستراتيجية المصرفية التي يتبعها البنك في إدارة عملياته المصرفية وغير المصرفية ومدى توافقها أو عدم توافقها مع إستراتيجية المصارف المنافسة؛

ثالثا: حصة البنك ومكانته في السوق المصرفي، وهل هناك ما يهدد هذه الحصة، أو هل البنك مسيطر تماما على هذه الحصة؛

رابعا: إمكانيات البنك المادية والبشرية والإدارية والتكنولوجية الحالية، وما يهدف البنك الوصول إليه في المستقبل واحتياطاته المالية وتكلفة مباشرة النشاط المصرفي التي يتحملها البنك ومقدار متطلبات التجهيزات الإلكترونية الحديثة؛

خامسا: توازن أهداف البنك حيث أن البنك يحاول دائما إيجاد المواءمة والموازنة بين كل من السيولة، الربحية، الضمان، وتعليمات البنك المركزي.

الفرع الثالث: عوامل خاصة بالتسهيل الائتماني:

يمكن تلخيص أهم هذه العوامل فيما يلي :[2]

أولا: مبلغ القرض: يجب أن يتناسب حجم القرض المطلوب مع حجم نشاط العميل التجاري؛

ثانيا: الغرض من القرض: حيث يجب معرفة الغرض من التسهيل بشكل تفصيلي وان يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق حتى يمكن أخذ القرار ومدى مناسبته وهل يتوافق مع سياسة البنك؛

ثالثا: مدة القرض: كلما طالت المدة الممنوحة لهذا القرض، كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض لها الأموال الموظفة؛

رابعا: نوع القرض المطلوب: يجب تحديد نوع القرض المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض للبنك أو يتعارض معها، وهل يتناسب فعلا مع الغرض أو النشاط الذي سيقوم بتمويله؛

خامسا: طريقة التسديد: أي هل سيتم سداد القرض دفعة واحدة في نهاية المدة أو سيتم سداده على أقساط؛

سادسا: مصادر الوفاء: يجب على البنك دراسة مصدر السداد الأساسي لدى العميل ومدى كفايتها لسداد التزامات البنك، كما يدرس أيضا المصادر الثانوية لدى العميل؛

– وبصفة عامة تدفع الالتزامات من أربعة مصادر هي: الأرباح أو الدخل، مبيعات الأصول الثابتة، المخزون السلعي، الاقتراض من الغير.

---

[1] محسن احمد الخضيري، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص، 312،311.

[2] محسن احمد الخضيري، **المرجع السابق**، ص، 323.

والشكل التالي يوضح أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

شكل رقم(1-5): العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **المرجع السابق**، ص، 298.

المبحث الثالث: مخاطر الائتمان المصرفي

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه ونوع الضمان المطلوب من عميل لآخر، إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، وبالنظر إلى أهمية المخاطر في العمل المصرفي، فمن الضروري تناولها بكم من الإيضاح والتحليل، بناءا على ذلك يجب عرض أسبابها وأنواعها وكذا أساليب معالجتها ثم التطرق إلى ركائز تحليلها ونظم ترتيبها.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع مخاطر الائتمان المصرفي

الفرع الأول: مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي:

قبل التطرق لمفهوم مخاطر الائتمان يجب التعرف أولا على المخاطرة حيث يعرفها" هندي" بأنها تمثل التقلب في العائد المستقبلي ويتفق معه في ذلك" سينكي" حيث يشير إلى أن ذلك يمثل التعريف الشائع في التمويل؛[1]

– وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان؛[2]

– وقد عرف الاقتصادي gerhard schroeck (2002) مخاطر الائتمان:"بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان التي تؤدي لخسارة البنك، وان خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض"؛[3]

– ويعرف صلاح الدين حسن السيسي(2004) المخاطر الائتمانية:" بأنها احتمال عدم قيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها، فهي لا تقتصر على وظيفة الاقتراض فقط، وإنما تمتد لنشاطات أخرى مثل: تمويل تجاري، إيداعات لدى المصارف، عمليات صرف أجنبي"؛[4]

– ويعرف إبراهيم كراسنة(2006) مخاطر الائتمان "بأنها المخاطر المالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في الوقت المناسب"؛[5]

– بالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون لسداد أموال القرض وفوائده، كما يمكن إضافة عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية، وهي كالآتي :[6]

---

[1] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التو ريق والمشتقات المالية**، منشاة المعارف، مصر، 2003، ص، 05.

[2] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة 2، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص، 444.

[3] Site : http://eu.wiley.com. le 20/02/2016 a 20 :13.

[4] صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة "الائتمان المصرفي–الضمانات المصرفية–الاعتمادات المستندية"**، الطبعة 1، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص، 47.

[5] إبراهيم كراسنة، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات، 2006، ص، 37.

[6] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص، 210.

1- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل؛

2- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب، بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه؛

3- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني(القرض+ الفوائد) أو في توقيتات السداد؛

4- المخاطر الائتمانية هي خسائر محتملة يتضرر من جرائها المقرض، ولا يواجهها المقترض، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية، أو منشأة مالية تبيع لأجل؛

5- إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده؛

6- لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية إذا كان المقترض شخصا حكوميا أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.

الفرع الثاني: أنواع مخاطر الائتمان المصرفي:

لو تتبعنا المخاطر الائتمانية وتصفحناها في المراجع العلمية والدراسات السابقة نجد أنها تتعدد عشوائيا حسب رأي كل كاتب ولا تتصف بالثبات والاستقرار في جميع المراجع، لذلك قمنا بالإلمام بجميع أنواع مخاطر الائتمان المصرفي وحصرها وفقا لمعايير وهي كالآتي:

المعيار الأول: على أساس المستوى الداخلي والخارجي:

أولا: على أساس المستوى الداخلي: التي تحمل في معناها أن البنك والمقترض من نفس البلد، ويمكن أن نحددها فيما يلي :[1]

1- المخاطر المتصلة بالعميل: تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل، ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان، والغرض من هذا الائتمان؛

2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي يرتبط به العميل: ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ من الضروري أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع؛

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها؛

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سبق ذكره، ص، 179.

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها؛

5- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات، ومن الأخطاء التي تحصل نذكر على سبيل المثال: (عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها وتسييلها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات والوثائق اللازمة، تخفيض نسبة كبيرة من القروض لمتعامل واحد...)؛

6- المخاطر المتصلة بالغير: وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إدارتهم مثل: إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالية.

ثانيا: على أساس المستوى الخارجي: لو افترضنا أن المقترض من بلد مختلف عن بلد البنك، فإن هذا الأخير يتعرض لمخاطر يمكن أن نطلق عليها :[1]

-خطر البلد: والذي يعني عدم التزام المدين أو المقترض الأجنبي بتسديد القرض لعدم قدرته أو لوجود أزمات سياسية بين البلدين.

المعيار الثاني: على أساس السداد بالكامل في الموعد المحدد:

بما أن المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد، مما ينتج عنه خسارة مالية، فوفقا لهذا التحديد فإن المخاطر الائتمانية تقسم إلى :[2]

أولا: مخاطر إقراضية مباشرة direct lending risk: وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمانات الأخرى؛

ثانيا: مخاطر إقراضية محتملة contingent lending risk : وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفاءات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقراضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفاءات؛

ثالثا: مخاطر المصدر issuer risk: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين، مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة؛

رابعا: مخاطر ما قبل التسويات ressttlement risk: وهي مخاطر تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته؛

خامسا: مخاطر التسويات settlement risk :تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من انه نفذ التعهد المطلوب منه؛

سادسا: مخاطر التحصيل clearing risk:وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء تحويل بناءا على تعليمات أحد العملاء وقبل أن يقوم بالدفع.

---

[1] site : http://imdouargla.ahlamontada.com. le 20/02/2016 a 20 :19.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سبق ذكره، ص، 174.

المعيار الثالث: على أساس مصادر المخاطر:

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض حسب مصادرها إلى مخاطر غير نظامية(خاصة) ومخاطر نظامية (عامة)، وفيما يلي نتعرض لكليهما :[1]

أولا: المخاطر العامة" المخاطر النظامية"Risk Systématique : يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك والمقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر: مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم ، مخاطر تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية، التغيرات التكنولوجية؛

ثانيا: المخاطر الخاصة " المخاطر الغير النظامية"Risk non Systématique: يقصد بالمخاطر غير النظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة ومن الأمثلة على هذه الظروف: ضعف الإدارة المصرفية، الأخطاء الإدارية، الاضطرابات العمالية، تغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة ...الخ، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شانها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك في الآجال المتفق عليها، كما تجدر الإشارة أن هذه المخاطر عكس المخاطر النظامية حيث يمكن تجنبها بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

- والشكل التالي يوضح مصادر المخاطر:

شكل رقم(1-6): مصادر مخاطر الائتمان المصرفي

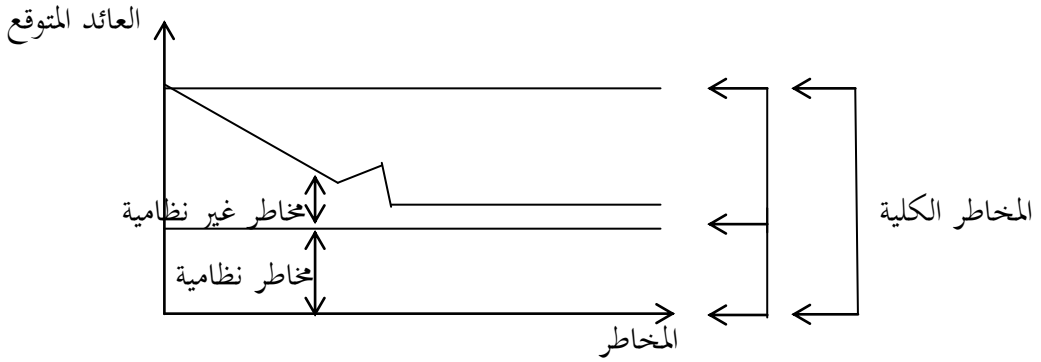

المصدر: منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة 3، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص، 227.

- من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود للمخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية، ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية :[2]

المخاطر الكلية= المخاطر النظامية+ المخاطر الغير النظامية.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** المرجع السابق، ص،ص، 166،167.

[2] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص، 227.

المطلب الثاني: أسباب مخاطر الائتمان المصرفي وأساليب تسييرها

الفرع الأول: أسباب المخاطر الائتمانية:

مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة، وأسباب ذلك هي متعددة والتي يمكن تقسيمها كالتالي :[1]

أولا: الأسباب العامة: تتمثل في عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، الزلازل...الخ؛

ثانيا: الأسباب المهنية: المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد؛

ثالثا: الأسباب الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وهي الأسباب الأكثر انتشارا وتكرارا التي تعود بدورها إلى الأسباب التالية:

1- أسباب مالية: تتعلق بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج....الخ. بالاعتماد على خبرة وكفاءة موظفي البنك؛

2- أسباب إدارية: ترتبط بنوعية الإدارة ، والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لان عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة؛

3- أسباب قانونية: تتعلق بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن المعلومات الهامة التي يجب على البنك مراعاتها هي:

- النظام القانوني للمنظمة (شركة ذات أسهم، شركة تضامن.....الخ)
- السجل التجاري، ووثائق الإيجار الملكية
- مدى حرية وسلطة المسيرين في المنظمة(هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم وظائف أخرى كإبرام العقود)
- علاقة المسيرين بالمساهمين

[1] اشرف عبد المنعم إبراهيم، **الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها)**، مركز بحوث ودراسات التجارة والتجارة الخارجية، سوريا، 1999، ص-ص، 63-65.

4- أسباب البلد: نسبة لخطر البلد، وتظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج.

رابعا: الأسباب الخاصة بالبنك: تتعلق بالعوامل الداخلية للبنك من حيث كيفية إدارته للائتمان ومتابعته له، فضعف الإدارة المصرفية، الأخطاء الإدارية داخل المصرف والإضرابات العمالية...الخ كلها أسباب من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد القرض في الآجال المتفق عليها.[1]

الفرع الثاني: أساليب تسيير مخاطر الائتمان المصرفي:

تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة عن قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك، وفيما يلي نتعرض لهذه الأساليب :

أولا: الاستعلام المصرفي: قبل منح البنك الائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر :[2]

1- إجراء مقابلة مع طالب القرض: إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسئول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح؛

2- المصادر الداخلية للبنك: يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك؛
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه؛
- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سبق ذكره، ص، 179.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، المرجع السابق، ص-ص، 126-128.

3- المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر؛

4- تحليل القوائم المالية: هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات ، فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي المقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد.

ثانيا: الأسلوب الوقائي: لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية :[1]

1- طلب الضمانات الملائمة: تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجح الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل، حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم، وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات:

أ)- الضمانات الشخصية: هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سدد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:

* الكفالات: الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه؛

* الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجري عليها هذا النوع هي السفتجة، السند، والشيكات؛

* تأمين الاعتماد: هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون أنّ تغطية الائتمان احتمالية، وذلك ما يجعله موضع تأمين.

ب)- الضمانات الحقيقية: ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:

* ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان؛

*كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص-ص، 165-168.

2- الحد من التركيز الائتماني: يقصد بالتركيز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال :[1]

* تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد ما بين 10%-25% من رأس المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية؛

* طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة؛

*كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا(لجنة بازل للملاءة المصرفية) ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة.

3- الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية: بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة و تسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

ثالثا: الأسلوب العلاجي: ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم على :[2]

- تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني: بهدف استرداد البنك الائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:

* إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية؛

* الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان؛

* وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

المطلب الثالث: مناهج تصنيف مخاطر الائتمان المصرفي

تركز إدارة الائتمان على أربع مناهج يتم من خلالها تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر، تتمثل في :

الفرع الأول: المنهج المعياري(النموذجي):

أهم ما جاءت به الاتفاقية الجديدة هو تعديل طريقة ترجيح أوزان المخاطر المعمولة بها في اتفاقية بازل1988م، إذ يعتمد هذا الأسلوب على ترجيح القروض بأوزان المخاطر وفقا لنوع التسهيل والتقييم الائتماني من طرف مؤسسات تقييم خارجية(وكالات التصنيف الخارجي)؛

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار الوسام للطباعة، مصر، 1998، ص،ص، 72،73.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سبق ذكره، ص، 186.

يتم ترجيح القروض بأوزان المخاطر تبعا للتقييم الائتماني للعميل من خلال تقسيم المخاطر إلى فئات وفقا لنوع الجهة المقترضة (حكومات، شركات ، عملاء، بنوك، مؤسسات مالية...الخ) وتتراوح أوزان المخاطر على النحو التالي(0%,20%,50%,100%).[1]

- وكمثال على ذلك الجدول التالي يوضح وزن مخاطر البنك:

جدول رقم(1-1): وزن مخاطر البنك وفقا للأسلوب المعياري

التصنيف الائتماني للدولة	AAA TO AA^+	A^+ TO A^-	BBB^+ TO BBB^-	BB^+ TO B^-	اقل من B^-	غير مصنف
وزن مخاطر البنك	20%	50%	100%	100%	150%	100%

المصدر: سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي**، منشاة المعارف، مصر، 2005، ص، 215.

- من خلال الجدول السابق تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

* يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للمصرف ذاته؛

* يعتمد وزن مخاطر البنك على وزن مخاطر الدولة التي أنشئ فيها؛

* لا يجوز لأي بنك غير مصنف أن يتلقى وزنا للمخاطر الائتمانية يقل عن الوزن المطبق على الدولة التي أنشئ فيها.

الفرع الثاني: المنهج الداخلي:

يعد أسلوب التصنيف الداخلي بمثابة نظام مصمم خصيصا للبنك ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة المخاطر المختلفة التي يتعرض لها، ويمكن للبنوك التي تحصل على موافقة السلطة الرقابية(البنك المركزي) لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي والتي تستوفي الحد الأدنى من الشروط أن تصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة تلك المخاطر وتتضمن هذه المكونات:[2]

أولا: احتمالات التعثر(PD): هو احتمال تعثر المقترض عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة؛

ثانيا: قيمة المديونية عند التعثر(EAD): هو المبلغ الذي قد يخسره البنك في حالة تعثر العميل عن السداد، وليس بالضرورة أن يكون هو القيمة الاسمية للقرض أو مبلغ القرض الأساسي؛

ثالثا: الخسارة عند التعثر(LGD):هي النسبة التقديرية للجزء المستخدم من التسهيل والتي لا يمكن استردادها عند التعثر؛

رابعا: أجل الاستحقاق(M): هي المهلة الممنوحة للمقترض للوفاء بالتزاماته.

[1] سمير الخطيب، **المرجع السابق**، ص، 213.

[2] سمير الخطيب، **المرجع السابق**، ص، 216.

وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي إلى: أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي Foundation IRB، وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم Advanced IRB، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم(1-2): أوجه الاختلاف بين التصنيف الداخلي الأساسي والتصنيف الداخلي المتقدم

المتغير	المنهج الأساسي IRBF	المنهج المتقدم IRBA
احتمال التعثر(PD)	تحسبها البنوك بناءا على تقديراتها الذاتية	تحسبها البنوك بناءا على تقديراتها الذاتية
الخسائر الناجمة عن التعثر(LGD)	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل	تحسبها البنوك بناءا على تقديراتها الذاتية
قيمة القرض عند التعثر(EAD)	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل	تحسبها البنوك بناءا على تقديراتها الذاتية
تاريخ الاستحقاق(M)	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل أو يعدها البنك المركزي	تحسبها البنوك بناءا على تقديراتها الذاتية

المصدر: سمير الخطيب، **المرجع السابق**، ص، 216.

فمن خلال الجدول السابق تقوم البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية لقياس احتمالات التعثر بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية الخاصة بمكونات المخاطر الأخرى وفقا للأسلوب الأساسي، وتقوم البنوك في حالة الأسلوب المتقدم باستخدام تقديراتها الذاتية في قياس جميع مكونات المخاطر.

الفرع الثالث: المنهج التمييزي:

يقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد هدف طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له؛[1]

يأخذ هذا الأسلوب شكل درجات وكثيرا ما يطلق عليه بأسلوب الدرجات"Score" حيث يعتمد في ترتيبه لمخاطر الائتمان على ثلاث من معايير(5CS) وهي الشخصية والقدرة ورأس المال، إذ يمكن الحصول على تسع(9) درجات من مخاطر الائتمان المصرفي عندما يتم دمجها مع بعضها وهي موضحة في الجدول التالي:

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، المرجع السابق، ص، 178.

جدول رقم(1–3): أشكال درجات المخاطر التي تعتمد على ثلاثة معايير5CS

المعيار	درجة المخاطر
الشخصية + القدرة + رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
الشخصية + القدرة – رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
قدرة +رأس المال– شخصية ضعيفة	مخاطر ائتمانية متوسطة
قدرة + رأس المال –الشخصية	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية + رأس المال – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية + رأس المال– القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
رأس المال – الشخصية – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
القدرة – الشخصية – رأس المال	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا(العميل مخادع)

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، المرجع السابق، ص،ص، 152،151.

على وفق هذه الدرجات تتمكن إدارة الائتمان من تحديد الدرجات المتوفرة عند العميل، وعلى ضوء ذلك يتم اتخاذ القرار المناسب بمنح الائتمان أو رفضه.

الفرع الرابع: المنهج التجريبي:

ويعرف بنظام النقط أو القرض التنقيطي"Credit Score" ويأتي بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان؛

يتم من خلال هذا الأسلوب إعطاء نقطة أو وزن لكل خاصية متوفرة في العميل (فرد أو شركة أعمال) عندما يتقدم بطلب الائتمان، وبعد ذلك يتم مقارنة هذه النقاط مع معايير قياسية موجودة لدى البنك(إدارة الائتمان).[1]

المطلب الرابع: تحليل وتقييم مخاطر الائتمان المصرفي

الفرع الأول: تحليل مخاطر الائتمان المصرفي

من الأمور الهامة التي يتوجب مراعاتها من قبل مسئول الائتمان في المصرف، ألا يحصر اهتمامه فقط في دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل في الملف الائتماني والاستعلام المصرفي لطالب الائتمان، بل يجب عليه

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، المرجع السابق، ص، 178.

أن يولي اهتمامه لنوع من التحليل وهو تحليل مخاطر الائتمان، ليجعل من قراره الائتماني يتسم بدرجة من الدقة والموضوعية؛

ويقوم هذا التحليل على ثلاث ركائز أساسية وهي :[1]

أولا: إن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بوضعه المالي، كما تظهره البيانات المالية التاريخية المرافقة للملف الائتماني بل يجب ألا يتم تقييم قدرته هذه بمعزل عن تقييم المخاطر التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة الائتمان؛

ثانيا: في تقييم مخاطر الائتمان يجب أن يتخطى محلل الائتمان العميل أو الشركة طالبة القرض ليمتد هذا التقييم إلى مخاطر البيئة المحيطة بالعميل(فرد أم شركة أعمال) أي مخاطر النشاط الذي تعمل فيه الشركة أو الفرد(العميل طالب الائتمان)، مخاطر الظروف العامة، الاقتصاد الكلي...الخ؛

ثالثا: كما يجب محلل الائتمان أن يولي اهتمامه أيضا للمرحلة العمرية للعميل(في حالة شركة تمثل المرحلة العمرية دورة الحياة الاقتصادية للشركة والتي تنقسم إلى: مرحلة دخول السوق- مرحلة التوسع- مرحلة النضج والاستقرار- مرحلة التراجع والذبول).

الفرع الثاني: تقييم مخاطر الائتمان المصرفي:

بموجب تصنيف مخاطر القروض إلى خمس فئات يتم التقييم حسب المخاطرة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(1-4): تقييم مخاطرة القرض

الفئة	تقييم مخاطرة القرض
فئة أولى	قروض ممتازة عديمة المخاطرة
فئة ثانية	قروض قليلة المخاطرة
فئة ثالثة	قروض متوسطة المخاطرة
فئة رابعة	قروض مرتفعة المخاطرة
فئة خامسة	قروض خطرة جدا

المصدر: وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي(منهج علمي وعملي متكامل)**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص، 255.

وبعد قيام المحلل بتقييم القرض وتحديد الفئة التي يقع ضمنها يمكن لإدارة الائتمان الاستفادة من ذلك في تصميم جدول المراجعة أو المتابعة الخاص بالقرض، كأن يتم ربط طبيعة التقارير المطلوبة من العملاء بفئات المخاطرة،

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سبق ذكره، ص، 130.

فكلما ارتفعت درجة المخاطرة كان على العملاء تقديم تقارير على فترات دورية أقصر وذلك بقصد الوقوف على أي تطور يحدث في مستوى أنشطتهم سواء كان سلبا أم إيجابا؛[1]

كما أن عدد وحجم القروض التي تتواجد في كل فئة من الفئات الخمس المشار إليها يوفر أساسا سليما لتقييم مدى جودة محفظة القروض ككل، بالتالي يوفر أساسا سليما لتقييم مدى نجاح سياسات المصرف فيما يخص الائتمان.

الفرع الثالث: أهداف تحليل وتقييم مخاطر الائتمان المصرفي:

إن تحليل وتقييم المخاطر والتنبؤ بها يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها، وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي، وعموما تتمحور أهداف إدارة الائتمان من خلال تحليل وتقييم المخاطر إلى التأكد من :[2]

- إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث؛
- تركز المخاطر؛
- قياس المخاطر؛
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية.

[1] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص، 256.

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة 2، منشاة المعارف، مصر، 2000، ص، 38.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل ندرك أن الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك للعميل حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من المال أملا في تحقيق عائد، ورغم تعدد مصادر الإيرادات الأخرى بالنسبة للبنوك تبقى الوظيفة الائتمانية المصدر الأساسي لإيراداتها والاستثمار الأكثر جاذبية لها؛

وبما أن الاهتمام الأساسي الأول للمصارف هو تعظيم العوائد عن طريق رسم سياسة سليمة لمنح الائتمان المصرفي، أصبحنا ندرك جوانب هذه السياسة من أسس وإجراءات ومعايير لمنح الائتمان المصرفي والتي عادة ما توضع في إطار مكتوب لدى البنوك لكي تكون موحدة لدى موظفي الائتمان وذلك لمنع حدوث أي خلل عند اتخاذ القرار الائتماني؛

كما توصلنا على ضوء سعي البنوك في تعظيم العائد من وراء منح الائتمان المصرفي، ضرورة أن تولي المصارف اهتمام أساسي ثاني للمخاطر، من خلال التعرف على مصادرها وأسبابها بالاستعلام المصرفي لطالب القرض تم إتباع الأساليب الوقائية والعلاجية لتسييرها؛

وكسبيل لتسيير مخاطر الائتمان المصرفي تعرضنا لأربع مناهج لتصنيف هذه المخاطر وترتيبها حسب درجات متفاوتة بالتالي تسهيل السيطرة والتحكم فيها ومراقبتها جيدا؛

ورغم كل الجهود التي تبذل إلا أن المصارف لا تستطيع تفادي المخاطر المتعلقة بالائتمان، لهذا يجب أن تكون عمليات الائتمان متكاملة لترشيد هذه العمليات، وهذا ما سنحاول التطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

استخدام التحليل الائتماني

في ترشيد قرار منح الائتمان

تمهيد

لقد كانت المخاطر الائتمانية السبب الرئيسي في تعثر البنوك وحدوث الأزمات المصرفية وبالتالي الأزمات المالية والاقتصادية، ففي سنة 2008 حدثت أزمة مالية خانقة فرضت واقعا جديدا على البنوك والأنظمة المالية ومازالت هذه الأزمة تأخذ أبعادا أكثر مما توقعه الخبراء والمحللين، فقد أعلنت العديد من البنوك إفلاسها بسبب انخفاض قيمة موجوداتها (قروض واستثمارات مختلفة) عن قيمة التزاماتها (الودائع) وعلى اعتبار أن القروض تمثل نسبة كبيرة من موجودات البنك فان أهم أسباب إفلاس البنوك وحدوث الأزمات المالية كان عدم كفاءة هذه البنوك في أداء الوظيفة الائتمانية وقيامها بمنح قروض بدون ضمانات آو بضمانات غير كافية، ومن هنا برزت أهمية تحليل الائتمان في الوقت الراهن باعتباره أداة هامة في تخفيض الخسائر التي تتعرض لها البنوك التجارية؛

هذا ومن خلال ما عرضنا في الفصل الأول من المعايير والإجراءات والركائز التي يقوم عليها تحليل الائتمان وسعيا منا في إبراز تحليل ائتماني دقيق ومتكامل يبنى عليه قرار ائتماني سليم، سنقوم في هذا الفصل بالتوسع أكثر في جوانب هذا التحليل من خلال دراسة أولية ثم دراسة مالية وهي الأهم، ثم دراسة رقابية لمتابعة القرض تجنبا للتعثر، ومن اجل الإلمام بذلك ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية كالتالي :

المبحث الأول : الدراسة الأولية والتحليل السريع

المبحث الثاني : الدراسة المالية والتحليل المفصل

المبحث الثالث : الدراسة الرقابية والتحليل المعالج للتعثر.

المبحث الأول: الدراسة الأولية والتحليل السريع

تطلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض آو تسهيلات مصرفية تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية) والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسئول آو ضابط الائتمان ويطلق عليها مرحلة التحليل السريع Quick and Dirty Analysis، يكون الهدف منها اخذ فكرة سريعة وعاجلة عما إذا كان يتوفر عند العميل الحد الأدنى من شروط الاقتراض والتي بناءا عليها يحدد محلل الائتمان ما إذا كان يمكن قبول طلب الائتمان مبدئيا أم لا، وبناءا على ذلك تتخذ لجنة القروض قرارها بالموافقة آو عدم الموافقة على طلب العميل.

المطلب الأول: الإطار العام للتحليل الائتماني

يتوجب على مسئول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية وذلك كي يضمن تحقيق الأهداف التي يتوخاها وهي توفير المتطلبات أو المعطيات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح، ويمكن حصر هذه العناصر في الإطار العام التالي :[1]

الفرع الأول: وصف واضح للقرض آو التسهيلات، يغطي ما يلي :

أولا: بالنسبة للعميل معلومات شخصية عنه مثل: العمر، الوظيفة، الحالة الاجتماعية، المؤهل....الخ؛

ثانيا: الغرض آو المجال الذي سيستخدم فيه القرض آو التسهيلات: بمعنى هل ستستخدم مثلا في تمويل واستثمار رأسمالي آو في تمويل راس المال العامل آو للسيطرة على شركة تابعة أو زميلة؛

ثالثا: مصادر الأموال التي منها يتوقع العميل تسديد القرض آو التسهيلات وكذلك توقيت التسديد: أي هل ستسدد مثلا من مصادر تشغيلية أم من مصادر تمويلية أخرى عن طريق إصدار أسهم أو سندات.

الفرع الثاني: تحليل مخاطر الائتمان

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان، ويقصد بها عادة تصنيف المقترض وتصنيف المخاطر وذلك بهدف الوصول إلى تحديد رتبة القرض التي في ضوئها سيتحدد مصير طلب القرض آو التسهيلات بالموافقة أم الرفض ثم بعد ذلك وفي حال الموافقة على الطلب ستتم عملية التسعير أي تحديد معدل الفائدة وكذلك نوع الضمانات المقدمة .

الفرع الثالث: مصادر المعلومات المالية

تشكل المعلومات المالية التي يطلب من العميل (المقترض) تقديمها مرفقة بطلب التسهيلات ركنا أساسيا في اتخاذ قرار الائتمان، إذ تعتبر المعلومات المالية بمثابة المادة الخام لعملية التحليل المالي التي سينفذها مسئول الائتمان جنبا إلى جنب مع تحليل مخاطر الائتمان ليشكلا معا القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار سواء بالموافقة على منح القرض أو عدمه؛ حيث ضمن هذه الخطوة يتوجب على ضابط الائتمان تحديد ما يلي :

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)**، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص-ص، 352-354.

أولا: نوع البيانات المالية التي يطلبها من العميل، أي إذا كان شركة قابضة مثلا هل هي البيانات المنفصلة الخاصة بالشركة الأم فقط أم البيانات الموحدة للمجموعة ؟ ثم هل يجب أن تكون هذه البيانات مدققة أم يكفي أن تكون فقط خاضعة للمراجعة أم مصنفة؛

ثانيا: ما مدى الثقة التي يوليها مسئول الائتمان لمدقق حسابات الشركة المقترضة، وما عدد التغيرات التي أجرتها تلك الشركة في مدقق حساباتها على مدار السنوات الخمس الأخيرة مثلا؟؛

ثالثا: هل على العميل توفير تنبؤات أو توقعات مالية مثل الموازنات والقوائم المالية المتوقعة أم يكفي منه توفير بيانات مالية تاريخية فقط، وإذا كان عليه توفير التنبؤات والتوقعات ما مدى معقولية الفروض التي بنيت عليها؟.

الفرع الرابع: مصادر المعلومات الإستراتيجية

ينصب جهد مسئول الائتمان في هذه المرحلة من مراحل تحليل الائتمان على ما يعرف بالتحليل الاستراتيجي Strategic Analysis آو ما يطلق عليه البعض تحليل "Swot"، حيث يتم جمع معلومات عن نشاط الشركة بما فيه من نقاط قوة ومواطن ضعف وكذلك احتمالات نموها وفشلها في المستقبل وذلك من خلال دراسة الظروف البيئية المحيطة بها وبالصناعة التي تعمل فيها وعوامل السوق والمنافسة، وكذلك متغيرات الاقتصاد الكلي.

الفرع الخامس: تحليل وتفسير المعلومات المالية

يلاقي هذا الجزء من التحليل اهتماما كبيرا من محلل الائتمان، إذ يعتمد عليه في استخلاص مجموعة من المؤشرات الكمية التي سيدرسها جنبا إلى جنب مع المؤشرات النوعية التي كان قد توصل إليها في الخطوة السابقة إذ بدمج هذين النوعين من المؤشرات معا تكتمل لديه الصورة التي بناءا عليها سيتم اتخاذ قرار الائتمان.

المطلب الثاني: التحليل الائتماني (النوعي والفني)

تعزز إدارة الائتمان ملاحظاتها عن العميل المحتمل من خلال إجراء نوع من التحليل الائتماني غاية في الأهمية لاتخاذ القرارات الائتمانية يسمى بالتحليل النوعي والأخر بالتحليل الفني.

الفرع الأول: التحليل النوعي Quantative Analysis

يشمل هذا النوع من التحليل عدد كبير من النواحي التي تعكس مفرداتها أو عند جمعها صورة العميل ودرجة الثقة في التعامل معه واستمرارية ذلك التعامل، وفيما يلي عرض لهذه النواحي ودرجة تأثيرها في القرار الائتماني:[1]

أولا: الإدارة: تهتم إدارة الائتمان عند دراسة طلبات القروض بالتعرف على القائمين على إدارة الشركة المطلوب تمويلها والتعرف على مؤهلاتهم، وتساهم المقابلات التي تجريها إدارة الائتمان معهم في تقييم قدراتهم الإدارية، كما تهتم إدارة الائتمان بدراسة أهداف الإدارة عند العميل المحتمل ومدى التزامها بهذه الأهداف، إضافة إلى دراسة هيكل الملكية وخلفية المدراء القائمين في شركة العميل ومدى سمعتها في السوق ونوع الأنظمة الإدارية المستخدمة في نشاطها وتحقيق أهدافها، إضافة إلى تحديد درجة استخدامها للتكنولوجيا الحديثة؛

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 218-227.

ثانيا: العمليات: تهتم إدارة الائتمان بمعرفة طبيعة العمل الذي يؤديه العميل ومستقبل ذلك العمل ضمن التقسيم القطاعي للأعمال في السوق ومدى التوسع والنمو في هذه الأعمال وغيرها من الجوانب التي تخلق الحيطة والحذر؛

ثالثا: نمط الملكية: تهتم إدارة الائتمان فيما إذا كان العميل شركة أفراد أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة، وحدود الملاءة الائتمانية ونوع ومقدار الالتزامات على الملاك، كما لا بد من تحديد فيما إذا كانت أسهم العميل متداولة في سوق الأوراق المالية ومستوى القيمة السوقية للسهم العادي الواحد، ونوع العقود على الملكية من قبل الجهات التمويلية المختلفة، وفيما إذا كان العميل شركة أعمال مستقلة أم هي جزء أو تابعة لشركة أخرى؛

رابعا: الخلفية التاريخية: تفيد دراسة وتحليل هذا المتغير في التعرف على عمر العميل التشغيلي والنجاحات التي حققها والمتغيرات الموسمية التي تعرضت لها شركته ونتائج تلك التغيرات، ويتم التعرف إلى ذلك من خلال :

- تحديد العمر التشغيلي لممارسة العميل؛
- تحديد سنوات العمل في مجال العمل الحالي؛
- التغيرات الرئيسية أو المشاكل التي واجهها العميل؛
- العلاقات المصرفية السابقة.

خامسا: العلاقات المالية: من الموضوعات الهامة التي تهم إدارة الائتمان في التحليل الائتماني بشكل عام هو شكل العلاقة المالية التي تربط العميل مع المؤسسات المالية الأخرى وطبيعة الخدمات التي حصل عليها العميل من البنوك الأخرى، ونوع الخدمة التي يمكن أن يحصل عليها من البنك الذي تنتمي إليه إدارة الائتمان؛

سادسا: الإنتاج: من الأمور التي يجب أن تكون واضحة أمام إدارة الائتمان هو نوع الإنتاج لدى العميل ومستويات الطلب السوقي على المنتجات والحدود التي يستطيع بها العميل من تحقيق التعادل، ونوع السلعة المتداولة في السوق ودرجة التطور فيها ودورة حياة السلعة ومقدار المنافسة عليها؛

سابعا: أدوات الإنتاج: تهتم إدارة الائتمان بدراسة المتغيرات الآتية:

- الموقع وكفاية البنية التحتية؛
- هل المواقف ومعدات الإنتاج مملوكة أم مستأجرة؟؛
- نوعية وعمر المعدات وإمكانية الصيانة؛
- درجة الاعتماد على الصيانة الخارجية؛
- تقدير قيمة المعدات وتغطية التأمينات لها؛
- عدد المستخدمين وعقود وعلاقات العمل.

ثامنا: الموردون: تهتم إدارة الائتمان عند إجراء التحليل النوعي للعميل بدراسة الموردين لدى العميل ودرجة الاعتماد عليهم لضمان عملية الإنتاج، ويتم ذلك من خلال القدرة في :

- تحليل الموردين الرئيسيين المحليين والخارجيين؛
- نوعية المدخلات المحلية مقارنة بالخارجية؛

- شروط التعامل مع الموردين.

تاسعا: التوزيع والتسويق: تهتم إدارة الائتمان بتحليل السوق Market Analysis لتحديد مدى تقبله للسلع التي يقوم العميل بإنتاجها والأسلوب المناسب لتوزيعها، ويتناول التحليل السوقي بوجه عام ما يلي :

- الاتجاهات المحلية واتجاهاتها وإمكانية التصدير للخارج؛
- حجم المعروض من السلعة سواء من الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد؛
- سوق السلع المنافسة والبديلة واتجاهاتها؛
- هيكل الأسعار وشروط البيع السائدة في السوق؛
- قنوات التوزيع المختلفة؛
- الطلب على السلعة في المستقبل؛
- نصيب العميل من السوق أخذا في الاعتبار المركز التنافسي والخطة التسويقية.

عاشرا: الأهداف والالتزام: يساعد الاهتمام بهذا المتغير الوصول إلى معرفة جيدة بتحديد هل للعميل رؤية واضحة عن السوق وما هي خططه الطويلة الأجل، وهل يقوم بتعريف العاملين بهذه الرؤية والأهداف وكذلك يجب الاهتمام بدراسة إمكانية تأقلم العميل مع التغير؛

حادي عشر: الخصائص المؤسسية: تتناول هذه العملية في التحليل البحث عن مدى المركزية المتبعة في مشروع العميل ودراسة هل هناك تفويض للصلاحيات واثر ذلك على اتخاذ القرارات، وقد يكون من المناسب التعرف على الأشخاص المؤثرين في عمليات اتخاذ القرار وما هي الأمور التي تحفزهم؛

ثاني عشر: السمعة في السوق: من الأمور المهمة التي تحفز التعامل مع العملاء أو تعطي الرفض في ذلك هو دراسة وتحليل سمعة العميل في السوق، إذ تهتم إدارة الائتمان بقراءة ما بين السطور وتكوين رأي عن قدرة الإدارة من خلال معرفة مسموعاتها فيما يتعلق بالنزاهة والالتزام بالنوعية والالتزام بالإبداع والمرونة والالتزام بسياسات توظيف وتدريب مقبولة؛

ثالث عشر: نظم الإدارة: في هذه الحالة لا بد من تحديد نوعية نظم المعلومات والنظم الإدارية المستخدمة والتركيز على دقة الموازنات التقديرية المستهدفة ودقة الافتراضات والتنبؤات ودقة أنظمة الرقابة.

الفرع الثاني: التحليل الفني Technical Analysis

في حالة لو كان العميل المحتمل شركة أعمال لم تباشر أعمالها التشغيلية لحد الآن ينتهي دور التحليل الائتماني النوعي وتتجاوز إدارة الائتمان ما يجب أن توفره عن العميل عندما يتقدم بطلب الحصول على الائتمان، لذلك فإنها لا بد أن تجري نوع أخر من التحليل الائتماني حتى يكون قرارها الائتماني يتسم بدرجة من الدقة والموضوعية يسمى بالتحليل الفني، بهدف التأكد من إمكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية،

كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة والتثبت من توافرها خلال عمر المشروع ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي؛ إن شكل التحليل الفني يدخل في المجالات الآتية :[1]

- وصف السلعة وخصائصها وبيان استخداماتها المختلفة؛
- وصف العملية الإنتاجية التي تم اختيارها مقارنة مع العمليات البديلة مع توضيح أسباب التفضيل للعملية؛
- تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها؛
- تحديد نوعية الآلات والمعدات ومواصفاتها ومدى توفر قطع الغيار عنها؛
- تحديد الإنشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها؛
- تحديد موقع المشروع ومدى مناسبته بالمقارنة بالمواقع والبدائل المختلفة المتاحة آخذا بنظر الاعتبار تقييم درجة قربه من مصادر الخامات وقنوات التوزيع؛
- التكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها وكيفية استقطابها؛
- مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توفرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة في المستقبل وشروط الشراء والضمانات الواجب ترتيبها لكفاية انتظام توريدها؛
- احتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادر الحصول عليها؛
- تقدير تكاليف إنتاج السلعة.

المطلب الثالث: القوائم المالية المعتمدة في التحليل الائتماني

تعتبر القوائم المالية أهم الوثائق التي يتضمنها ملف طلب القرض والمرجع الأساسي الذي يستند إليه المحلل الائتماني في الدراسة التي يجريها على طلبات القروض المقدمة.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

من التعاريف للقوائم المالية نذكر ما يلي :

- القوائم المالية عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين كما تصف الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية محددة؛[2]
- القوائم المالية عبارة عن تقارير مالية جرى إعدادها بصيغة معينة وفق قواعد وأسس محاسبية ومالية متعارف عليها، هذه التقارير تتضمن بيانات مالية يمكن اعتمادها للكشف عن الأداء التاريخي للمؤسسة واتخاذه أساس للكشف عن أدائها المستقبلي؛[3]
- القوائم المالية عبارة عن مجموعة من الكشوف المحاسبية التي نعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المشروع وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة هذا المشروع خلال فترة زمنية معينة.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، المرجع السابق، ص،ص، 229،228.

[2] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص، 79.

[3] محمد علي العامري، **الإدارة المالية**، الطبعة 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص، 37.

الفرع الثاني: الفروض والمبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية

حتى يستفيد المحلل الائتماني بشكل كبير من القوائم المالية يجب أن يكون ملما الماما جيدا بالفروض والمبادئ المحاسبية التي أعدت طبقا لها هذه القوائم، وهي كالتالي :[1]

أولا: الفروض المحاسبية: إن الفروض المحاسبية الأكثر انتشارا وقبولا في الفكر المحاسبي تتمثل فيما يلي :

1-فرض الوحدة الاقتصادية (فرض الاستقلالية): وينص هذا الفرض على إعداد القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بمعزل عن أنشطة ملاكها أو أي وحدة اقتصادية أخرى، أي أن هذه القوائم تخص فقط العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بصفتها القانونية المستقلة، وبذلك فالمحلل الائتماني عند قيامه بتحليل أي جانب من جوانب أي وحدة اقتصادية فانه يقوم بتحليل أنشطة مستقلة بصفتها القانونية من الأنشطة التي يمارسها الملاك؛

2-فرض الاستمرارية: ويقصد بالاستمرارية الافتراض بان المشروع مستمرا لفترة طويلة من الزمن ما لم يثبت عكس ذلك، ويقوم المحللون بإعداد القوائم المالية تحت هذا الافتراض مما يعني إبراز وتقييم الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية والاستمرار باهتلاكها من سنة مالية إلى أخرى طالما أن المؤسسة مستمرة في استخدام هذه الأصول، لذلك لا يلجا المحللون إلى تقييم هذه الأصول بقيمتها السوقية طالما انه لا يوجد نية لبيع هذه الأصول أو نية لتصفية المؤسسة والتخلص من أصولها المختلفة؛

3-فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد: يعتبر هذا الفرض حجر الأساس في القياس المحاسبي، حيث ينص على ضرورة اعتبار وحدة النقد الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الأحداث الاقتصادية وقياسها، كما ينص على أن وحدة القياس النقدي هي وحدة ثابتة مثلها مثل وحدات القياس الأخرى كالمتر، الكيلوغرام...الخ، وهذا ما أدى إلى التشكيك في صحة هذا الفرض لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم الذي يؤدي إلى عدم التجانس في قيم الأصول في الفترات المحاسبية المختلف، ولذلك يتوجب على المحلل الائتماني اخذ هذا العامل في الاعتبار لتقديم تحليل عملي دقيق باستخدام المؤشرات التعديلية لقيم التضخم والإفصاح عنها في سير العملية التحليلية.

ثانيا: المبادئ المحاسبية: تتمثل المبادئ المحاسبية الأساسية لإعداد القوائم المالية فيما يلي :

1-مبدأ الدورية: ويتم بموجب هذا المبدأ تقسيم عمر المؤسسة إلى فترات زمنية متساوية قصد التعرف بشكل دوري على نتائج أعمالها وتزويد المستفيدين بهذه النتائج بانتظام سواء كان ذلك بإصدار القوائم السنوية أو النصف السنوية أو غيرها، مما يجعل المستفيدين والمستخدمين لهذه القوائم على إطلاع مستمر بالأوضاع المالية للمؤسسة بدلا من الانتظار لفترة زمنية طويلة لمعرفة ذلك؛

2-مبدأ التكلفة التاريخية: وينص هذا المبدأ على تقييم الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية على اعتبار أن هذه التكلفة أكثر موضوعية من المقاييس الأخرى المستخدمة في هذا المجال كالتكلفة الجارية وسعر السوق؛

[1] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص، 69-73.

3-مبدأ تحقق الإيراد: يوضح هذا المبدأ توقيت الاعتراف بالإيراد وكيفية توزيعه على الأنشطة والفترات، ويعتبر الإيراد متحققا وفقا لهذا المبدأ بمجرد بيع السلع أو تقديم الخدمات للغير، وهذا هو المعيار الذي يستند إليه المحاسبون في الإثبات الدفتري؛

4-مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات: تتلخص أهمية هذا المبدأ في كونه يشكل مدخلا أساسيا لتحديد الدخل المحاسبي، حيث يتم بموجبه المقارنة بين إيرادات الدورة المالية ونفقاتها للتعرف على نتائج العمال؛

5-مبدأ الإفصاح التام: ينص هذا المبدأ على ضرورة احتواء التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات على كل المعلومات اللازمة والضرورية لخدمة متخذي القرار؛

6-مبدأ الثبات: يقوم على ضرورة إتباع نفس الإجراءات والطرق المحاسبية على الأحداث المتماثلة في المشروع خلال الدورات المحاسبية، وهذا التجانس في تطبيق السياسات والمبادئ والطرق والإجراءات يتيح إمكانية مقارنة عناصر القوائم المالية المعدة خلال هذه الفترات بشكل يكشف التغيرات التي تطرأ عليها واتجاه هذه التغيرات؛

7-مبدأ الأهمية النسبية: ويعني إعطاء أهمية اكبر للعناصر المهمة التي يكون لها تأثير اكبر من غيرها على القوائم المالية وفي الممارسات المهنية، يتم الاسترشاد بهذا المبدأ عند دمج بعض البيانات المالية ذات العلاقة وعرضها في القوائم المالية تحت حساب احد العنصرين المندمجين.

الفرع الثالث: عرض القوائم المالية المعتمدة في التحليل الائتماني

تتمثل أهم مصادر البيانات المالية المتعلقة بالعملاء والمؤسسات المالية الطالبة للائتمان في القوائم المالية التالية:

أولا: قائمة المركز المالي(الميزانية العمومية): تعتبر قائمة المركز المالي القائمة الرئيسية المعبرة عن المركز المالي للمؤسسة وذلك لما تحتويه من معلومات وبيانات تفصيلية عن عناصرها المتكونة من الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات) وحقوق المساهمين؛

- وتعرف قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية على أنها تقرير مالي يتكون من شقين أساسيين حيث يشمل الشق الأول موجودات المؤسسة (الأصول)، ويشمل الشق الثاني مصادر وطرق تمويل هذه الموجودات (الخصوم وحقوق المساهمين)، وبذلك تقوم هذه الميزانية على معادلة محاسبية تتمثل في :[1]

الأصول = الخصوم + حقوق المساهمين.

والجدول التالي مثال توضيحي عن الميزانية العمومية:

[1] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية**، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص، 71.

جدول رقم (2-1): الميزانية العمومية في n/12/31

كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الخصوم
		الأصول المتداولة			**مطلوبات متداولة**
	XX	نقدية		XX	دائنون
	XX	مدينون (صافي)		XX	أوراق الدفع
	XX	مخزون		XX	قروض قصيرة الأجل
XX		جملة الأصول المتداولة	XX		جملة المطلوبات المتداولة
		الأصول الثابتة			**مطلوبات طويلة الأجل**
	XX	أراضي		XX	قروض طويلة الأجل
	XX	مباني		XX	سندات طويلة الأجل
	XX	معدات وآلات (صافي)	XX		جملة المطلوبات طويلة الأجل
XX		جملة الأصول الثابتة	XX		جملة المطلوبات
		أصول غير ملموسة			**حقوق المساهمين**
	XX	شهرة		XX	رأس المال من الأسهم العادية
	XX	علامات تجارية		XX	إحتياطيات
XX		جملة الأصول غير الملموسة		XX	أرباح محتجزة
			XX		جملة حقوق المساهمين
Xxx		جملة الأصول	xxx		جملة المطلوبات وحقوق المساهمين

المصدر : محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص، 9.

ثانيا: قائمة الدخل(قائمة الأرباح والخسائر): تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية الأساسية لتحليل الائتمان وهي لا تقل أهمية عن تحليل المركز المالي، فبينما تظهر هذه الأخيرة المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، فإن قائمة الدخل تظهر عمليات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة؛

– وتعرف قائمة الدخل على أنها تقرير محاسبي يلخص بنود الإيرادات والنفقات والفارق بينهما(الربح والخسارة) خلال فترة محاسبية معينة.[1]

والجدول التالي يمثل تصوير لقائمة الدخل والتي يتم الإفصاح فيها عن المستويات المختلفة للأرباح :

[1] محمد يونس خان وهشام صالح عرابية، **الإدارة المالية**، مركز الكتاب الأردني، الأردن، 1995، ص، 28.

جدول رقم(2-2): قائمة الدخل والأرباح المحتجزة لسنة n/12/31

البيان	جزئي	كلي
صافي المبيعات	XX	
يطرح تكلفة المبيعات	(XX)	
مجمل الربح		XX
يطرح مصروفات التشغيل :		
بيع وتسويق	(XX)	
إدارية ومصرفية	(XX)	
ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب EBIT		XX
يطرح مصروف الفوائد	(XX)	
صافي الربح قبل الضريبة EBT		XX
يطرح ضريبة الدخل	(XX)	
صافي الربح بعد الضريبة		XX
يضاف رصيد الأرباح المحتجزة في بداية العام	XX	
الأرباح المتاحة للتوزيع		XX
يطرح توزيعات أرباح	(XX)	
رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية العام		XXX

المصدر : محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص، 11.

من خلال الجدول السابق تبين قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة ، المستويات التالية للأرباح :

1-الربح الإجمالي(مجمل الربح): ويمثل الهامش الأولي الذي تزيد به صافي المبيعات عن تكلفتها؛

2-صافي الدخل التشغيلي: ويمثل ربح العمليات وهو صافي الدخل المحقق من النشاط الرئيسي والاعتيادي للمؤسسة خلال دورة محاسبية واحدة؛

3-صافي الدخل قبل الضريبة: يمثل الربح المتبقي من الربح الإجمالي بعد اخذ إيرادات ومصاريف المؤسسة بالاعتبار

4-صافي الدخل بعد الضريبة: ويمثل الربح المتبقي للمؤسسة بعد اقتطاع الضريبة فهو يمثل الأرباح القابلة للتوزيع.

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية: تعتبر هذه القائمة مصدرا هاما للمعلومات بالنسبة لمحللي الائتمان فهي تمكنهم من اشتقاق العديد من المؤشرات المتعلقة بملاءة المؤسسة المقترضة ونوعية أرباحها بالإضافة إلى معرفة السياسات التي تتبعها في مجال الاستثمار والتمويل، كما يمكن الاعتماد عليها بشكل أساسي في إعداد التدفق النقدي المستقبلي الذي يحدد الجدول الزمني لتسديد أقساط القرض وفوائده؛

– تعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها القائمة التي تعمل على توفير معلومات عن التدفقات الداخلة والخارجة توضح الأسباب التي أدت إلى التغير في رصيد النقدية الظاهر في الميزانية العمومية.[1]

والجدول الموالي يبين شكل ومحتوى قائمة التدفقات النقدية :

جدول رقم(2–3): قائمة التدفق النقدي لسنة n/12/31

البيان	جزئي	كلي
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		
النقدية المحصلة من العملاء	xx	
النقدية المدفوعة للموردين	(xx)	
النقدية المدفوعة للمصروفات	(xx)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		xx
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		
نقدية محصلة من بيع أراضي	xx	
نقدية محصلة من بيع استثمارات طويلة الأجل	xx	
نقدية مدفوعة لشراء آلات ومعدات	(xx)	
نقدية مدفوعة لشراء استثمارات طويلة الأجل	(xx)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		xx
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		
نقدية محصلة من اقتراض طويل الأجل	Xx	
نقدية محصلة من إصدار أسهم	xx	
توزيعات أرباح نقدية	(xx)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		xx
صافي التدفق النقدي خلال العام		xx
يضاف رصيد النقدية في بداية العام	Xx	
رصيد النقدية في نهاية العام		Xxx

المصدر : محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص، 12.

[1] حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص، 127.

المطلب الرابع: اعتبارات دراسة وتحليل القوائم المالية للعملاء

من الأمور والاعتبارات الهامة التي يجدر بمحللي الائتمان مراعاتها في تحليل البيانات المالية للعملاء الموضحة في الجداول السابقة ما يلي :

الفرع الأول: اعتبارات دراسة وتحليل قائمة المركز المالي

يجب على المحلل الائتماني أن يأخذ بعين الاعتبار العديد من الأمور عند قيامه بتحليل قائمة المركز المالي للمؤسسة الطالبة للائتمان، ومن هذه الأمور نجد :[1]

أولا: ضرورة التمييز بين مصطلحي المركز المالي للمؤسسة والحالة المالية لها، فالمركز المالي يعتبر مجرد رقم محاسبي يوضح موجودات المؤسسة مقارنة بمطالبها في لحظة زمنية معينة، أما مصطلح الحالة المالية فهو اشمل وأكثر دلالة لأنه لا يمثل سوى رقم محاسبي دفتري يوضح موجودات المؤسسة ومطالبها بل يتعداه إلى اكتشاف مدى قابلية هذه الموجودات وهذه المطالب للتحقق بالقيم في الآجال الموضحة في الميزانية؛

ثانيا: التركيز في جانب الأصول المتداولة على حسابات المدينين وأوراق القبض لأنها اقرب إلى النقدية ويحتمل أن تشكل المصدر الأساسي لأداء الالتزام في الأجل القصير، لذلك من المفيد الحصول على معلومات عن حجم هذه الحسابات، وهل هذه الحسابات مركزة في عدد قليل من العملاء أم موزعة على عدد كبير، بالإضافة إلى العادات المتبعة في السداد ومدى تطابق ذلك مع سياسة وشروط منح الائتمان وغيرها من النقاط التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم هذا البند، كما يجب على محللي الائتمان الاهتمام بدرجة سيولة المخزون ومتوسط فترة التخزين ودرجة التقلبات في حجمه وما إذا كانت هناك قروض قائمة بضمان مخزون، بالإضافة إلى معرفة الأساليب المتبعة في تقييم الموجودات والمطالب ومدى تأثير السياسات المحاسبية المختلفة على القيم المدرجة في الميزانية؛

ثالثا: عند دراسة بند الأصول الثابتة يجب على المحلل الائتماني أن يبحث عن القيم العادية لهذه الأصول مع ضرورة اكتشاف عما إذا كان البعض منها قد قدم كضمانات لمقرضين آخرين؛

رابعا: عند دراسة بند المطلوبات لا بد من مراعاة القروض والتسهيلات التي حصل عليها العميل من مصادر أخرى بالإضافة إلى دراسة أجال هذه القروض ومدى تعارضها مع اجل القروض المطلوبة؛

خامسا: عند دراسة بند حقوق الملكية لا بد من التركيز على السياسات التي تتبعها إدارة المؤسسة المقترضة في توزيع الأرباح بالإضافة إلى التركيز على القيم العادلة لحقوق الملكية وقيمة رسملتها، مع متابعة السعر السوقي لأسهم المؤسسة في السوق الحالي والتقلبات التي تتعرض لها خاصة بالنسبة للمشروعات الفردية وشركات الأشخاص، حيث تمثل حقوق الملكية ضمانا للقروض الممنوحة؛

سادسا: لا بد على المحلل الائتماني أيضا أن يولي اهتماما خاصا لدراسة بنود خارج الميزانية والالتزامات الطارئة والمشروطة، بالإضافة إلى الإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

[1] محمد مطر،**مرجع سبق ذكره**، ص،ص، 360،361.

الفرع الثاني: اعتبارات دراسة وتحليل قائمة الدخل

على المحلل الائتماني أن يراعي عند تحليله لبنود قائمة الدخل الأمور التالية :[1]

أولا: عند دراسة بند الإيرادات عليه أن لا يبني حكمه على الأداء التشغيلي للعميل من خلال رقم المبيعات فقط بل يجب أن يتم ذلك مع دراسة دقيقة لكل من معايير الاعتراف بالإيراد، شروط البيع والائتمان، حصة العميل من السوق الداخلي والخارجي، مسموحات ومردودات المبيعات، الخصومات النقدية الممنوحة للعملاء؛

ثانيا: عند دراسة بند تكلفة المبيعات يجب عليه أن يراعي دراسة العلاقة بينه وبين بند المبيعات لتفسير اثر ذلك على مجمل الربح، كما يتوجب عليه دراسة اثر الطريقة المتبعة في تقييم المخزون على تكلفة المبيعات ومجمل الربح؛

ثالثا: عند دراسة مصاريف التشغيل لا بد من تحليلها إلى ثابتة ومتغيرة مع التركيز على دراسة العلاقة بين تغير الجزء المتغير منها وتغير المبيعات؛

رابعا: عند دراسة صافي الربح لا بد من تحديد اثر البنود العادية والبنود غير العادية(الاستثنائية) ومدى مساهمة كل منهما في هذا الربح، وفي حالة ما إذا كان العميل مؤسسة متعددة الأقسام الإنتاجية لا بد من تحليل الدخل على أساس هذه الأقسام وكذلك مراعاة تمييز الدخل من الأقسام المستمرة عن الدخل من الأقسام غير المستمرة؛

خامسا: ضرورة الاهتمام بتحليل نوعية الأرباح، بمعنى التأكد من أن الأرباح التي تظهرها قوائم الدخل للمؤسسة المقترضة تعكس أدائها الفعلي وتمثل تدفق نقدي تشغيلي حقيقي لها، وأنها ليست مجرد أرقام صورية لأرباح دفترية.

الفرع الثالث: اعتبارات دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية

من الأمور التي يتوجب مراعاتها من قبل المحلل الائتماني عند دراسة بنود هذه القائمة ما يلي:[2]

أولا: التركيز على التدفق النقدي التشغيلي باعتباره الأهم بين مصادر النقد لأنه يتسم بالاستمرارية وذلك على عكس المصادر الأخرى ذات الطبيعة الاستثنائية، وفي هذه الحالة يتم تحديد نسبة مساهمة التدفق النقدي التشغيلي من جملة مصادر النقد، وكذلك النسبة التي يشكلها من صافي الدخل. وكلما ارتفعت هاتان النسبتان كلما انخفضت مخاطر القروض والعكس صحيح؛

ثانيا: عند دراسة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستعمارية يجب التعرف على المجالات الرئيسية لاستخدامات النقد وعلاقتها بالسياسات الاستثمارية لإدارة المؤسسة؛

ثالثا: عند دراسة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية يجب التعرف على مصادر التمويل الأخرى للمؤسسة ونوع السياسات التي تتبعها في هذا المجال ومدى اعتمادها على الديون الخارجية كمصدر للتمويل، ومن ثم قدرة المؤسسة على تسديد القرض والتسهيلات الائتمانية المطلوبة؛

رابعا: تحليل التدفقات للمؤسسة من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب.

---

[1] محمد مطر، **المرجع السابق**، ص، 359.

[2] محمد مطر، **المرجع السابق**، ص،ص، 361،362.

المبحث الثاني: الدراسة المالية والتحليل المفصل

يعتبر التحليل المالي في المصارف من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ قرار الائتمان، سواء كان متخذ القرار الإدارة أو أي طرف آخر له مصلحة. ونظرا لانتشار ما يسمى بالعولمة وما رافقتها من زيادة في حجم الأنشطة التي تؤديها المصارف، فقد تزايدت أهمية التحليل الملي في عصرنا الحاضر مما أدى إلى زيادة اهتمام إدارات الائتمان في المصارف لتوفير معلومات ذات قيمة وفعالية يهتدون بها عند اتخاذ قراراتهم الائتمانية.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي ،أغراضه وأهميته

أولا: تعريف التحليل المالي: تتعدد تعار يف التحليل المالي باختلاف المفكرين وفيما يلي بعضها:

– يعرف حنفي علي التحليل المالي على انه:" عبارة عن عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم اقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار"؛[1]

– التحليل المالي وفقا لمنير شاكر وآخرون:" عبارة عن دراسة القوائم المالية بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية"؛[2]

– يعرف محمد مطر التحليل المالي Financial Analysis بأنه: "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشاة بقصد اتخاذ القرارات"؛[3]

– كمجمل للقول يمكن إعطاء تعريف شامل للتحليل المالي كما يلي:

التحليل المالي عبارة عن معالجة البيانات المالية لاشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في تقييم أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة.

ثانيا: أغراض التحليل المالي: يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، وبشكل عام يمكن حصر أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية :[4]

1- تقييم ربحية المشروع؛

---

[1] حنفي علي، **مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص، 79.

[2] منير شاكر وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص، 12.

[3] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص، 3.

[4] محمد مطر، **المرجع السابق**، ص، 3.

2- تقييم المركز المالي للمشروع؛

3- تقييم المركز الائتماني للمشروع؛

4- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل؛

5- تقييم مدى كفاءة إدارة الأموال والخصوم؛

6- تقييم المركز التنافسي للمشروع؛

7- تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الفشل المالي)؛

8- استنباط المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة ولتقييم الأداء.

ثالثا: أهمية التحليل المالي: تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :[1]

1- يساعد التحليل المالي إدارة الائتمان في البنك التجاري في رسم أهدافها وسياستها وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط الائتمانية اللازمة؛

2- من خلال التحليل المالي يمكن اكتشاف الفرص الجديدة لطالب الائتمان؛

3- يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض العميل إلى ظاهرة التعثر أو الفشل وما تسببه من خسائر ناتجة عن عملية الإفلاس والتصفية؛

4- يساعد التحليل المالي إدارة الائتمان في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية، وفي تقديم الحلول لمعالجتها؛

5- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي للعميل من خلال تقييم فعل قرارات الاستثمار والتمويل لديه؛

6- يمكن التحليل المالي من خلال تقييم الوضع المالي والوضع النقدي للعميل طالب الائتمان من تحديد قدرته على الاقتراض والوفاء بديونه؛

7- من خلال التحليل المالي يتم:

- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة طالبة الائتمان؛
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة طالبة الائتمان.

الفرع الثاني: مقومات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

أولا: مقومات التحليل المالي: التحليل المالي لغرض ترشيد القرار الائتماني يقوم على مجموعة من المقومات والشروط تجمع ما بين المعلومات المالية والمحلل نفسه، حيث تتمثل هذه المقومات فيما يلي :[2]

- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية من خلال التركيز على دوره في كشف الحقائق كما هي وان يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدا عن التحيز الشخصي أو لفكر معين؛

- أن يبرز المحلل المالي الفروض التي يبني عليها التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية المرتبطة بمشكلة الدراسة؛

- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع الأهداف الموجودة من هذا التحليل؛

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سبق ذكره، ص، 263.

[2] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص، 4.

– أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستفي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية والملاءة.

– أن مصادر المعلومات للتحليل المالي ينبغي أن لا تكون القوائم المالية المنشورة فقط، وإنما لابد من الاستفادة القصوى من معلومات أخرى محاسبية وغير محاسبية منشورة وغير منشورة من داخل المنشأة وخارجها.

ثانيا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي: تتعدد الجهات التي يمكن أن تستفيد من التحليل المالي، ويمكن تصنيف هذه الجهات إلى ما يلي :[1]

1– المستثمرون والدائنون: تكمن أهمية نتائج التحليل المالي بالنسبة للمستثمرين في مدى قدرة الإدارة على تحديد نصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة، أما بالنسبة للدائنين فهم يهدفون من وراء تلك النتائج إلى التحقق من مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية؛

2– المساهمين والمالكين(العاملون بالمؤسسة): يرجع ذلك إلى فصل الملكية عن إدارة الشركات، لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين بغرض تعظيم ثروتهم؛

3– إدارة المؤسسة نفسها(إدارة الشركة): التحليل المالي يزود مدير المؤسسة بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع، كما تهتم إدارة المؤسسة من خلال التحليل المالي بالحصول على المعلومات التالية:

- ربحية المؤسسة والاتجاهات التي تتخذها إدارتها؛
- فعالية الرقابة؛
- كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدامات؛
- كفاءة إدارة الموجودات.

4– هيئة الأوراق المالية: حيث تهدف إلى معرفة المعلومات عن الشركات التي تتعامل معها، بالإضافة إلى مدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالي؛

5– العملاء والموردون: العملاء يمكنهم من خلال التحليل المالي معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصلون عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة كما تمنح لغيرهم، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان، أما بالنسبة للمورد فإنه يقوم من خلال بيانات القوائم المالية للعميل بدراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ذلك يقرر ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل؛

6– الجهات والمؤسسات الحكومية: يعود اهتمام الجهات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأسباب رقابية وضريبية؛

[1] رضوان العمار، **أساسيات في الإدارة المالية مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل**، الطبعة 1، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص،ص، 42،41.

7- المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي: تقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل إما بمبادرة منها أو على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة.

الفرع الثالث: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل من مصادرها الصحيحة والموثوقة، سواء كانت مصادر داخلية أو خارجية ويتوقف مدى اعتماد المحلل على أي من هذه المصادر حسب طبيعة وأغراض التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة (كمية أم وصفية)، وبشكل عام يمكن حصر مصادر المعلومات في :[1]

1- البيانات المحاسبية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات؛

2- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛

3- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية، مثل التوقعات والتنبؤات المالية؛

4- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة مكاتب السمسرة؛

5- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن المؤسسات والهيئات الحكومية ومراكز الأبحاث؛

6- المكاتب الاستشارية.

ومن الجدير بالذكر أن المعلومات اللازمة للتحليل المالي يجب أن يتوافر فيها مجموعة من الخصائص، وهي :[2]

- الملائمة؛
- إمكانية الوثوق بها؛
- القابلية للتحقيق؛
- الشمول وعدم التحيز؛
- القابلية للقياس (إجراء المقارنات).

المطلب الثاني: مداخل– معايير– خطوات ومحددات التحليل المالي

الفرع الأول: مداخل التحليل المالي

يقصد بمدخل التحليل المالي المنهج الذي يتبعه المحلل المالي في تحليل المعلومات المالية المنشورة، ويحدد المدخل أو المنهج الذي سيسلكه المحلل المالي عادة في ضوء الأهداف المنشودة من عملية التحليل، ويعتبر المدخل خطوة أولى، يلي ذلك اختيار الأسلوب المناسب التي يتوجب استخدامه في تنفيذ عملية التحليل، وتتنوع مداخل أو مناهج التحليل المالي حسب معايير عديدة، حيث تم تقسيم هذه الأنواع إلى :[3]

أولا: التحليل حسب المضمون: ينقسم إلى نوعين رئيسيين هما:

---

[1] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص، 5.

[2] حسن سمير عشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص، 28.

[3] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص، 19-23.

1- المدخل الكمي للتحليل المالي: بموجب هذا المدخل تنحصر نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة والتحليل؛

2- المدخل النوعي للتحلل المالي: بموجب هذا المخل يتعدى اهتمام المحلل المالي النطاق الكمي إلى دراسة الجانب الكيفي أو النوعي للظاهرة محل الدراسة والتحليل.

ثانيا: التحليل المالي حسب الغرض أو الهدف: ينقسم إلى أربع مداخل أساسية تتمثل في:

1-تحليل الاستثمار: يسلكه فئة من المستثمرين ممثلا في المساهمين الحاليين والمحتملين، والذين يهمهم الحصول على معلومات حول:

- القوة الإدارية للمنشاة حاضرا ومستقبلا؛
- فرص استمرارية المنشأة ومعدلات النمو المتوقعة فيها؛
- مدى كفاءة إدارة المنشاة في رسم سياساتها التمويلية وفي استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة؛
- مؤشرات عن المخاطر التي تحيط باستثماراتهم في المنشأة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس.

ومن أهم المؤشرات الكمية لتحقيق الأغراض أعلاه: مؤشرات الربحية، الملاءة ، الأداء، ومؤشرات السوق.

2- تحليل الائتمان: يسلكه الدائنون في الأجل القصير وفي الأجل الطويل بهدف الحصول على المعلومات التالية:

- قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده عند استحقاقها؛
- سياسات التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأسمال المنشأة؛
- مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم لدى المنشأة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشاة للتصفية أو الإفلاس؛
- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات.

من أهم المؤشرات التي تحقق الأغراض أعلاه: مؤشرات السيولة في الأجل القصير، مؤشرات الملاءة أو الرفع المالي في الأجل الطويل، التدفق النقدي في الأجلين الطويل والقصير.

3- تحليل الأداء: يهدف من ورائه مدير المشروع إلى القيام بعمليات الرقابة، التخطيط وتقييم الأداء بالرغم من أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تقييم الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة، إلا أنه يمكن الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة من خلال :

- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية، وسياستها في التمويل والاستثمار؛
- مؤشرات خاصة لتقييم الأداء لبعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات.

ثالثا: مداخل أخرى للتحليل المالي: بالإضافة إلى المداخل التقليدية السابقة ظهرت حديثا مداخل أخرى يسلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة مثل:

1- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات؛

2- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي للمشروعات؛

3- التحليل المالي لأغراض دمج المشروعات؛

4- تحليل المحافظ الاستثمارية؛

5- تحليل نوعية الأرباح؛

6- التحليل البيئي الاستراتيجي أو ما يعرف بتحليل(swot).

الفرع الثاني: معايير التحليل المالي

المعيار هو أداة يقاس عليها شيء معين بهدف إعطاء حكم عليه وتفسير نتائجه،[1] حيث يمكن تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من التحليل المالي عن طريق استخدام مجموعة من المعايير تكون بمثابة قاعدة لعملية التحليل، ومن أهم المعايير التي يعتمدها المحلل المالي :[2]

أولا: المعايير المطلقة: هي المعايير التي تم التوصل إليها عن طريق دراسة قوائم مالية لعدة فترات مالية ولعدد من الوحدات الاقتصادية، وبالتالي أدت إلى التوصل إلى نتائج(أرقام) مطلقة يمكن من خلالها الحكم على الوحدة الاقتصادية المعنية بالتحليل، ومن المعايير الشائعة لهذا المجال تجد معيار نسبة التداول، معيار نسبة الربحية....الخ؛

ثانيا: المعايير التاريخية: تعتمد على النتائج التي حققتها الشركة خلال فترة أو فترات زمنية صافية(تاريخية)، حيث يعتمد المحلل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة، في سبيل تفسير النتائج وإعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أي علاقة رياضية يمكن أن تنشأ عن البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية؛

ثالثا: المعايير الصناعية(القطاعية): وهي تلك المعايير التي تعتمد في عملية المقارنة على النتائج التي يتم التوصل إليها لشركة معينة مع النتائج التي حققتها شركات أخرى تعمل ضمن نفس القطاع(صناعي، تجاري، مالي، زراعي) لكي تكون نتائج عملية المقارنة أدق وأوضح في تفسير النتائج؛

رابعا: المعايير المستهدفة(الوضعية): وهي تلك المعايير التي تضعها الشركة المعنية وتخطط للوصول إليها في ضوء إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، حيث يتوجب أن يكون تخطيط الشركة سليما ودقيقا حتى تكون عملية المقارنة مع النتائج المحققة سليمة ودقيقة أيضا، ومن أمثلة المعايير المستهدفة التي يمكن أن تخطط لها الوحدة الاقتصادية أساليب الموازنات والتكاليف المعيارية.[3]

الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي:

يعتمد المحلل المالي في القيام بعملية التحليل المالي على مجموعة من الخطوات والمراحل المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل المالي، ورغم وجود بعض الاختلافات في تحديد وتسمية هذه الخطوات والمراحل، إلا أننا نرى أن التحليل المالي يمر بثلاثة مراحل أساسية نوضحها في الشكل التالي :

---

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص، 242.

[2] حسن سمير عشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص، 37.

[3] الصياح عبد الستار وسعود العامري، **الإدارة المالية اطر نظرية**، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص، 53.

شكل رقم(2-1) : مراحل وخطوات التحليل المالي

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطاونة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص-ص، 77-80.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن كل مرحلة من مراحل التحليل المالي تتخللها مجموعة من الخطوات التي تميز كل مرحلة، وفيما يلي شرح موجز لهذه المراحل :[1]

أولا: مرحلة الإعداد والتحضير: وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل بها بمجرد إسناد مهمة التحليل إليه حيث يتم خلال هذه المرحلة تحديد الهدف من التحليل، فهل الهدف هو تحليل إنتاجية العمل أو تحليل المبيعات ....الخ، كما يتم تحديد مدى أو نطاق التحليل، فهل سيشمل التحليل مؤسسة واحدة أم يتعدى إلى مؤسسات أخرى، وهل سيكون لسنة واحدة أم لسنوات متعددة. هذا ويتم خلال هذه المرحلة تجهيز القوائم المالية وجمع البيانات اللازمة والمرتبطة بالهدف من التحليل؛

ثانيا: مرحلة التحليل: يتم خلال هذه المرحلة تشغيل البيانات المالية المتحصل عليها واستنباط بعض المؤشرات المرتبطة بالغرض من التحليل وهذا بعد إعادة تبويب وتصنيف هذه البيانات كإعادة ترتيب البنود أو دمجها؛

ثالثا: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات: ويتم خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، ويكون ذلك من خلال كتابة تقرير خاص يحاول فيه المحل المالي عرض الحقائق والاستنتاجات واقتراح بعض الحلول للمشاكل المالية التي تم اكتشافها وتقديم التوصيات اللازمة.

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطاونة، **المرجع السابق**، ص-ص، 77-80.

الفرع الثالث: محددات التحليل المالي

على الرغم من أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات بمنح الائتمان أو رفضه، إلا أن المدى الذي يصل إليه المحلل يرتبط بمجموعة من العوامل، ويمكن الإشارة إلى أهم العناصر المحددة للتحليل المالي كما يلي :[1]

أولا: اهتمام المحلل المالي بجانب واحد من المؤسسة وترك الجوانب الأخرى: فالمقرض قرضا قصير الأجل يركز على السيولة بالدرجة الأولى في حين المستثمر يركز على الربحية؛

ثانيا: درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب: فالبنك الراغب في منح تسهيلات مالية بقيمة1000000 دولار يحتاج بالتأكيد إلى تحليل أكثر شمولية من التحليل الذي يحتاجه البنك لتحديد حساب جاري مدين بقيمة 10000 دولار؛

ثالثا: كمية ونوعية المعلومات المتاحة: فالكمية المناسبة من المعلومات الموثوقة تقلل من حالة عدم التأكد وتؤدي إلى الاقتراب من الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛

رابعا: دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية: مثل طرق الاستهلاك وطرق تقييم البضائع، احتياطي الديون المشكوك فيها...الخ، كل ذلك يلقي ضلالا من الشك على مدى تمثيلها للواقع؛

خامسا: مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية: حيث أن التغير في الأساليب يؤدي إلى تغيير في النتائج، وما لم يكن المحلل مدركا لأبعاد ذلك يجد نفسه واقعا في الخطأ؛

سادسا: اختصار البيانات المالية: فاختصارها يحد من قدرة المحلل المالي على الاستنتاج الدقيق؛

سابعا: غياب الملاحظات عن أساليب إعداد البيانات المالية: وبشكل خاص حول تقييم البضاعة والاستهلاك والانتقال من سياسة محاسبية لأخرى يحد من قدرة المحلل، لأنه ليس باستطاعته أن يتنبأ بذلك؛

ثامنا: تجميل الميزانيات: وهو أسلوب شائع يصعب على المحلل المالي التعرف على مدى تأثيره مثل توقيت الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة؛

تاسعا: موقع ونوع الشركة: فالشركة في المناطق ذات العمالة الرخيصة تعتمد على هذا العنصر بشكل مكثف مما يرفع عنصر الأجور ويقلل من قيمة الآلات ويخفض الاستهلاك؛

عاشرا: محدودية مؤشرات الاتجاه: إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي والمستقبل، فإذا تدنت السيولة للسنوات الماضية فإن ذلك يعني استمرار هذا الاتجاه في المستقبل؛

حادي عشر: خطط الإدارة وخطط التوسع: فالقوائم المالية لا تظهر شيئا عن خطط الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحددات لا تقلل من أهمية ودور التحليل المالي، لذلك يتوجب على المحلل المالي استعمال التحليل بحكمة وحذر وليس بطريقة ميكانيكية دون التفكير بالنتائج.

[1] مفلح محمد عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص، 306.

المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي ودور النسب المالية في ترشيد قرار الائتمان

الفرع الأول: أساليب التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مصدرة البيانات، حيث يقوم التحليل المالي مهما كان اتجاهه على عنصر المقارنة، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو التالي:

أولا: التحليل الرأسي: هذا التحليل يعني" تحليل كل قائمة مالية على حدا (قائمة التكاليف، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي) تحليلا رأسيا أي تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها أو إلى إجمالي مجموعة داخل القائمة للمنشاة عن فترة مالية واحدة أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموع القائمة نفسها"؛[1]

تم توجيه مجموعة من الانتقادات إلى هذا الأسلوب التحليلي، كونه يعتبر تحليلا ساكنا لا يمكنه أن يعبر عن الصورة الكاملة لأداء الشركة، لأنه يحتاج إلى قائمتين من سنة مالية واحدة.

ثانيا: التحليل الأفقي(تحليل الاتجاهات): يعني حساب نسبة أرقام مدة معينة إلى أرقام مدة سابقة لها، والغرض من هذا الحساب هو متابعة تطور فقرات القوائم المالية والتطور التاريخي لكل فقرة، خاصة إذا تعددت المدد المالية التي يجري حساب هذا التحليل لها؛ وهنا يتم إعطاء احد السنوات نسبة 100% وتسمى الأساس، ثم يتم مقارنة باقي السنوات محل الدراسة بهذه السنة لملاحظة التطور التاريخي لكل فقرة، وبوجه عام تعين استخدام نتائج التحليل الأفقي للتركيز على البنود التي تتضمن مبالغ كبيرة نسبيا في القوائم المالية؛[2]

تم توجيه مجموعة من الانتقادات لهذا الأسلوب التحليلي كونه لا يتميز بفعالية إلا إذا تم ربطه مع التحليل الرأسي لجعله أكثر استدلالا، لاسيما على فقرات راس المال العامل للموجودات والمطلوبات، كونها تعتبر الأكثر تغيرا وذات قابلية تصفوية ذاتية خلال السنة المالية.

ثالثا: تحليل المكونات(مقاييس المعلومات): تحليل المكونات صورة مطورة من التحليل الرأسي التي سبقت الإشارة إليه، لكنه يمتاز عنه بسمة الديناميكية التي تجعله أداة من أدوات التنبؤ بحالات الفشل أو الإفلاس في المنشآت المالية، ومع أن بالإمكان تطبيقه على جميع القوائم المالية المنشورة، إلا أن الميزانية العمومية هي الأكثر مجالا لاستخداماته، إذا أثبتت معظم الدراسات التطبيقية التي أجريت عليه فعالية واضحة في توفير مؤشرات كمية مناسبة لتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجلين القصير والطويل، ويعبر عن هذه المؤشرات في شكل مقاييس المعلومات يتم بموجبها تقييم اتجاهات عناصر القائمة المالية وذلك من زاويتين، قيمته النسبية من زاوية وخاصية ثباتها على مدار الفترة الزمنية من زاوية أخرى، إذ يمكن لمقاييس معلومات الميزانية أن تشمل :[3]

---

[1] حسن سمير عشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص، 30.

[2] حسن سمير عشيش، **المرجع السابق**، ص، 31.

[3] حسن سمير عشيش، **المرجع السابق**، ص، 32.

- مقياس لمعلومات كل مفردة من مفردات الميزانية على مستوى الباب الذي ينتمي إليه؛
- مقياس لمعلومات كل مفردة من مفردات الميزانية على مستوى الميزانية؛
- مقياس لمعلومات كل باب على مستوى الميزانية؛
- مقياس لمعلومات الميزانية جميعها كوحدة واحدة.

تم توجيه مجموعة من الانتقادات لهذا الأسلوب، حيث أن مقاييس المعلومات سابقة الذكر تكون أكبر حجما وأكثر تقلبا (أقل ثباتا)في المنشآت التي تعاني مصاعب مالية عن حالها في المنشآت التي تعاني مثل هذه المصاعب.

رابعا: تحليل النسب المالية: نعني بالنسب المالية نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من نفس القائمة أو من قائمة أخرى بحيث يكون أحدهما بسطا والثاني مقاما شريطة أن تكون هناك علاقة سببية بين هذين الرقمين حتى يكون للنسبة مدلول، وطبقا لذلك فالتحليل المالي بالنسب عبارة عن إيجاد علاقات كمية بين بيانات القوائم المالية، وتسهل هذه العلاقات التحليل المالي لاختصارها كمية كبيرة من البيانات المالية بنسبة واحدة.[1]

ويمكن تصنيف النسب المالية حسب العديد من المعايير وذلك كما يظهره الشكل التالي:

شكل رقم (2-2): أنواع النسب المالية

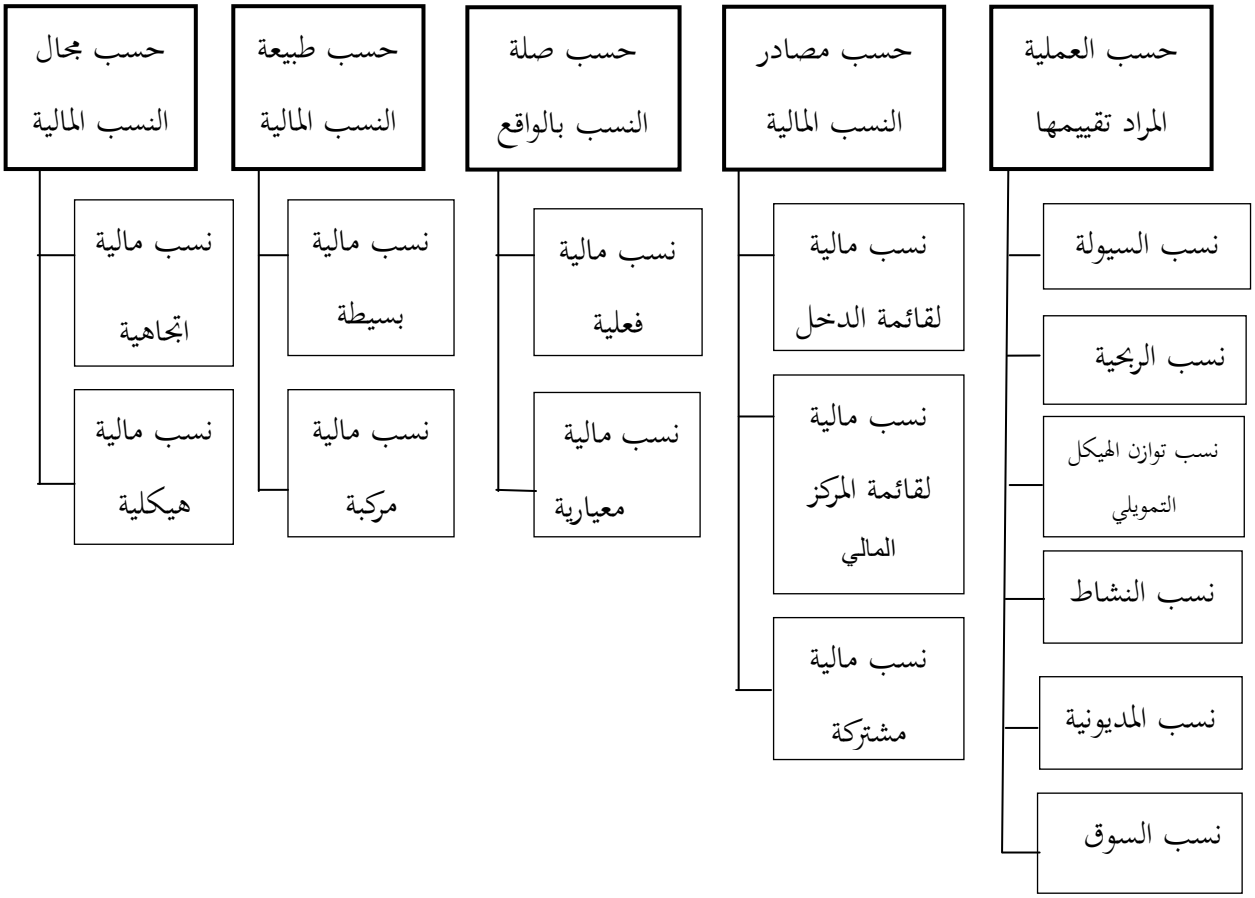

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص، 32.

[1] حسن سمير عشيش، **المرجع السابق**، ص، 32.

- منير شاكر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص، 35.
- حسن سمير عشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص، 35.

يظهر الشكل السابق العديد من التصنيفات الخاصة بالنسب المالية، وفيما يلي شرح موجز لهذه التصنيفات :

1- حسب المجال الذي تشتق منه: تصنف النسب المالية حسب هذا المعيار إلى نوعين هما :[1]

- نسب مالية اتجاهية: وهي النسب التي تمثل حركة واتجاه تغير قيمة بند من بنود القوائم المالية على مدار فترة زمنية معينة مثلا مبيعات المؤسسة للعام الحالي تعادل 140% من مبيعاتها للعام السابق؛
- نسب مالية هيكلية: وهي النسب التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية على مدار الدورة المحاسبية؛

2- حسب طبيعة النسب المالية: نميز في هذه الحالة نوعين هما :[2]

- نسب مالية بسيطة: وهي النسب التي تدرس العلاقة بين عنصرين من عناصر القوائم المالية؛
- نسب مالية مركبة: وهي النسب التي تدرس العلاقة بين أكثر من نسبة من النسب المالية البسيطة وتتمثل أهميتها في إظهار العلاقة الشمولية بين عناصر القوائم المالية؛

3- حسب صلتها بالواقع: وتقسم إلى نوعين هما : [3]

- نسب مالية فعلية: هي النسب التي توضح الأداء الفعلي للمؤسسة تستخرج من واقع القوائم المالية للمؤسسة؛
- نسب مالية معيارية: وهي النسب المالية التي يتم تحديدها مسبقا وفقا لأسس علمية لتوضيح ما يجب أن يكون عليه الأداء الفعلي للمؤسسة، وتمثل مستهدفات تسعى كل مؤسسة لتحقيقها في سياق الأداء الفعلي؛

4- حسب مصدر النسب(نوع القوائم المالية): تقسم إلى :[4]

- نسب مالية لقائمة المركز المالي: وهي النسب المشتقة من بيانات قائمة المركز المالي مثل نسب السيولة؛
- نسب مالية لقائمة الدخل: وهي النسب المشتقة من بيانات قائمة الدخل كنسب الربحية؛
- نسب مالية مشتركة: وهي النسب المالية لعناصر من القائمتين، أي يشترك في هذه النسب عنصر أو أكثر من قائمة المركز المالي مع عنصر أو أكثر من قائمة الدخل مثل معدلات الدوران بأنواعها؛

5- حسب النشاط أو العملية المراد تقييمها: يمكن تصنيفها حسب هذا المعيار إلى المجموعات التالية :[5]

- النسب التي تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل وتسمى بنسب السيولة؛
- النسب التي تقيس درجة المديونية وتسمى نسب المديونية؛
- النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصول وتسمى بنسب النشاط أو الدوران؛

---

[1] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص، 32.

[2] منير شاكر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص، 53.

[3] منير شاكر وآخرون، **المرجع السابق**، ص، 53.

[4] منير شاكر وآخرون، **المرجع السابق**، ص، 53.

[5] حسن سمير عشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص، 35.

- النسب التي تقيس الربحية والعائد وتسمى بنسب الربحية؛
- النسب التي تقيس هيكلية رأس المال وتسمى بنسب الهيكل التمويلي؛
- النسب التي تقيس القيمة السوقية والمتغيرات المحددة لهذه القيمة وتسمى بنسب السوق.

تم توجيه مجموعة من الانتقادات لأسلوب التحليل بالنسب المالية منها :[1]

-النسب المالية تعبر عن علاقات بين ظواهر في حالة سكون أي يوم إقفال قوائم المركز المالي ولذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين؛

-بعض النسب تعالج إجماليات وغالبا ما تكون مضللة لأن الإجماليات تختلف في نوعيتها وتاريخ استحقاقها؛

-تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود، بالتالي التحليل بالنسب مضلل في أوقات تدهور قيمة النقود.

إن هذه العيوب ينبغي أن لا تحد من ضرورة تركيز اهتمام المحلل المالي على النسب المحاسبية بل ينبغي أن يتسلح بها وبحدودها بدرجة يصبح استعمالها عادة تلقائية وبكفاءة عالية.

الفرع الثاني: دور النسب المالية في ترشيد قرار الائتمان

تعتبر النسب المالية المصنفة حسب العملية المراد تقييمها من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا وسهولة، حيث أنها ليست هدف في حد ذاتها ولكنها مؤشر يسترشد به المحلل الائتماني للوصول إلى هدفه، لذلك لابد من الإشارة إلى المجموعات الرئيسية من النسب المالية التي تهتم بها إدارة الائتمان والمحلل الائتماني على النحو التالي:[2]

أولا: نسب السيولة: تستخدم إدارة الائتمان نسب السيولة لقياس مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل(مقدرة العميل من ناحية الملاءة المالية والاقراضية)، فإذا كانت نسبة السيولة قليلة فهذا يعني عدم قدرة الشركة على الوفاء بتسديد ديونها قصيرة الأجل والعكس إذا كانت مرتفعة، وتتكون نسب السيولة من:

$$1- \text{نسبةالتداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وتستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على سداد الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة، وتعتبر النسبة المعيارية (2:1) الأمان الذي يضمن للبنك قدرة العميل على سداد ما عليه من التزامات قصيرة الأجل؛

$$2- \text{نسبةالسيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

تستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على سداد الالتزامات الجارية من الأصول الأكثر سيولة، وتعتبر النسبة (1:1) هي النسبة النموذجية للحكم على المركز المالي للشركة؛

$$3- \text{نسبة سيولة الذمم المدينة} = \frac{\text{الذمم المدينة} * 360 \text{يوم}}{\text{المبيعات الآجلة السنوية}}$$

يقصد بالذمم المدينة رصيد آخر المدة الذي لم يحصل بعد.

[1] حسن سمير عشيش، **المرجع السابق**، ص، 36.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 267-293.

تستخدم هذه النسبة عندما تشعر إدارة الائتمان بوجود حالة من عدم التوازن بين مكونات الموجودات المتداولة لدى العميل طالب الائتمان، وهذا العنصر يمثل الموجودات السائلة فقط عندما يتم تحصيلها وقت استحقاقها، لذلك فإذا كانت هذه النسبة منخفضة عن معيار المقارنة فإن هذا يعطي مؤشر مقبول لإدارة الائتمان بأن وضع العميل جيد فيما يختص بسياسة البيع الآجلة التي يتبناها، وبالتالي لديه القدرة على توليد النقدية وتغذية السيولة، ويكون لديه استعداد كبير لتسديد التزاماته، ويشجع إدارة الائتمان على منحه الائتمان المطلوب؛

$$\text{4- نسبة سيولة المخزون السلعي} = \frac{\text{المخزون السلعي} * 360\text{يوم}}{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}$$

لكي يزداد اطمئنان إدارة الائتمان لسيولة العميل تلجأ إلى تحليل سيولة المخزون السلعي لديه، حيث يتم اختبار قدرة المخزون السلعي للتحول إلى نقدية بعد إجراء عملية البيع، لذلك نجد أن انخفاض هذه النسبة يعكس مدى فعالية سياسة البيع لدى العميل وقدرته على توليد النقدية من خلال قصر فترة الاستثمار في المخزون السلعي؛

$$\text{5- نسبة النقدية} \quad \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

حسب هذه النسبة يجب مراعاة أن السيولة والربحية هما هدفان متلازمان للمنشأة، ولكن علينا أن نعلم أن تحسن أحدهما على حساب الآخر، لذا يتوجب خلق توازن بينهما، ولا نعتبر ارتفاع نسبة السيولة هو مؤشر ايجابي في كل الأحوال، فربما يدل على عدم كفاءة الشركة على إدارة استثماراتها.

ثانيا: نسب الربحية: أكثر ما تهتم به إدارة الائتمان إلى أن العميل قادر على سداد التزاماته هو الربحية، وتعرف نسب الربحية بأنها مقياس لقدرة المنشاة على تحقيق الأرباح، ويمكن تقسيم نسب الربحية إلى مجموعتين:

- **مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات:** وتهدف هذه المجموعة إلى قياس قدرة المؤسسة على التحكم في عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المحققة وتتكون من النسب التالية:

$$\text{1- هامش اجمالي الربح} = \frac{\text{اجمالي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الناتجة عن الإيرادات، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة يعني ذلك أن الشركة قادرة على تحقيق الأرباح بتكاليف قليلة، والعكس إذا كانت هذه النسبة منخفضة فهذا يدل على ارتفاع تكلفة المبيعات، وإذا ما قورنت بالمؤشرات المعيارية فإنها تعطي دلالة قوية لإدارة الائتمان على أن العميل المتقدم بطلب الائتمان قادر على تحقيق الأرباح ويتمتع بكفاءة في إدارة موجوداته، مما يوفر لديه النقد الذي يمكنه من سداد التزاماته المترتبة على الائتمان؛

$$\text{2- هامش صافي ربح العمليات} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

هذه النسبة لا يقتصر اهتمامها على عناصر تكلفة المبيعات، ولكن تتعداها لتشمل عناصر التكاليف والمصروفات التي تتحملها المنشاة في سبيل القيام بأعمالها مثل المصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع، وتتميز كذلك بقدرتها على توضيح مدى انخفاض سعر بيع الوحدة الواحدة؛

3- نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات $= \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$

هذه النسبة اشمل من السابقتين لاشتمالها على أرباح أخرى خارجة عن نشاط المؤسسة، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة يعكس ذلك مقدرة الشركة على مواجهة مشاكل السيولة وانخفاض المبيعات، وإذا كانت منخفضة فان ذلك يعني عدم مقدرة الشركة على تحمل أي صعوبات مالية متوقعة، لكن لا بد من دراسة هذه النسب معا لأجل الوصول إلى نتيجة أدق للحكم على ربحية المؤسسة.

- **مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات:** تهدف هذه النسب إلى قياس ربحية المؤسسة بالاستناد إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتتكون هذه المجموعة من:

1- العائد على الاستثمار $\left(\text{الاصول او القابلية الايرادية}\right) = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{الاستثمار}\left(\text{الاصول}\right)}$

تعتبر هذه النسبة من أفضل المؤشرات لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أجمالي أصولها في التشغيل، وهي من أكثر المؤشرات التي تهتم بها إدارة الائتمان، حيث يعبر هذا المؤشر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر، فإذا ارتفعت هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة يعني كفاءة السياسات التي تنتهجها الإدارة؛

2- العائد على الملكية $= \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$

تشير هذه النسبة إلى ربحية الاستثمار من خلال ربحية السهم الواحد، لذلك تهتم إدارة الائتمان بحساب هذه النسبة ومتابعة التغيرات التي تحصل فيها لمعرفة قدرة العميل ومدى حاجته للأموال، ففي حالة ارتفاع هذه النسبة بدرجة كبيرة بالمقارنة مع معايير الصناعة يتوجب على إدارة الائتمان التحقق لان لا يكون هذا الارتفاع ناتج عن ظروف استثنائية، أو عن عمليات غير تشغيلية وغير متكررة؛

3- معدل العائد على المتاجرة بالملكية $= \left(\frac{\text{معدل العائد على الاستثمار—متوسط كلفة القروض}}{\text{اموال غير الملاك}}\right)\left(\frac{\text{اموال غير الملاك}}{\text{حق الملكية}}\right)$

يطلق على هذا المؤشر معدل العائد المتولد على الرفع المالي معناه يتولد في الشركات التي تعتمد على القروض في تمويل أنشطتها، ويقصد بالعائد على المتاجرة الأرباح التي يحققها الملاك نتيجة المتاجرة بأموال الغير بمعدل عائد أعلى من تكلفة تلك الأموال.

ثالثا: نسب توازن الهيكل التمويلي: يقصد بها مدى مساهمة كل من أصحاب العمل والدائنون (المقرضين) في تمويل المنشاة، لذا تستخدم إدارة الائتمان نسب هذه المجموعة لإبراز العلاقة بين أموال الملاك والأموال المقدمة من المقرضين وعمل توازن بينهما ومدى كفاية الموجودات الثابتة لتغطية التزامات القروض طويلة الأجل، وتتكون من:

1- نسبة القروض الى الموجودات = $\frac{\text{اجمالي الديون(القروض)}}{\text{اجمالي الموجودات}}$

وتسمى نسبة الديون أو نسبة الرافعة المالية لأنها تبين مدى اعتماد المشروع على الأموال المقترضة وحجم هذه الديون نسبة إلى مجموع الموجودات، لذلك تهتم إدارة الائتمان بهذه النسبة وعليها يبنى القرار الائتماني، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت المخاطر التي ستواجهها إدارة الائتمان والعكس كلما انخفضت؛

2- نسبة القروض الى حق الملكية = $\frac{\text{مجموع القروض}}{\text{حق الملكية}}$

تعكس هذه النسبة مدى قوة المركز المالي للشركة طالبة الائتمان، حيث تعتبر البنوك حق الملكية ضمان لسداد حقوقها في حالة الخسارة، إذ أن ارتفاعها عن معيار الصناعة اكبر دليل على وجود مخاطر تتعرض لها الشركة ناتج عن قلة مساهمة الملاك وتتناقص معها الضمانات؛

3- نسبة هيكل راس المال = $\frac{\text{القروض طويلة الجل}}{\text{مجموع هيكل راس المال}}$

نقصد بمجموع هيكل راس المال قروض طويلة الأجل+حق الملكية، حيث تعكس هذه النسبة حجم المخاطر التي يتعرض لها العميل طالب الائتمان، لذا تهتم إدارة الائتمان بهذه النسبة إذ أن ارتفاعها يزيد من احتمال العسر المالي مما يصعب قرار إدارة الائتمان نحو منح هذا العميل الائتمان المطلوب.

رابعا: نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتحديد مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات، ومدى قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات وهذا يعكس اهتمام إدارة الائتمان في المصارف، ويمكن تقسيم هذه النسب إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

- **المجموعة الأولى**: نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة: وتتمثل في :

1- معدل دوران الذمم المدينة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد المدينين}}$

تستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على تحويل المديونية إلى نقدية في شكل عدد من دورات التحصيل، وتعكس هذه النسبة لإدارة الائتمان في المصارف مدى ملائمة سياسات البيع الأجل وسياسة التحصيل، لان المساهلة في البيع الأجل تتسبب في ضعف التحصيل مما يؤدي إلى عسر مالي بالتالي تقل قدرة العميل على إقناع إدارة الائتمان بمقدرته على الوفاء بالتزاماته وتوفير السيولة؛

2- متوسط فترة التحصيل = $\frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$

يستخدم هذا المعدل بالإضافة إلى المعدل السابق لقياس مدى كفاءة وفعالية سياسة إدارة الائتمان والتحصيل، حيث يكون مؤشر هذه النسب جيد كلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو كلما انخفض متوسط فترة التحصيل؛

3- معدل دوران المخزون = $\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة(المبيعات)}}{\text{رصيد المخزون}}$

يستخدم هذا المعدل لقياس القدرة على تصريف المخزون في شكل عدد من دورات الشراء والبيع، لذلك يساعد هذا المعدل إدارة الائتمان على قياس مدى قدرة العميل على تحويل اكبر قدر من المخزون السلعي إلى نقدية حيث يضمن سداد الالتزامات الائتمانية؛

4- متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون $= \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$

يستخدم هذا المعدل بالإضافة إلى المعدل السابق لقياس مدى كفاءة وفعالية إدارة المخزون، ويكون المؤشر جيدا كلما زاد معدل دوران المخزون أو كلما انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون؛

5- معدل دوران الذمم الدائنة $= \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد الدائنين}}$ أو $\frac{\text{المشتريات}}{\text{رصيد الدائنين}}$

6- متوسط فترة الائتمان $= \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$

يستخدم هذان المعدلان للملائمة بين سياستي البيع والشراء، لهذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان هذا مؤشر على انخفاض ضغوطات السيولة التي تواجهها المنشاة؛

7- معدل دوران صافي راس المال العامل $= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد صافي راس المال العامل}}$

كلما زاد هذا المعدل فانه يدل على كفاءة صافي راس المال العامل والعكس.

- **المجموعة الثانية:** نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل، وتتكون من:

1- معدل دوران الاصول الثابتة $= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات الثابتة}}$

2- معدل دوران اجمالي الموجودات $= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$

وتقيس هاتان النسبتان مدى استغلال جميع الموجودات في توليد الإيرادات، وعليه فان زيادة معدل دوران إجمالي الموجودات يعكس ارتفاع مستوى الإنتاج، مما يقلل مستوى المخاطر لدى العميل مما يقلل احتمال التعرض للعسر المالي، ويكون أيسر على إدارة الائتمان اتخاذ القرار بمنح هذا العميل ما يطلبه من تسهيلات ائتمانية.

خامسا: نسب المديونية(التغطية): تهدف إدارة الائتمان من خلال هذه النسب إلى التعرف على مصادر التمويل في المؤسسة، ومنه التعرف على الأهمية النسبية لكل مصدر ومدى التوازن بينها، وتتكون من:

1- نسبة تغطية الفوائد $= \frac{\text{ربح التشغيل}(\text{الربح قبل الفائدة و الضريبة})}{\text{الفوائد المدفوعة}}$

من اشهر المقاييس المتبعة لقياس قدرات المنشاة على حماية حقوق مقدمي القروض طويلة الأجل، حيث تقيس هذه النسبة عدد مرات اكتساب الفائدة؛

2- معدل تغطية الاعباء الثابتة $= \frac{\text{ربح التشغيل}(\text{الربح قبل الفائدة و الضريبة})+\text{الاستهلاكات}+\text{الايجارات}}{\text{الفوائد المدفوعة}+(\frac{\text{اقساط القروض المستحقة}}{1-\text{ض}})+\text{الدفعات الايجارية}}$

حيث ض: ضريبة الدخل؛ تهتم إدارة الائتمان بهذه النسبة لما لها من ضرورة لإيجاد مقياس اشمل واعم للحكم على قدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها.

سادسا: نسب السوق: تهدف إدارة الائتمان من خلال النسب سابقة الذكر إلى الوصول إلى القرار الائتماني الرشيد، لكن يتوجب عليها تعزيز قناعتها اتجاه الموقف المالي للعميل من خلال الاهتمام بتحديد القيمة السوقية لأسهمه والمتغيرات لهذه القيمة، مما يعكس نوع من الأمان تعتمد عليه إدارة الائتمان لضمان حقوقها في حالة تعثر العميل، ومن أهم نسب هذه المجموعة:

1- معدل ربحية السهم الواحد = $\frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{عدد الاسهم}}$

تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية، حيث كلما كانت ربحية السهم عالية كلما أعطت مؤشر قوي لدى إدارة الائتمان يساعد في اتخاذ قرار منح العميل الائتمان المطلوب؛

2- نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية = $\frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$

تعتبر هذه النسبة مؤشر أخر لإدارة الائتمان لتعزيز النظرة اتجاه العميل، بالتالي يعكس ارتفاع هذه النسبة قوة أداء العميل في تعظيم قيمة السهم العادي الذي يمتلكه وهذا ما يرغب البنوك في اتخاذ قرار المنح؛

3- القيمة السوقية الى القيمة الاسمية للسهم = $\frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الاسمية للسهم}}$

تعكس هذه النسبة التكلفة التاريخية للأسهم، حيث يتم من خلالها مقارنة سعر السوق مع التكلفة الاسمية، فإذا كانت اقل من واحد يعني أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم؛

4- عائد التوزيعات للسهم = $\frac{\text{حصة السهم من الارباح الموزعة}}{\text{سعر السهم السوقي}}$

تساعد هذه النسبة في الحكم على فرص الاستثمار حيث يتوقف قبول المستثمر بفرص الاستثمار على حجم العوائد المكتسبة، لهذا كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل، لان إدارة الائتمان تهتم بهذا العميل ويكون لديها الرغبة القوية في إقراضه دون وجود أي تخوف من العسر المالي مستقبلا.

المطلب الرابع: تفسير مؤشرات ونتائج التحليل المالي

يعتبر تقييم أو تفسير النتائج التي أسفرت عليها عملية التحليل المالي بمثابة المرحلة الأخيرة والحاسمة، لان أي خطأ في تفسير النتائج ستنعكس أثاره سلبا على القرارات المتخذة بناءا على هذا التفسير والتقييم، وعليه لا بد من مراعاة مجموعة من الاعتبارات الهامة عند قيام المحلل بتفسير وتقييم النتائج ندرجها فيما يلي:[1]

1- دراسة العلاقات القائمة بين النسب والمؤشرات المستخرجة وذلك في إطار ما يعرف بمفهوم العلاقة السببية فنشاط المنشاة لا يتجزأ، بمعنى أن ما يؤثر إيجابا في جانب من جوانب النشاط قد ينعكس إيجابا أو سلبا على

[1] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص، 99-108.

جوانب أخرى، فمثلا نجد العلاقة الهامة بين سيولة المنشاة وربحيتها وهي في الغالب علاقة عكسية والعلاقة القائمة بين الرفع المالي والمخاطرة وهي علاقة طردية، وتبرز أهمية العلاقة السببية بين المؤشرات المالية في دراسة التغيرات المفاجئة التي تطرأ على الاتجاه العام لأحد الأنشطة خلال فترة محاسبية معينة، مثال على ذلك حدوث ارتفاع أو انخفاض مفاجئ في بعض مؤشرات الربحية كالعائد على حقوق المساهمين، إذ قبل تفسيره على انه مؤشر سلبي لربحية المنشاة يجب البحث عن أسبابه والتي ربما ترتبط بتخفيض أو زيادة مفاجئة وكبيرة لراس مال المنشاة؛

2- ومن الأمور الهامة التي يجب أن يوليها المحلل المالي اهتماما التحسين الصوري لربحية المنشاة أو سيولتها، إذ من المحتمل أن تلجا بعض المنشات التي تعاني مشاكل في الربحية أو السيولة إلى اتخاذ إجراءات معينة في نهاية الفترة المالية بهدف تحقيق تحسين صوري في الربحية أو السيولة أو كليهما، كتقديم تسهيلات في شروط البيع والائتمان وبذلك يتم تحقيق زيادة في قيمة المبيعات أي تحسن في الربحية، وتحويل البضاعة إلى اصل أخر هو المدينين وذلك يؤدي إلى تحسين نسبة السيولة السريعة، وعليه نجد انه للكشف عن مثل هذا الإجراء وما يشابهه فان ذلك يتطلب سواء من قبل مراجعي الحسابات أو من الجهات التي تستخدم القوائم المالية المنشورة كمحللي الائتمان مراجعة الأحداث التي تقع بالمنشاة قبل إعداد قوائمها المالية وبعد إعدادها مباشرة؛

3- التيقظ والانتباه إلى اثر إجراءات المحاسبة الخلاقة، ويطلق هذا المصطلح على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجا إليها الشركات في بعض الأحيان سعيا وراء إحداث تحسين غير حقيقي إما في ربحيتها أو في مركزها المالي، وذلك عن طريق الاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للمنشاة إتباعها في مجالات القياس والإفصاح عند إعداد القوائم المالية، مما يؤثر سلبا في نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة لنتائج الأعمال أو بالنسبة للمركز المالي ومن ثم على مصداقية النسب المالية، ومن هذه الإجراءات مثلا: إجراء تغيير غير مبرر في طريقة الاستهلاك كالتحول من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتغير أو العكس، وهنا يجب مراجعة رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير وبالتالي أثره المتراكم في المعلومات المحاسبية، وكذلك إجراء تغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون وما إلى هنالك من الإجراءات...الخ؛

4- مقارنة النسب والمؤشرات الخاصة بالمنشاة بنظائرها في المنشات ذات النشاط المماثل أو بما يعرف بمعايير الصناعة التي تعمل في المجال نفسه، وغالبا ما تكون النسب في المنشاة غير متطابقة تماما مع معايير الصناعة وهذا أمر طبيعي، ولكن الذي يثير التساؤل هو الاختلاف الكبير بين نسب المنشاة ومعايير الصناعة.

المبحث الثالث: الدراسة الرقابية والتحليل المعالج للتعثر

من المؤكد أن نجاح إدارة الائتمان في ممارسة استراتيجياتها الائتمانية لا يتوقف فقط على نجاحها في اتخاذ القرار بمنح العميل(الفرد أو شركة الأعمال) الائتمان المطلوب من قبله، وإنما تكتمل مهارتها بقدرتها في متابعة الائتمان وتحليله بعد منحه واستخدامه من قبل العميل للتأكد من قدرته على التسديد عند موعد الاستحقاق، وفي استقراء مجموعة المشاكل الهيكلية التي قد تحيط بالعميل والتنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها تؤدي به إلى حالة الإعسار المالي حماية لمحفظة الائتمان لديها.

المطلب الأول: الدراسة الرقابية للقرض وظهور أعراض التعثر

الفرع الأول: مفهوم الدراسة الرقابية للقرض

تأتي الدراسة الرقابية للائتمان بعد اتخاذ القرار الائتماني بالقبول، ويقصد بها وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان يتم من خلالها الاستمرار في تقصي واستقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض وذلك بقصد التحقق من قدرته على الاستمرار في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة وكذلك الفوائد في حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط القرض، ذلك ما يفرض على إدارة الائتمان في البنك أن تضع سياسة مقننة للرقابة على محفظة القروض يكون من ضمن أدواتها تصميم نظام كفؤ لتقييم ومتابعة الائتمان وبالقدر الذي يجعل في مقدور هذا النظام توفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ باحتمالات التعثر أو الفشل المالي للعميل المقترض، ومن ثم درء أو تخفيض مخاطر الإفلاس لديه؛

تساعد عملية مراقبة القرض البنك على اكتشاف مظاهر التعثر بشكل مبكر، فكلما تم اكتشاف مظاهر التعثر بشكل مبكر كلما كانت لدى البنك قدرة اكبر على المعالجة من خلال مساعدة المقترض في إيجاد الحلول التي تمكنه من الوفاء بالتزاماته، إلا أن البنوك قد لا تعطي هذه العملية الاهتمام الكافي طالما أن العميل يقوم بتسديد أقساطه في مواعيدها، وتبدأ عملية المراقبة للمقترض بعد أن يدخل القرض في مرحلة التعثر.[1]

الفرع الثاني: أعراض التعثر

أولا: مفهوم التعثر: تختلف تسمية القروض المتعثرة في المصارف من بنك لآخر، وآيا كانت التسمية التي تطلق عليها فيمكن تعريفها على النحو التالي :[2]

-التعريف المصرفي للتعثر: وهو مواجهة المشروع لملابسات ذاتية وخارجية تؤدي إلى عدم قدرته على توليد مردود مالي أو فائض نقدي من عائد النشاط يكفي لسداد التزاماته سواء من مصادر خاصة للالتزام قصير الأجل، وعدم قدرتها على تغطية هذه الالتزامات سواء من مصادر ذاتية أو من مصادر خارجية؛

-التعريف القانوني: هو عدم كفاية أمر المتدين للوفاء بالتزاماته وديونه المستحقة الأداء؛

-التعريف الاقتصادي: هو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة بالرغم من زيادة الأصول عن الخصوم.

---

[1] محمد مطر، **المرجع السابق**، ص، 362.

[2] عبد الكريم محمد عبد الحميد، **التعثر المصرفي ووسائل معالجته**، مجلة المصارف العربية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1998، ص 17.

ثانيا: الإشارات الدالة على حدوث التعثر: من الإشارات الدالة على حدوث التعثر، والتي يمكن لإدارة الائتمان الاسترشاد بها في متابعة القروض ما يلي :[1]

- عجز العميل عن تسديد الأقساط في تواريخ استحقاقها؛
- تكرار الطلب على تأجيل تسديد الأقساط؛
- طلب تسهيلات جديدة في ظروف غير مبررة؛
- الإحجام عن تقديم المعلومات المالية التي يطلبها المصرف؛
- تغييرات متكررة في إدارة الشركة؛
- تغييرات متكررة في الطرق والسياسات المحاسبية وإعداد الموازنات المستقبلية على افتراضات غير واقعية؛
- ظهور دائنين جدد للشركة لم تكن قد كشفت عنها للبنك سابقا؛
- الممانعة والتردد اتجاه زيارة موظفي البنك لإدارة الشركة ومواقع عملها المختلفة؛
- مرض مزمن أو وفاة بعض الأشخاص الرئيسيين المؤثرين في نشاط الشركة؛
- عدم الالتزام بدفع الضرائب واستخدام أموال الضريبة في سداد ديون أخرى؛
- انخفاض حاد في رواتب الموظفين والعمال في الشركة؛
- اتجاهات سالبة في الشركة مثل انخفاض الإرباح، انخفاض المبيعات ...الخ؛
- تعرض أصول الشركة للرهن أو الحجز من قبل دائنين آخرين.

على ضوء هذه المؤشرات تلجا إدارة الائتمان إلى تصحيح أوضاع عملائها، حيث يتم عقد اجتماع مع العميل لمناقشته في المظاهر المستكشفة ومدى سلاسة هذه المظاهر والدلالات وطلب إيضاحات تفصيلية حولها ومدى إمكانية معالجتها وما اتخذه العميل من خطوات في هذا الصدد وبناء على ذلك يتخذ البنك القرار المناسب.

ثالثا: مراحل التعثر المالي: يمكن استعراض مراحل التعثر المالي على النحو التالي :[2]

1-مرحلة ما قبل التعثر: تمر هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية منها: انخفاض الطلب على منتجات الشركة وضعف موقفها التنافسي، زيادة تكاليف التشغيل، عدم كفاية راس المال العامل في الشركة وانخفاض في معدل دوران أصولها وغيرها من الظواهر السلبية الدالة على حدوث التعثر؛

2-مرحلة العسر المالي المؤقت(الجزئي): في هذه الحالة تكون الشركة عاجزة عن مقابلة التزاماتها المستحقة رغم أن أصولها المتداولة تفوق مقدار التزاماتها المستحقة، ويعبر عن هذا النوع من التعثر بأزمة السيولة أي نقص السيولة في الأمد القصير، إذ يمكن معالجة الحالة من خلال إعادة ترتيب بعض العمليات وإعادة النظر في بعض الأوضاع؛

[1] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص، 363.

[2] عبد الغفار حنفي وسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص، 117.

3-مرحلة العسر المالي الحقيقي(الكامل): في ى هذه الحالة تكون الشركة عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون قيمة أصولها اقل من قيمة خصومها(مطلوباتها) أي هي حالة العجز التام عن التسديد حتى لو منحت الشركة فترة لإعادة تصحيح أوضاعها؛

4-مرحلة الفشل القانوني: وهي مرحلة لا تستطيع الشركة التحكم بالتعثر، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لإعلان الإفلاس أو التصفية؛

5-مرحلة الإفلاس: وذلك عندما تؤخذ الإجراءات القانونية كنتيجة لعجز الشركة عن سداد ديونها حماية لحقوق المقرضين، يجري الإعلان عن إفلاس الشركة وهي المرحلة النهائية، ما يتطلب تصفية الشركة أو إعادة تنظيمها.

المطلب الثاني: أسباب تعثر القروض و التسهيلات المصرفية

يمكن القول بان البحث في أسباب تزايد ظاهرة تعثر القروض أمر أساسي للتوصل إلى حلول لها، ويمكن تقسيم الأسباب إلى ما يلي:

الفرع الأول: الأسباب المتعلقة بالعميل

ويمكن عرضها من خلال النقاط التالية :[1]

- دخوله في أنشطة لا معرفة له بها، دون علم البنك واستخدامه تسهيلات البنك الائتمانية في تمويلها وخاصة إذا كانت هذه الأنشطة تشتمل على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة؛
- وفاة العميل ورعونة الورثة من الأبناء وإنفاقهم الترفي غير المحسوب من أموال المنشاة المقترضة؛
- عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره وبالتالي استخدام جانب من أموال المشروع في الإنفاق على احتياجاته الخاصة والأسرية، مما يؤدي إلى استهلاك جزء من رأس المال العامل للمشروع وإصابته بإعسار، أو توسع العميل في الاقتراض باسم المشروع لتغطية نفقاته الشخصية؛
- عدم المسؤولية الجادة وسوء الإدارة للأموال المقترضة وخاصة إذا كان العمال ليسوا أصحاب المشروع؛
- التكوين الشخصي للعميل وأخلاقه ووضعه الاجتماعي ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في مواعدها، فمن العملاء المدينين من هم قادرين على سداد مديونياتهم و مع ذلك لا يفعلون ويتهربون من سدادها بل لا يمانعون في الدخول مع البنك في منازعات قضائية غير عابئين بسمعتهم التجارية والاجتماعية؛
- عدم تقديم البيانات و المعلومات الصحيحة للبنك عند طلب التمويل أو أثناءه أو استخدام التمويل في غير الغرض الموجه إليه كتسديد دين سابق مثلا؛
- مشكلة هروب الأموال إلى الخارج هو مقترن باعتماد العميل على التمويل بالعملات الأجنبية لشراء وحيازة الأصول الاستثمارية طويلة الأجل، وكذا الإنفاق على حقوق المعرفة و على العمال والخبراء والأجانب مع عدم وجود فائض مخطط له للتصدير ومن ثم لجوءه إلى السوق السوداء لتدبير العملة اللازمة؛

[1] محسن احمد الخضيري، **الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص،ص، 82،81.

– لجوء العميل إلى مختلف الوسائل غير المشروعة للحصول على القرض، وعدم أمانة العميل و نزاهته، واعتماده على علاقات المصلحة واستخدامه الأساليب غير اللائقة؛

– إن إعطاء القرض من طرف البنك بدون صعوبة يشكل لدى العميل إحساس بأنه كلما طلب القرض وجده و بالتالي لا يعمل على إرجاع وسداد ديونه وقت استحقاقها، وهذا ما يؤدي إلى تبذير الموال دون رقيب؛

– المبالغة في تسعير ثمن البضاعة نتيجة تقدير العميل للأسواق، كما انه قد لا يراعي مبدأ المنافسة في الحسبان هذا ما ينتج عنه انخفاض البيع مع ازدياد التكاليف واتساع نفقات التشغيل بشكل لا يتناسب مع حجم المبيعات.

الفرع الثاني: الأسباب المتعلقة بالمشروع

من الأسباب المرتبطة بالمشاريع الممولة والتي تؤدي إلى تعثر القروض ما يلي :[1]

– نقص بعض عناصر الإنتاج؛

– نقص الطلب على منتجات الشركة؛

– ارتفاع درجة المخاطرة في الشركة؛

– الإنتاج على نطاق ضيق؛

– عدم توافر مصادر توفير المادة الخام المطلوبة؛

– عدم الإنتاج وفقا لرغبات العملاء؛

– الموقع غير المناسب للشركة؛

– سوء التجهيز الداخلي؛

– استخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة وعدم مواكبة التطور الناتج؛

– عدم التناسب بين راس المال والقروض مما يعني خلل الهيكل التمويلي للمشروع يؤدي إلى تراكم الديون بالتالي عدم الوفاء بها اتجاه مختلف الدائنين خاصة المصارف؛

– انخفاض مهارة القوى العاملة لنقص الخبرة أو عدم كفاية التدريب مما يكسب المشروع سمعة سيئة، وانطباع سلبي لدى جماهير المستهلكين والمتعاملين.

الفرع الثالث: الأسباب المتعلقة بالبنك

كثير ما تقع المصارف ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في احد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، وأهم هذه الأسباب يظهرها الشكل التالي :

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سبق ذكره، ص، 239.

شكل رقم (2-3) : الأخطاء التي يكون البنك سببا فيها.

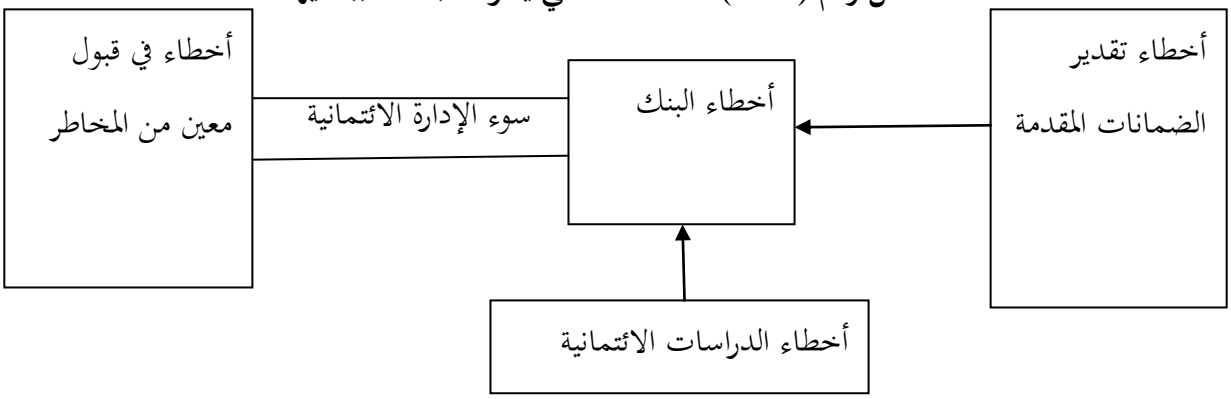

المصدر: محسن احمد الخضيري، **الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)**، مرجع سبق ذكره، ص، 100.

-من خلال الشكل سنتطرق لعرض كل منها بإيجاز :

أولا: أخطاء تقدير للضمانات: من بينها ما يلي :

- المغالاة في تقييم الضمانات المقدمة من العميل و تسعيرها بأقل من قيمتها الحقيقية بكثير؛
- عدم مراعاة الشروط الواجب توفرها في الضمانات المقدمة للبنك من حيث ملكيتها و رهنها و تخزينها؛
- عدم القيام باستعلامات دقيقة ودورية ومتجددة من نوعيات البضائع المقدمة كضمان والتي تتسم أسعارها بالتقلب الشديد؛
- عدم خبرة أمناء المخازن التابعين للبنك و عدم معرفتهم بأنواع ودرجات جودة البضائع المقدمة برسم الضمان؛
- الموافقة على قيام العميل سحب جزء من الضمانات المقدمة أو التصرف فيها دون سداد القيمة التسليفية؛
- عدم تقدير حدود المخاطر الخاصة بالضمان المقدم و دراسة النسب التسليفية للإقراض بضمان هذا الضمان؛
- تبادل الضمانات فيما بين عملاء البنك مما يؤدي إلى عدم تغطية الضمان الإجمالي بمبالغ التسهيلات.

ثانيا: أخطاء الدراسات الائتمانية: وهي كما يلي:

- عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بالبيانات السليمة و الواقعية على العملاء؛
- عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم بها العميل للبنك؛
- المغالاة في تقدير احتياجات العميل التمويلية ، و عدم دراستها بشكل سليم؛
- عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بآراء المستويات الإشرافية الائتمانية المتعددة داخل الفروع؛
- عدم الدقة في تحديد التزامات العميل المقترض المتعين سدادها للغير؛
- الموافقة على منح العميل تسهيلات ائتمانية جديدة قبل وفائه بالتزاماته اتجاه الحدود القائمة؛
- عدم الدقة في رسم وتحديد طريقة سداد التسهيلات الممنوحة و بما يتناسب مع إيرادات العميل الذاتية؛
- عدم متابعة استخدام التسهيلات الائتمانية، والتأكد من توافر الشروط الخاصة باستخدام هذه التسهيلات.

ثالثا: أخطاء في حسابات المخاطر التي تكتشف في العملية: لما كانت إدارة البنك تغلب عامل الربحية فإنها تقوم بالموافقة على المشروعات التي تعطي عائدا اكبر، وبالتالي تتخذ العديد من القرارات الخاطئة مثل :

-تمويل المشروع بالكامل للاستفادة من العائد الذي يحققه فعند مواجهة البنك لمشكلة تصعب معالجتها يجد نفسه مضطرا لتحمل كافة مخاطره؛

-تمويل المشروع اعتمادا على عائد تشغيله؛

-السماح للعميل باستعمال مبلغ التسهيلات دفعة واحدة و بالتغاضي عن شروط استخدام التسهيل.

رابعا: سوء الإدارة الائتمانية: يطلق عليها ما يعرف بسوء الإدارة المصرفية، وتتمثل في :

- سوء الإدارة الفنية الائتمانية؛
- سيطرة اليأس و الإحباط الإداري؛
- تكوين بطانيات سوء و تنظيمات غير رسمية.

الفرع الرابع: أسباب خارجية للتعثر

وتشمل البيئة والظروف المحيطة وتتمثل فيما يلي :[1]

أولا: الظروف الاقتصادية: تتمثل في الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى انتشار البطالة وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم مبيعات العميل وبالتالي انخفاض قدرته على خدمة ديونه، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار أسعار العملات؛

ثانيا: الظروف السياسية: وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي وقيام حروب في الدولة مما يؤثر على القدرة التسويقية للعميل ويؤدي إلى تعثر؛

ثالثا: الظروف الطبيعية: وتشمل الفيضانات، الزلازل، الحرائق، وغيرها من الكوارث؛

رابعا: الظروف التكنولوجية: وتتمثل في ظهور سلع بديلة تؤثر على الحصة السوقية للعميل؛

خامسا: الظروف التشريعية: وتتمثل في حدوث تغيير مفاجئ بالتشريعات والأنظمة والقرارات التي تتخذها الحكومة والتي يكون لها تأثير على كافة القطاعات والأنشطة.

المطلب الثالث: إدارة الائتمان وقياس التعثر

لا تقف إدارة الائتمان عند نقطة تحديد فيما إذا كان العميل في حالة تعثر مالي أم لا، وإنما تهتم أيضا في تحديد حجم التعثر المالي وفيما إذا كان ضمن الحدود المقبولة أو تخطى الحدود من وجهة نظر قواعد العمل المصرفي بشكل عام، وقواعد عمل إدارة الائتمان بشكل خاص، ولأهمية الموضوع فقد ظهرت جهود كثيرة لتطوير نماذج تنبؤية تستند على نتائج التحليل المالي ومن خلالها يتم تحديد وقياس درجة التعثر المالي عن العميل؛

وقد تباينت هذه النماذج في شكل مضمونها، فبعضها يعتمد على معايير مالية والبعض الأخر على تقييمات وصفية، ويعتبر نموذج Altman &Mc Gongh من أكثر النماذج التي تعتمدها إدارة الائتمان للتنبؤ بحالة الفشل

[1] فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص،ص، 13،14.

المالي وتعثر العملاء، إذ يعتمد هذا النموذج في تركيبه على بعض النسب المالية المستخرجة من تحليل الحسابات الختامية للعميل والمتعارف عليها سابقا، وفيما يلي عرض لماهية هذا النموذج؛[1]

إدارة الائتمان ونموذج Altman &Mc Gongh :

تم صياغة هذا النموذج عام 1974 ويعتبر امتدادا وتطويرا لنموذج التنبؤ بالفشل الذي وضعه Altman، ويعرف هذا النموذج بنموذج التحليل المميز Discrimintial Analysis أو ما يعرف بـ z-score ؛

-والتحليل المميز هو أسلوب إحصائي من خلاله استطاع Altman في اختيار النسب المالية المميزة للأداء والمعبرة عن احتمالات تعرض العميل إلى الفشل أو التعثر المالي، ومن وجهة نظر هذا النموذج فان أفضل النسب المالية المميزة للأداء والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل أو التعثر هي :[2]

X1 نسبة صافي راس المال العامل إلى مجموع الموجودات = $\frac{\text{صافي راس المال العامل}}{\text{مجموع الاصول}}$ (نسبة نشاط)؛

X2 نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات = $\frac{\text{رصيد الارباح المحتجزة في الميزانية}}{\text{مجموع الاصول}}$ (نسبة توزيع الأرباح)؛

X3 نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات = $\frac{\text{ربح التشغيل قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{مجموع الاصول}}$ (نسبة ربحية)؛

X4 نسبة القيمة السوقية لراس المال إلى القيمة الدفترية للديون = $\frac{\text{القيمة السوقية لحقوق المساهمين}}{\text{مجموع المظلوبات}}$ (نسبة ملاءة)؛

X5 نسبة صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الاصول}}$ (نسبة نشاط).

ومن خلال هذه النسب المميزة للأداء استطاع Altman أن يضع نموذجا كميا للتنبؤ بالفشل سماه بنموذج z-score وفق الصيغة الكمية التالية :

$$\mathbf{Z=}\ 0.012\mathbf{X1}+0.014\mathbf{X2}+0.033\mathbf{X3}+0.006\mathbf{X4}+0.010\mathbf{X5}$$

حيث: **z** تعبر عن مؤشر الفشل أو التعثر.

-وعلى وفق قيمة **z** بموجب هذا النموذج يتم تصنيف الشركات محل الدراسة حسب قدرتها على الاستمرارية من خلال الجدول التالي :

جدول رقم(2-4) : تصنيف الشركات حسب نموذج Altman

الفئة	قيمة z (نقطة)	القدرة على الاستمرارية	احتمالات التعثر
1	$z \geq 2.99$	شركة ناجحة قادرة على الاستمرار	بعيدة عن احتمالات الفشل أو التعثر
2	$1.18 < z < 2.99$	شركة يصعب تحديد وضعها	صعوبة التنبؤ باحتمالات الفشل أو التعثر
3	$z < 1.18$	شركة فاشلة يحتمل إفلاسها	مؤهلة أكثر للفشل أو التعثر

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سبق ذكره، ص، 245.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، المرجع السابق، ص،ص، 246،247.

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

-حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، المرجع السابق، ص، 247.

-حسن سمير عشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص، 367.

من خلال الجدول السابق يمكن تحديد ثلاث فئات للشركات وفق قيمة **z** وهي :[1]

1- فئة الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار والتي تتسم بأداء جيد، وذلك إذا كانت قيمة **z** تساوي 2.99 نقطة أو أكثر؛

2- فئة الشركات التي يصعب تحديد وضعها وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية، وذلك عندما تكون قيمة **z** اكبر من1.18 و اقل من 2.99نقطة؛

3- فئة الشركات الفاشلة أي التي يحتمل إفلاسها، وذلك إذا كانت قيمة **z** فيها تقل عن 1.18 نقطة.

هذا وقد أثبتت الحالات التي تم فيها تطبيق هذا النموذج أن قدرته على التنبؤ بحوادث الإفلاس كانت في حدود 82 % قبل سنة من تحقق واقعة الإفلاس، وبنسبة 58 % قبل سنتين من وقوعها.

المطلب الرابع: إدارة الائتمان ومعالجة التعثر

بالافتراض أن إدارة الائتمان قد توصلت إلى استنتاج من خلال عملية التحليل والتنبؤ أن العميل دخل مرحلة الفشل أو التعثر المالي، وبعد تحديد درجة التعثر من الأجدر لإدارة الائتمان أن تتعاون مع العميل لمعالجة الحالة المتعثرة من خلال الطرق التالية :

الفرع الأول: الإجراءات المتبعة للخروج من التعثر

تتمثل الحلول المقترحة لعلاج التعثر فيما يلي :[2]

- تأجيل تاريخ استرجاع القرض أو تخفيض نسبة الفوائد عليه؛
- تكوين مخصصات لمقابلة مخاطر الائتمان والتقليل منها.؛
- اقتراح الحلول بناءا على دراسة معمقة للقروض والمؤسسة المقترضة لإرشادها في كيفية خفض الكلفة وترشيد النفقات وتسييل بعض الأصول ورفع كفاءة الأداء وإجراء تغييرات في الإدارة؛
- دراسة إمكانية تحويل المخاطر مع العميل المتعثر إلى طرف أقدر منه، كما هو الحال لمؤسسات ضمان القروض؛
- دراسة إمكانية التوسيع على المقترض بمنحه تسهيلات إضافية لحل مشكلات ذات الأثر المالي؛
- بيع بعض الأصول غير العاملة التي يمكن للمقترض الاستغناء عنها في هذه الفترة؛
- تحويل دين البنك إلى حصة عينية من أصول المدين لتتحول إلى أسهم فيصبح البنك مساهما في المؤسسة.

[1] حسن سمير عشيش، **المرجع السابق**، ص، 367.

[2]-site: http://manifest.univ-ouarla.dz. Le 13/03/2016 a 17 :18.

الفرع الثاني : تسوية القروض المتعثرة

تتم التسوية من خلال ما يلي :[1]

أولا: إعادة جدولة القروض: قد تلتزم إدارة الائتمان بتقديم خطة لإعادة جدولة استحقاق القرض من خلال منح العميل فترة لتمديد التزاماته وأحيانا تخفيض معدل الفائدة، ومن المؤكد أن هذا الإجراء المؤقت من قبل إدارة الائتمان يتطلب أن يكون العميل قادرا على استعادة وضعه التشغيلي في السوق ويحسن من عملياته بعد أن تضع إدارة الائتمان عدد من القيود على العميل، لكي يلتزم بها؛

ثانيا: تعويم العميل: يقصد به قيام البنك بتقديم تمويل إضافي للعميل المتعثر وخاصة الذين تتوافر لديهم أسباب النجاح، إلا أنهم في حاجة إلى قدر من السيولة للنهوض من التعثر، وهنا يجب أن يأخذ البنك في الاعتبار أن قرار التعويم يعد من أخطر القرارات نظرا لما ينطوي عليه من خطر يتمثل في مضاعفة خسارة البنك للقرض الأصلي بالإضافة إلى التمويل الإضافي في حالة فشل العميل، ولذا يجب أن ينال هذا القرار عناية خاصة من البنك؛

ثالثا: رسملة الدين: يعني المساهمة بقيمة المديونية أو بقدر منها في رأسمال الشركة المتعثرة ويكون عادة بالنسبة للشركة الكبيرة التي تواجه أسباب تعثرها إلى الحاجة لزيادة رأسمالها لمواجهة ما عليها من ديون؛

ويرى البعض أن رسملة الديون من الحلول ذات الإيجابيات الكثيرة بالنسبة للمديونيات المتعثرة منها :

-تحسين الهيكل التمويلي للمشروع؛

-تخفيض أعباء القروض وفوائدها؛

-تحسين الإدارة.

رابعا: تنازل البنك على جزء من ديونه المتعثرة: على البنك في سبيل استرداد الديون المتعثرة أن يضحي بجزء من أرباحه وذلك بالتخلي عن العوائد التي جناها من العميل من قبل أو التي يتوقع الحصول عليها في المستقبل ، ولاشك أن هذا التخلي سيساعد في الوصول إلى تسوية ودية مع العميل ويكون ذلك في أحد الصور التالية:

-أن إعفاء العميل من كل أو بعض العوائد المقيدة على الحساب منذ بداية التعامل سيكون في مقابل سداد العميل لكل الدين دفعة واحدة؛

-أن التخلي عن كل أو بعض العوائد التي احتسبت على العميل ستكون مقابل سداد العميل المتعثر جزء من المديونية المستحقة عليه دفعة واحدة وتأجيل سداد الباقي على أقساط بعوائد؛

-أن إعفاء العميل المتعثر من كل أو بعض العوائد التي احتسبت على العميل ستكون مقابل سداد باقي المديونية على أقساط بدون عوائد.

خامسا: شراء بعض أصول العميل لسداد للمديونية: قد يجد البنك نفسه مضطرا في نهاية الأمر وخاصة بالنسبة للعملاء الذين لا يوجد لديهم تدفقات نقدية تمكنهم من سداد المديونية بأن يقوم بشراء عقارات مدينة سدادا

[1] قرينح سناء، **القروض المصرفية المتعثرة وعلاقتها بالأزمة المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، دفعة 2009-2010، ص-ص، 55-58.

لديونهم مع مراعاة أن يتم التصرف فيها إما باستغلالها وإما بإعادة بيعها خلال المدة التي يحددها قانون البنوك والائتمان، أو أن يحصل على إذن من البنك المركزي باستمرار ملكيته لها إلى أن يجد مشتري مناسب لتلك العقارات، ويتوقف هذا الحل على وضع العميل وقدرته المالية وكذا على قدرة البنك على إعادة تسييل الأصول؛

سادسا: إعدام الدين: إن بقاء هذه الديون يعني تضخم بند القروض لا أمل في تحصيلها، فضلا عن أن بقاءها ضمن إجمالي قروض البنك يحد من إمكانية منح قروض جديدة لعملاء جدد، ولذلك يمكن التوصية لدى جهة الاختصاص بالبنك بإعدامها مع استمرار الإجراءات القانونية والمتابعة، وذلك حتى يمكن استرداد حقوق البنك متى ظهرت أية مقومات للدين، هذا على أن يراعى عدم إخطار العملاء بقرار إعدام مديونياتهم.

الفرع الثالث : تصفية القروض المتعثرة

إن لم تعد للمشروع مقومات الاستمرار مهما اتخذ من أجله من خطوات تصويبية، يكون القرار الحتمي هو التصفية في أي من صورها القانونية، وبطبيعة الحال تلجأ البنوك لهذا الإجراء الأخير بعد التأكد من النواحي التالية :[1]

– أن لا سبيل إلى معالجة أو إصلاح أو التغلب على الأزمة التي يمر بها العميل حيث يثبت للبنك أنها دائمة وليست عارضة وأنها مرتبطة بالهيكل الأساسي للمنشأة وليس بالأداء الخاص بأحد أقسامها وأنها حاكمة لنشاط العميل ويستحيل التحكم فيها أو توجيهها أو التعامل معها؛

– أن النشاط الذي يمارسه العميل قد يكون وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة النشاط، وليس من المتوقع أن ينتعش مرة أخرى، وأن العميل لا تتوافر لديه القدرة والخبرة في التحول إلى نشاط آخر أكثر رواجا ونجاحا؛

– هذا وقد تتم التصفية جبرا عن طريق الإجراءات القانونية أو بالأسلوب الودي من خلال اتفاق مع العميل، وذلك بقفل حسابه وتحويل ملفه إلى الدائرة القانونية، وتتمثل في طلب منع سفر المدين والحجز على أمواله.

[1] قرينح سناء، **المرجع السابق**، ص، 59.

خلاصة الفصل

يكتسي التحليل الائتماني أهمية كبيرة في البنوك التجارية كما يلعب دورا أساسيا في ترشيد قرار منح القروض في هذه البنوك، حيث يقوم هذا التحليل بمختلف أساليبه على دراسة أولية لطلبات القروض المقدمة استنادا إلى معلومات نوعية موجودة ومعلومات فنية يتم استنباطها والتي لها تأثير على القرارات الائتمانية كنزاهة العملاء في تسديد الالتزامات، كفاءتهم في إدارة النشاط..الخ؛

كما يقوم التحليل الائتماني على دراسة مالية تساعد على تقييم الوضع المالي للمؤسسات المقترضة وتقييم قدرة هذه المؤسسات على توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد اصل القرض وفوائده، حيث يستند هذا التقييم على تحليل مجموعة من النسب المالية ومقارنتها مع المعايير المستهدفة، لما لها من تأثير مباشر على اتخاذ قرارات ائتمانية صائبة؛

إلى جانب الدراسة الأولية والدراسة المالية وبعد اتخاذ القرار لا يتوقف التحليل الائتماني بل يستمر إلى دراسة رقابية متابعة للقرض بعد منحه واستخدامه من قبل العميل تساعد على التنبؤ بأي حالة تعثر، كما تضمن الوقاية من مخاطر القروض المتعثرة التي تعتبر من اكبر المشاكل التي تتعرض لها البنوك التجارية وبذلك يساعد التحليل الائتماني البنوك على اتخاذ قرارات ائتمانية صائبة تضمن الاستخدام الأمثل لأموال البنك أو بالأحرى أموال المودعين في البنك.

الفصل الثالث:

التحليل الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية- قالمة

تمهيد:

في إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي وباعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات، تحتاج الدراسة النظرية التي جاءت في الفصول السابقة إلى دراسة ميدانية يتم من خلالها الكشف عن واقع التحليل الائتماني في البنوك التجارية وأهميته في ترشيد قرار منح القروض، وقصد الوقوف على حقيقة وواقع هذا التحليل في إحدى البنوك التجارية الجزائرية، ارتأينا إجراء دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المديرية الجهوية قالمة 821–ولاية قالمة، حيث سنحاول في هذا الفصل بعد التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية دراسة عملية منح قرض في هذا البنك قصد التعرف على الأساليب والخطوات المعتمدة في دراسة طلبات القروض المقدمة وتوضيح مدى مساهمة هذه الأساليب في اتخاذ قرار منح القروض في هذا البنك، كما سنقوم بتقييم التحليل الائتماني في هذا البنك وذلك من خلال مقارنته مع الركائز الأساسية الواجب مراعاتها في هذا التحليل؛

وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية كما يلي :

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " Badr"

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استثمار بالمديرية الجهوية " Badr" قالمة

المبحث الثالث: تقييم التحليل الائتماني في المديرية الجهوية " Badr" قالمة

المبحث الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR"

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية يهدف إلى تنمية اقتصادية عامة وتنمية القطاع الفلاحي وترقية المجتمع الريفي بصفة خاصة،كما انه يحتل المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية ويعد من البنوك الأكثر انتشارا على المستوى الوطني.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

نظرا للتطورات التي شهدتها النظام البنكي الجزائري عبر عدة مراحل، أسفر عنها إنشاء لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، الذي يعتبر من أقدم البنوك التجارية الجزائرية و أكبرها، وفي هذا المطلب سيتم عرض نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى مختلف مهامه وتنظيمه.

الفرع الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية، أنشئت بمقتضى المرسوم رقم_ 106/82 المؤرخ في 13مارس 1892 وبنك "Badr" هو مؤسسة ذات أسهم رأسمالها الإجمالي يقدر بـ 2،2 مليار دينار جزائري مكلفة بتوفير النصائح والمساعدة في استعمال وتسيير وسائل الدفع لحساب المؤسسات الاقتصادية العمومية،وهذا في إطار احترام التسريع البنكي بمقتضى القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14افريل1990 والمتعلق بالنقد والقرض، أصبح بنك" Badr " معنويا يقوم بعمليات استلام رؤوس الأموال من الشعب والقيام بعمليات منع القروض وكذا وضع تحت تصرف زبائنه وسائل الدفع والتسيير، وتجدر الإشارة إلى انه منذ سنة 1990 ارتفع رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصل إلى 33 مليار دينار جزائري، و من أهم أسباب نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ما يلي :[1]

- تدعيم وتشجيع القطاع الفلاحي؛
- التكفل بالمشاريع الفلاحية التي تضعها الدولة؛
- التخفيض من حدة العبء الملقى على عائق البنك الوطني الجزائري.

الفرع الثاني : مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك " Badr" هو بنك عمومي مهمته تطوير القطاع الفلاحي، كان مكونا في الأول من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري وتضم شبكته حاليا 334 وكالة و 42 مديرية جهوية وأكثر من 7000 إطار وعامل ينشطون على مستوى الهياكل المركزية و الجهوية والمحلية ؛

–بنك التنمية الفلاحية والتنمية الريفية كغيره من البنوك والمؤسسات الاقتصادية شهد العديد من التطورات منذ تاريخ نشأته، ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك " Badr" إلى ثلاث مراحل أساسية هي :[2]

---

[1] قمادي علاء الدين وحفيظي بلال، **متطلبات تطوير الخدمة المصرفية و خلق ميزة تنافسية في ظل التحرير المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2012-2013، ص، 76.

[2] قمادي علاء الدين وحفيظي بلال، **المرجع السابق**، ص،ص، 76،77.

أولا: المرحلة الأولى 1982–1990 : خلال 8 سنوات الأولى كان هدف البنك المنشود فرض وجوده لفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية بمرور الزمن اكسب البنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية وقطاع الصناعة الميكانيكية الفلاحية، وهذا الاختصاص كان منصوص في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان كل بنك عمومي يختص في إحدى القطاعات الحيوية العامة؛

ثانيا: المرحلة الثانية 1991–1999 : بموجب صدور القانون 10/90 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك ، يتشعب بنك"Badr"افقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة(PME/PMI) دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي، وفي هذه المرحلة كانت إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي ومن أهم التغيرات والتطورات ما يلي :

– في الفترة من (1991–1994) تم تطبيق نظام " Swift " لتطبيق عمليات التجارة الخارجية وكذا العمليات البنكية؛

– سنة 1994 تم تشغيل بطاقة التسديد والسحب "Badr"؛

– سنة 1996 تم إدخال عملية الفحص السلبي التي تسهل فحص العمليات البنكية عن بعد، أما سنة 1998 فقد تم تشغيل بطاقات السحب من البنوك .

ثالثا: المرحلة الثالثة (2000 إلى يومنا هذا) : قام بنك " Badr " برفع حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وفي نفس الوقت رفع مستوى معنوياته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة، وقد وضع« Badr » برنامجا خماسيا بغرض مسايرة التحولات الاقتصادية والاستجابة لتطلعات زبائنه، حيث نتج عن هذا البرنامج بعض الانجازات يمكن ذكر ما يلي :

– التطهير الحسابي والمالي وتقليل الوقت وتخفيض الإجراءات الإدارية والتنفيذية المتعلقة بملفات القروض؛

– إنشاء تطبيق ألي ويختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الاقتراضي؛

– أول بنك من بين البنوك الجزائرية يجسد مشروع البنك الجالس بخدمات مشخصة.

الفرع الثالث : مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تتمثل مهام وأهداف بنك " Badr" فيما يلي:[1]

أولا: المهام : من أهم المهام التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمكن ذكر ما يلي :

– تلقي الودائع الفورية و المؤجلة سواء من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية؛

– القيام بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالقرض و الصرف و الخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله القصيرة و المتوسطة و طويلة الأجل؛

[1] قمادي علاء الدين وحفيظي بلال، **المرجع السابق**، ص، 77.

– القيام بمنح الأشخاص الطبيعيين و المعنويين القروض و التسبيقات على السندات العمومية والقروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل؛

– تقديم المساعدات المالية للمهن الفلاحية و المهن الأخرى المرتبطة بأعمال الهياكل الصناعية التجارية؛

– القيام بدور الوسيط بين البنوك الأخرى؛

– تمويل عمليات التجارة في حدود الإمكانيات ،وكذلك الاكتساب واستئجار وشراء جميع السندات والسفتجات والتي تستهدف العمليات الفلاحة والحرفية والتقليدية والزراعية.

ثانيا: الأهداف : يعمل البنك على تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي؛

– اشتراك الزراعة في التراكم الوطني وتنمية نصيبها في مجال الإنتاج الوطني؛

– توسيع الأراضي الزراعية وتحسين جودة الخدمات؛

– جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتقديم ارقي الخدمات أهم؛

– محاولة توسيع و نشر شبكة فروعه ووكالته على كامل التراب الوطني؛

– مواكبة الإصلاحات النقدية والتطور التكنولوجي بإدخال تقنيات ووسائل حديثة؛

– كسب مكانة مرموقة ضمن الجهاز المصرفي الجزائري.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يخضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنظامين المركزي و اللا مركزي، فالأول تمثله المديرية المركزية الموجودة بولاية الجزائر تحت إدارة رئيس مدير عام بمساعدة مديرين مركزيين بالإضافة إلى أقسام تضم كل منها عدة مديريات تحت سلطة رئيس قسم مهمتها الإشراف على مختلف العمليات البنكية؛

أما اللامركزية فتتمثل في فروع ووكالات البنك الممتدة عبر ولايات الوطن، حيث توجد الفروع التي تقوم بالإشراف و العمل على السير الحسن للوكالة عبر النطاق المحدد لها، أما الوكالات فهي الخلية القاعدية لنشاطات البنك و هذا التوزيع الشامل لفروع وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر مختلف مناطق الوطن الغرض منه تحقيق تنمية شاملة و أيضا تقديم خدمات مختلفة من اقتراض و غيرها لجميع المواطنين؛[1]

وفيما يلي شكل توضيحي يبين الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (المديرية المركزية) :

[1] قمادي علاء الدين وحفيظي بلال، **المرجع السابق**، ص، 78.

شكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

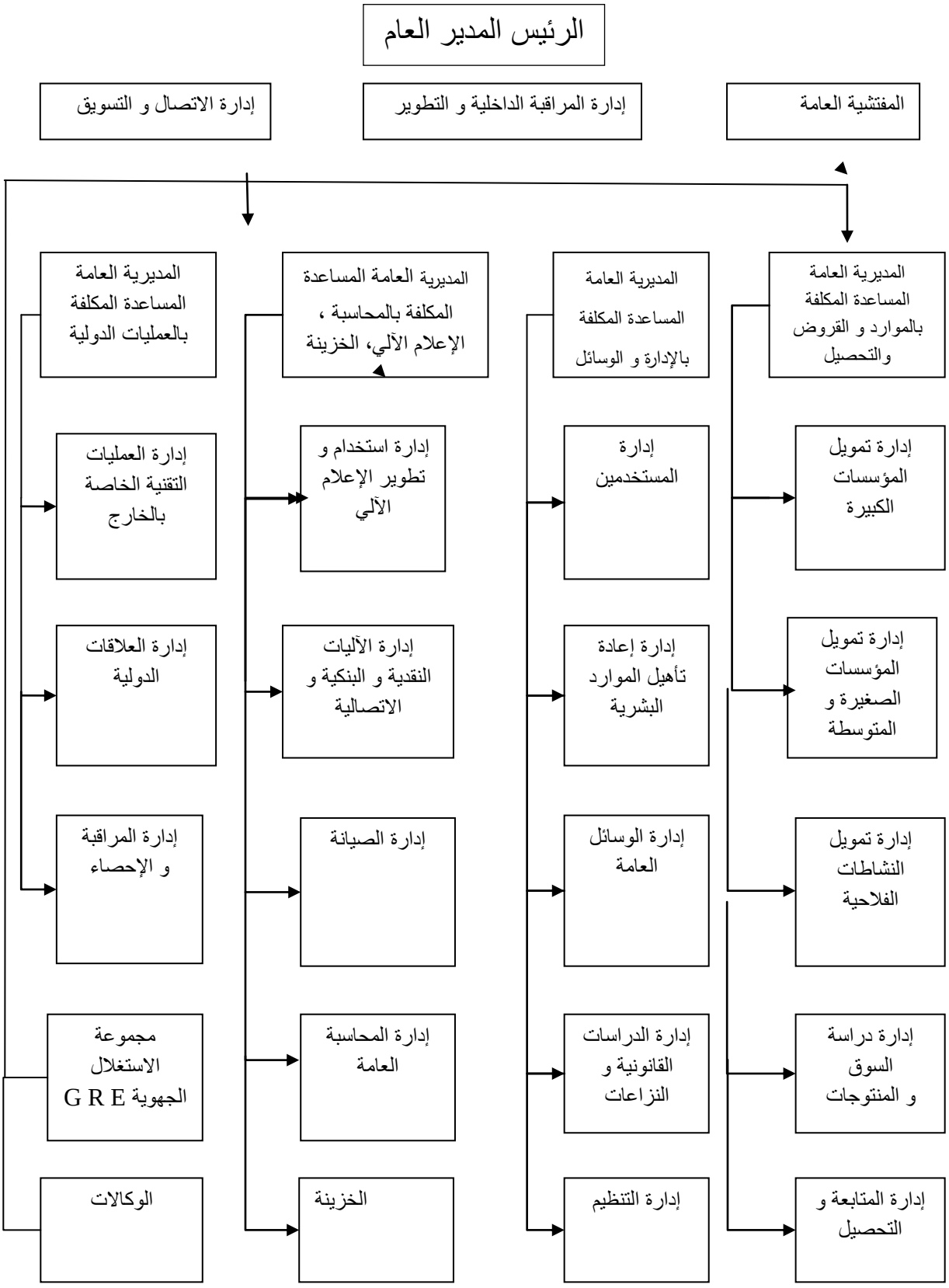

المصدر: قمادي علاء الدين وحفيظي بلال، **المرجع السابق**، ص، 79.

من خلال الشكل السابق يتضح أن الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يتضمن مجلس إدارة ومديرية عامة و أربع مديريات، كل مديرية تشرف على خمس إدارات :[1]

أولا: المديرية العامة للموارد و القروض والتحصيل: ينحصر دورها في خمس إدارات وإدارة المؤسسات الكبيرة، إدارة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إدارة تمويل النشاطات الفلاحية، إدارة السوق والمنتجات، إدارة المتابعة والتحصيل)؛

ثانيا: المديرية العامة للإعلام، المحاسبة والخزينة : تشرف هذه المديرية على خمس إدارات هي:(إدارة استخدام وتطوير الإعلام الآلي، إدارة الآليات النقدية والشبكة الاتصالية،إدارة الصيانة، إدارة المحاسبة العامة، الخزينة)، حيث تتولى الإدارات الأولى بوضع برنامج آلي وتدريب عمال البنك عليها، في حين تتولى إدارة المحاسبة وضع القوائم المالية الدورية أو الختامية للبنك والسهر على تطبيق النظام المحاسبي داخل البنك؛

ثالثا: المديرية العامة المكلفة بالإدارة والوسائل : تهتم هذه المديرية بجميع العمليات المتعلقة بالإدارة و تشرف المديرية على خمس إدارات هي: (إدارة المستخدمين، إدارة إعادة التأهيل الموارد البشرية، إدارة الوسائل العامة، إدارة الدراسات القانونية و النزعات، إدارة التنظيم)؛

رابعا: المديرية العامة المكلفة بالعمليات الدولية : تقوم هذه المديرية بمعالجة العمليات المكلفة بالتجارة الخارجية وتشرف على ثلاث إدارات هي: إدارة العمليات الفنية الخاصة بالخارج التي تتكفل بجميع القروض قصيرة الأجل، وكذا القيام بعمليات تحويل الأموال من الداخل إلى الخارج، أما الإدارة الثانية فهي خاصة بالعلاقات الدولية وبالنسبة للأخيرة فهي إدارة المراقبة والإحصاء.

المطلب الثالث: التعريف بالمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "قالمة"

تعتبر المديرية الجهوية الخلية التنفيذية لأنشطة البنك،حيث يتم من خلالها تقديم كافة الخدمات البنكية للعميل، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى :

الفرع الأول : نشأة المديرية الجهوية (BADR) "قالمة"

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مديرية قالمة –821– مؤسسة مالية وطنية لها صفة بنك تجاري، أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 206/82/82 المؤرخ في 15 جمادى 1402 الموافق 13 مارس 1982، وهي الممثلة الأولى لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية قالمة، كونها فرع جهوي كما تسمى بالمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهي تقع في حي "نهج يوغرطة" و هو مكان استراتيجي إذ يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة؛

كما تجدر الإشارة أن المديرية الجهوية " badr" رقم –821– قالمة تتبعها ثلاث وكالات أخرى هي:[2]

[1] قمادي علاء الدين وحفيظي بلال، **المرجع السابق**، ص، 80.

[2] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–.

- وكالة عين مخلوف رقم 816؛
- وكالة واد زناتي رقم 819؛
- وكالة بوشقوف 820.

الفرع الثاني : مهام المديرية الجهوية (BADR) "قالمة"

تتمثل مهام المديرية الجهوية فيما يلي:[1]

- القيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن؛
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛
- منح القروض و الضمانات المطلوبة وضمان متابعة تحقيقها؛
- السهر على استمرارية وإعلام وتكوين الموظفين؛
- السهر على رفع مردودية الخزينة؛
- تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني؛
- العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلة؛
- تحقيق أكبر عدد ممكن من الودائع.

الفرع الثالث : امتيازات المديرية الجهوية

تعرض المديرية العديد من الامتيازات تم التطرق إليها فيما يلي :[2]

- مكلف بالزبائن يسعى لتنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبون؛
- الجودة و السرعة في التكفل بالعمليات؛
- تراجع آجال تحليل طلبات منح القروض؛
- تقديم منتظم لبيانات تسليم طلبا منح القروض وهو ما يفرض احترام سرعة تحليلها؛
- نظام تسيير بالحاسوب يسمح بضبط العمليات، دراسة الملفات ويضمن مصداقية وسرعة تحليل منح القرض؛
- تسديد مبالغ صكوك البنوك Badr بالاستناد على نظام Syrat؛
- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "قالمة"

تسمى أيضا المديرية الإقليمية التشغيلية أو المجموعة الإقليمية التشغيلية **G.R.E**

Groupe Régional d'Exploitation

مدير GRE : ويرتبط مديرGRE هرميا بالرئاسة التنفيذية، وهذه الأخيرة :

- هي المسئولة عن حسن سير العمل في إدارة مخاطر المؤسسات،

[1] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–.

[2] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–.

– أنها مسئولة أمام الاتجاه العام إلى النتائج والأداء التي سجلتها إدارة مخاطر المؤسسات.

و في الشكل الأتي عرض للهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية (G.R.E):

شكل رقم (3–2): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

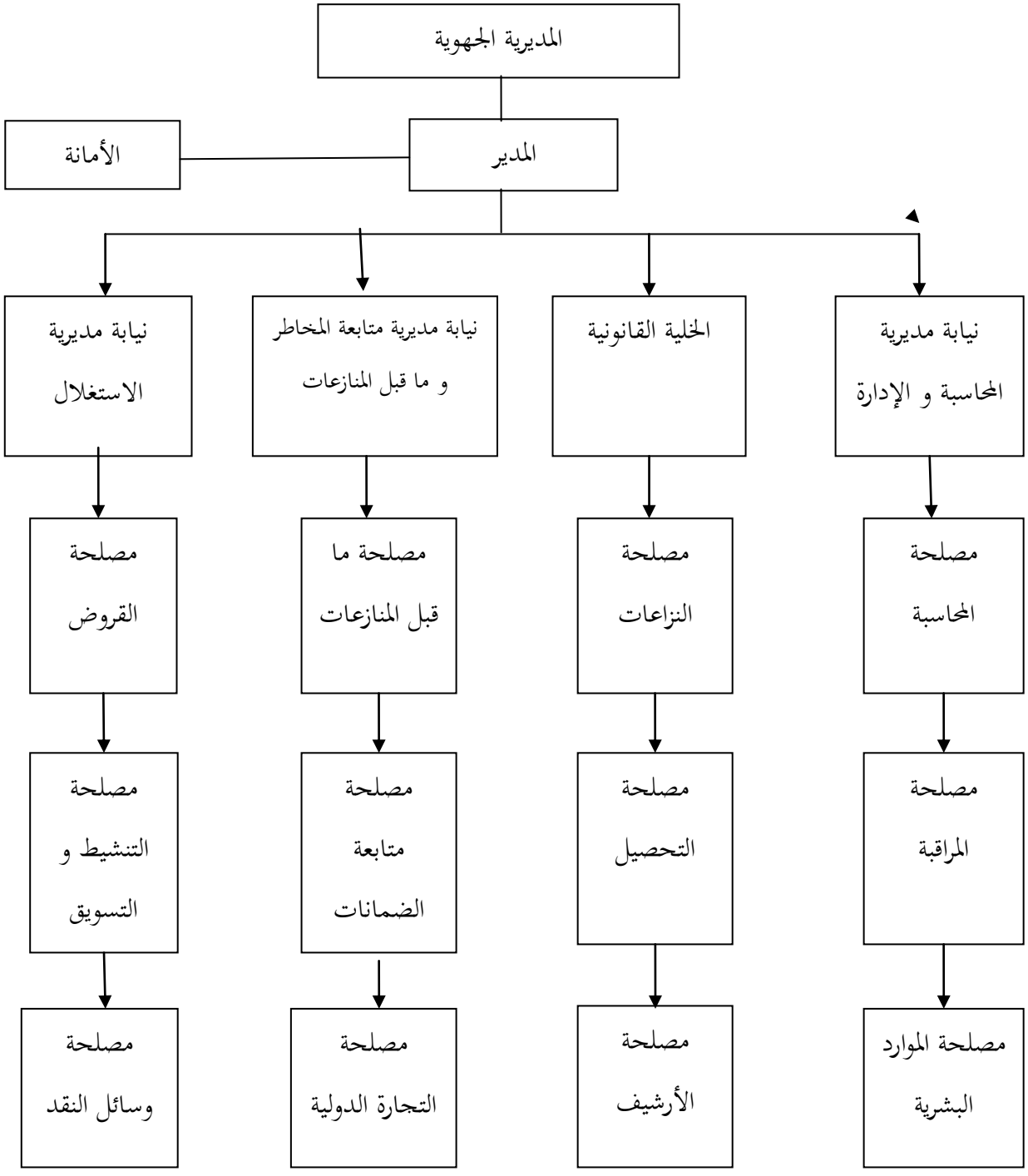

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–.

من خلال الشكل تتكون المديرية الجهوية من مدير وأمانة، وتتفرع المديرية إلى أربع نيابات بداخلها مصالح مختصة بكل نيابة وسنوجزها فيما يلي :[1]

الفرع الأول : نيابة مديرية الاستغلال

وتتولى هذه النيابة تطوير الموارد، توزيع الائتمان والترويج للمنتجات والخدمات المتاحة للعملاء؛

يتم توكيل مجموعة من الخدمات إلى مديرية الاستغلال، تحمل على ثلاث مصالح كالأتي :

أولا: مصلحة القروض : و ترأس من قبل مدير، المسئول عن ما يلي :

- تجهيز طلبات الحصول على التمويل و التطوير؛
- توافر الوثائق الأصلية في مجال نشاطها؛
- وكالات المساعدة في تنفيذ عملية التجارة الخارجية لديها (الاستيراد والتصدير)؛
- تقييم تصنيف مخاطر المقترض إلى مشاركة العملاء؛
- إعمال قرارات التمويل و إعادة جدولة؛
- وضع إرجاء سلمها الوظيفي؛
- أي مهمة أخرى التي ستتأثر من قبل المشرف.

ثانيا: مصلحة وسائل النقد (الدفع) : وترأس من قبل مدير، المسئول عن :

- وكالات المساعدة في تطوير و وضع أهداف على عناصر الدفع الإلكترونية؛
- توفير البطاقة الممغنطة و الدفع لسحب العملاء؛
- تشجيع وسائل الدفع المختلفة تسويقها من قبل البنك؛
- حسن سير أجهزة الصراف الآلي ATM ؛
- وكالات المساعدة في حوادث تنظيم المعاملات والمدفوعات الإلكترونية Télé Compensation؛
- وضع إرجاء سلمها الوظيفي
- أي مهمة أخرى التي ستتأثر من قبل المشرف؛

ثالثا: مصلحة التنشيط و التسويق : وترأس من قبل مدير ، المسئول عن :

- وكالات الدعم في وضع خطط عمل تجارية لهم CAP ؛
- أهداف رصد وتحليل الفجوة الدوري؛
- دعم للمعاملات المتعلقة بالسوق المالية ،المعاملة الشكاوى والمقترحات للعملاء؛
- المشاركة في المعارض؛
- وضع إرجاء سلمها الوظيفي؛

[1] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–.

– أي مهمة أخرى التي ستتأثر من قبل المشرف.

الفرع الثاني : نيابة مديرية متابعة المخاطر و ما قبل المنازعات

تتولى رصد الاعتمادات المقررة وعمليات التجارة الخارجية التي تقوم بها الوكالات ذات الصلة وضمان ضمانات القروض وجمعها؛

وهذه النيابة موكلة لأداء خدمات في أماكن تحت سلطة المدير سنوجزها في المصالح التالية :

أولا: مصلحة ما قبل المنازعات : وترأس من قبل مدير، المسئول عن :

– الرصد الدقيق لسجلات الخدمة؛

– رصد حالة تأهب الجميع، يديره مؤشر انخراط المجموعة؛

– تنفيذ تعليمات الهياكل والمعلومات المركزية؛

– رصد آخر ضمن صلاحيات الوكالة ، والامتثال بالتزامات ملفات الائتمان؛

– اقتراح إلى اللجنة المختصة إعادة تقدير خطر إعادة النظر في تصنيف المقترض؛

– وضع إرجاء سلمها الوظيفي؛

– أي مهمة أخرى التي ستتأثر من قبل المشرف.

ثانيا: مصلحة التجارة الدولية : وترأس من قبل مدير، المسئول عن :

– إدارة صارمة من الحالات تليها الخدمة؛

– القلق المستمر لتوحيد المواقف قبل التقاضي؛

– مقدمة من لجنة استرداد ملفات؛

– التقييم والعلاج لحالات ما قبل التقاضي على عناصر تحليل المخاطر؛

– تنفيذ ورصد الانتعاش المقرر بخلاف ذلك المتعلقة؛

– وضع إرجاء سلمها الوظيفي؛

– أي مهمة أخرى التي ستتأثر من قبل المشرف.

ثالثا: مصلحة متابعة الضمانات : وترأس من قبل مدير ، المسئول عن :

– التحديث المنتظم للضمانات التي عقدت، من حيث القيمة؛

– التأكد من صحة جمع الضمانات وإزالة التحفظات غير المؤمنة؛

– تلقي ضمانات معترف بها، الاختيار، التغطية الدورية؛

– التحقق ألموقعي لوضع الضمانات الواردة؛

– وضع إرجاء سلمها الوظيفي؛

– أي مهمة أخرى التي ستتأثر من قبل المشرف.

الفرع الثالث : نيابة مديرية المحاسبة والإدارة

في السابق كانت كل إدارة على حدا، أما الآن تم دمجهما ضمن نيابة واحدة، وتتولى هذه الأخيرة الإدارة الجيدة للحسابات، والامتثال إلى قواعد الضرائب والتمكن من ميزانيات ضد أهداف أي مهمة أخرى ضمن صلاحياتها، وتتمحور في ثلاث خدمات هي :

أولا: مصلحة المحاسبة : وترأس من قبل مدير، المسئول عن :

- مؤشر المحاسبة الإدارية GRE ؛
- التحقق من المحاسبة يوميا من الوكالات ذات الصلة؛
- مراقبة استرداد ضريبة القيمة المضافة TVA في GRE والوكالات ذات الصلة؛
- إدارة كلمات المرور؛
- وضع إرجاء سلمها الوظيفي؛
- أي مهمة أخرى التي ستتأثر من قبل المشرف.

ثانيا: مصلحة المراقبة : ترأس من قبل مدير، المسئول عن :

- مراقبة الحسابات الداخلية GRE والوكالات ذات الصلة، ودعم أي تعديل؛
- رصد وتحليل البيانات ومطابقة الحسابات للوكالات المرفقة؛
- رصيد التشغيل GRE الوكالات ذات الصلة؛
- مراقبة الحسابات من قبل مشير الوكالات المرفقة؛
- استعراض الدعاوي القضائية "أجيوس"؛
- المحاسبة الإدارية للعمل في نهاية العام؛
- وضع إرجاء سلمها الوظيفي؛
- أي مهمة أخرى التي ستتأثر من قبل المشرف.

ثالثا: مصلحة الموارد البشرية : ترأس من قبل مدير، المسئول عن :

- الإدارة وتحديث سجلات الموظفين الإداريين؛
- إضفاء الطابع الرسمي؛
- إدارة الحالات التأديبية؛
- عقد سجلات مختلفة (عطلة الأجر .. الخ)؛
- دعم ملفات التقاعد؛
- إدارة الإقرارات الضريبية والعرضية؛
- إنشاء أرصدة جميع الحسابات؛
- وضع إرجاء سلمها الوظيفي؛

– أي مهمة أخرى التي ستتأثر من قبل المشرف.

الفرع الرابع : الخلية القانونية

خلية للإشراف ومساعدة الوكالات في المسائل القانونية، والدفاع عن مصالح البنك من أطراف ثالثة والمحاكم المختصة، وضمان حفظ المحفوظات للمديرية والوكالات ذات الصلة؛

رئاسة الوحدة القانونية تقوم بخدمات في أماكن سلطتها والموكلة إليها، وهذا من خلال ثلاث مصالح كالأتي :

أولا: مصلحة المنازعات : ترأس من قبل مدير ، المسئول عن :

– ضمانات التحقق من صحة وحجب والاحتياطيات توصيل جمعها؛

- GRE لحفظ جميع الأعمال الإدارية وضمان والوكالات ذات الصلة؛

– نشر المعارضات الواردة من العملاء؛

– ملف إدارة الخلافة؛

– الردود على الطلبات الخارجية القانونية أو التقاضي؛

– إنشاء وتحديث وإدارة الاتفاقيات؛

– وضع إرجاء سلمها الوظيفي؛

– أي مهمة أخرى التي ستتأثر من قبل المشرف.

ثانيا: مصلحة التحصيل (استرداد الخدمة) : ترأس من قبل مدير، المسئول عن :

– دعم قوة الانتعاش؛

– مراقبة تنفيذ قرارات العدالة الصادرة في صالح البنك؛

– تقييم الإجراءات المتخذة من قبل مشورة المحامين والمساعدين القانونيين التي هي : الموثقين، المأمورون، المفوضين، الخبراء، الخبراء القضائية؛

– أموال التعويضات، متابعة استرداد الأموال أو الضمان؛

– وضع إرجاء سلمها الوظيفي؛

– أي مهمة أخرى التي ستتأثر من قبل المشرف.

ثالثا: مصلحة الأرشيف (وثائقي المحفوظات) : ترأس من قبل مدير، المسئول عن :

– ترسيخ وتحديث الحيازات، لذلك يجب أن يكون GRE هو : التشريعات، الأساسي إلى بنك الجزائر، النصوص الإدارية الداخلية، وثائق تقنية؛

– إدارة الأموال الوثائقية ذات الصلة اللازمة بالوكالات؛

– إدارة السجلات GRE وربطها في أفضل ظروف التخزين (وكالات السلامة)؛

– وضع إرجاء سلمها الوظيفي؛

– أي مهمة أخرى التي ستتأثر من قبل المشرف.

المبحث الثاني : دراسة حالة منح قرض استثمار بالمديرية الجهوية " BADR" قالمة

بغية الوقوف على حقيقة التحليل الائتماني المعمول به في المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وقصد توضيح أساليب هذا التحليل بشكل أكثر، نقوم بإجراء دراسة لإحدى طلبات القروض المقدمة لدى هذه المديرية متبعين في ذلك الخطوات والإجراءات المعتمدة من طرف المديرية.

المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض

تمثل المؤسسة محل الدراسة إحدى المؤسسات الصناعية الجزائرية المتخصصة في مجال التسمين الصناعي للدواجن والتفريخ الصناعي للبيض وهي مؤسسة حديثة النشأة لم تباشر أعمالها بعد، وقد تقدمت هذه الأخيرة بطلب لدى مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية للحصول على قرض استثمار قيمته 174.643.050 دينار جزائري وهذا بتاريخ 2015/03/02؛

ويحتوي ملف طلب القرض الذي قدمته هذه المؤسسة على الوثائق التالية :[1]

–طلب خطي وضحت المؤسسة فيه رغبتها في الحصول على القرض (**انظر الملحق 01**)؛

–نسخة عن الهوية (رخصة السياقة)؛

–نسخة من مستخرج السجل التجاري قيد شخص معنوي مصادق عليها في الغرفة التجارية (CNRC)؛

–وثائق تبين عقد إداري وعقد تعديلي متضمن منح حق امتياز؛

–نسخة من مقرر منح مزايا الانجاز؛

–الميزانية المالية التقديرية لسبع سنوات (**انظر الملحقين 02، 03**)؛

–جدول حسابات النتائج التقديري لسبع سنوات (**انظر الملحق 04**)؛

–الميزانية الافتتاحية (**انظر الملحق 05**)؛

–وثائق تبين وضعية المؤسسة اتجاه مصلحة الضرائب؛

–بطاقة تقديرية للمشروع.

وبعد استلام ملف طلب القرض والتأكد من شمولية وسلامة الوثائق التي يتكون منها يقوم البنك بإجراء دراسة أولية على هذا الملف، تشمل هذه الدراسة ما يلي :

الفرع الأول: الدراسة القانونية

بعد قيام البنك بدراسة المؤسسة الطالبة للقرض من الجانب القانوني تبين ما يلي :[2]

أولا: معلومات خاصة بالمؤسسة

اسم المؤسسة: XXX

[1] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–.

[2] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–.

الرقم التسلسلي للمؤسسة: XXX

عنوان المؤسسة: XXX

نوع المؤسسة: مؤسسة صغيرة ومتوسطة (PME)

قطاع النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة: الفلاحة

الشكل القانوني للمؤسسة: مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة (Eurl)

تاريخ إنشاء المؤسسة: 2015/01/05

رأسمال المؤسسة: يقدر رأسمال المؤسسة الطالبة للقرض بـ 100.000 دينار جزائري

إدارة المؤسسة: يدير المؤسسة مسير واحد وهو الشريك الوحيد فيها، حيث تخول له السلطات التصرف في جميع الظروف لا سيما اتخاذ القرارات العادية والغير العادية.

ثانيا: معلومات خاصة بالمسير

الاسم واللقب: XXX

تاريخ ومكان الميلاد: XXX

اسم الأب: XXX اسم ولقب الأم: XXX

الحالة العائلية: أعزب

العنوان الشخصي: XXX

رقم الهاتف: XXX

بطاقة فلاح رقم: XXX محررة يوم: XXX من طرف: XXX

النشاط الرئيسي: تربية الماشية

النشاط المؤهل: مربي ماشية

الفرع الثاني: الدراسة الاقتصادية

من خلال الدراسة الاقتصادية التي تم إجراؤها على المؤسسة الطالبة للقرض تبين ما يلي :[1]

نشاط المؤسسة: التسمين الصناعي للدواجن والتفريخ الصناعي للبيض المتمثل في :

-إنتاج الدجاج اللحام

-إنتاج البيض

رقم أعمال المؤسسة: قدر رقم أعمال المؤسسة الافتتاحي بـ 100.000 دينار جزائري

وسائل وأدوات الاستغلال: المؤسسة لا تحتوي على أي معدات سوى قطعة ارض مساحتها 4120 متر مربع بقيمة 25.000.000 دج، لهذا فالمتعهد (مسير المؤسسة) سيقوم بإنشاء معداته الخاصة. (**انظر الملحق 06**)

[1] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–.

الموارد البشرية: تشكيلة الأشخاص من اجل التوظيف في المؤسسة موضحة في الجدول الأتي :

جدول رقم (3–1): تقسيم تشكيلة الأشخاص

تأهيل / وظيفة	عدد المناصب		
	دائمين	فصليين (غير دائمين)	**إجمالي**
المسير	01	00	**01**
تقني في الإنتاج الحيواني	01	00	**01**
حارس	02	00	**02**
عامل مؤهل	06	02	**08**
عامل بدون تأهيل	02	02	**04**
إجمالي	**12**	**04**	**16**

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–. (**انظر الملحق 07**)

تحليل السوق:

الطلب: قائمة الزبائن المستقبليين للمؤسسة :

–تجار الجملة: يشملون 50%؛

–بائعو التفصيل المحليين: 25%؛

–آخرين: 25%.

وظيفة الطلب للمنتوج تقوم على عنصر التغذية القاعدي، تبلغ ذروتها في شهر رمضان، في المناسبات،وفي فترة الأعراس وعاشوراء، لذلك يمكن تشخيص السوق بطلب قوي طيلة السنة.

العرض: كعنصر مكمل في دراسة السوق كذلك في شفافية المشروع، بالنسبة للمنتج تبين أن النشاط في ولاية قالمة يشمل طبقتين من المنتج :

– منتجون تقليديون: هي طبقة عملية ذو حجم صغير تعمل في إطار فردي وتقليدي؛

– منتجون عصريون: طبقة متخصصة في مسار عصري في المنتوج والاستهلاك لكنها محدودة جدا ولا ترضي الطلب القوي مع التطوير الحالي في قالمة.

أما بالنسبة للمنتوج موجه في معظم الحالات إلى الاستهلاك الذاتي.

الفرع الثالث: دراسة طبيعة القرض المطلوب

إن القرض الذي تقدمت المؤسسة بطلبه هو عبارة عن قرض استثمار قيمته الإجمالية 174.643.050 دج موزع كما يلي :[1]

–قرض التحدي : قرض طويل الأجل قيمته 100.000.000دج مخصص للمباني؛

–قرض كلاسيكي: قرض متوسط الأجل قيمته 10.679.050دج مخصص للآلات والمعدات؛

–قرض (rfig) : قرض موسمي قيمته 63.964.000دج مخصص للثروة الحيوانية ودورة الإنتاج.

دراسة الضمانات المقدمة:

إن الضمانات التي اقترحت المؤسسة تقديمها للبنك من اجل حصولها على القرض تتمثل في :

ضمان حقيقي: رهن حيازي قطعة ارض (**انظر الملحقين 06، 08**) مساحتها 4120 متر مربع بقيمة 25.000.000 دج.

المطلب الثاني: الدراسة المالية لطلب القرض

بعد دراسة المؤسسة من الجانب القانوني والاقتصادي تأتي مرحلة الدراسة المالية التي تعتبر أهم خطوات التحليل الائتماني وأكثرها حساسية، حيث تحدد هذه الدراسة مصير طلب القرض بالقبول أو الرفض، و قد شملت الدراسة المالية التي قام بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المؤسسة طالبة القرض العناصر التالية :[2]

الفرع الأول: التقييم المالي لمشروع المؤسسة

إن الدراسة المالية لمشروع المؤسسة تدخل ضمن مسارات اتخاذ قرار القبول أو عدم القبول، وفي هذا الصدد تعتبر الوثائق المحاسبية التي تقدم بها المتعهد(صاحب المؤسسة) للبنك كإثباتات مالية ومحاسبية، تمكن من إتمام الدراسة على أكمل وجه قبل إرسالها للجنة الخاصة بالقروض لاتخاذ القرار النهائي.

أولا: تقديم المشروع:

المتعهد(صاحب المشروع): XXX

قطاع النشاط : الفلاحة

اسم المشروع: إنشاء مجمع مداجن للتسمين الصناعي للدواجن والتفريخ الصناعي للبيض

موقع المشروع: XXX

المساحة: 2 هكتار

الهدف: تطوير الإنتاج والإنتاجية

تشغيل: 12 عمال دائمين + 4 عمال فصليين

[1] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–.

[2] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–.

ثانيا: هيكل الاستثمار: إن هيكلة المشروع شملت: بناء 5 مباني للدواجن وخزان مائي بسعة 20 متر مكعب في مساحة 4120 متر مربع، اقتناء معدات خاصة لتربية الدواجن، شراء دجاج ابتدائي، شراء صيصان، شراء أغذية الدواجن، والجدول التالي يوضح هيكلة الاستثمار للمشروع :

جدول رقم (3–2): هيكل الاستثمار **الوحدة: دينار جزائري**

الرقم	البيان	الكمية /القدرة	سعر الوحدة خارج الرسم	القيمة خارج الرسم
01	بناء 3 مباني لتربية الدجاج اللحام (اللحم)	3	14.717.300	44.151.900
02	بناء مبنيين لتربية الدجاج القابض (البيض)	2	20.227.150	40.454.300
03	معدات بناء مواضيع الدجاج 40.000	2	31.187.253	62.374.506
04	ناقل للبيض بارتفاع ثابت لجمع البيض	1	2.625.493	2.625.493
05	شراء الدجاج	80000	520	41.600.000
06	شراء أغذية الدجاج القابض	4800	3.550	17.040.000
07	اقتناء معدات خاصة لتربية الدجاج اللحام	1	1.360.500	1.360.500
08	شراء صيصان يوم واحد	20000	42	840.000
09	شراء أغذية الدجاج اللحام	1030	4.353،4	4.484.000
10	تـأمين متعـدد الأخطـار للمبـاني والـدواجن والمعدات	1	3.373.112	3.373.112
	إجمالي			218.303.812

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–. **(انظر الملحق 09)**

ثالثا: تهيئة للمشروع:

دراسة الجدوى : انتهت

مباني تربية الدواجن : بداية التسطير

بناء خزان مائي وسياج: جاري

الاستحواذ على الاستثمار: الاستثمارات ستكون مستحوذة عند القبول

المقرر بداية المشروع: جانفي 2016.

رابعا: هيكل التمويل: موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(3–3) : هيكل التمويل **الوحدة: دينار جزائري**

البيان		نسبة المشاركة	القيمة	التخصيص
المساهمة الشخصية	نقدية	%20	43.660.762	
	طبيعية			
قرض بنكي (ettahadi)		%45،81	100.000.000	مخصص لإنشاء المباني
قرض بنكي (clasique)		%4،89	10.679.050	مخصص للمعدات
قرض بنكي (rfig)		%29،30	63.964.000	مخصص للثروة الحيوانية ودورة الإنتاج
إجمالي		**%100**	**218.303.812**	

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821-. (**انظر الملحق 09**)

الفرع الثاني: دراسة الميزانية المالية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة الميزانية المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة لسبع سنوات متتالية، وذلك لاستنباط نسب تطور البنود والعناصر التي تحويها الميزانية من سنة لأخرى، وتحدد نسبة تطور أو تغير كل عنصر وفقا للصيغة التالية :

$$\text{نسبة تغير العنصر} = \frac{\text{قيمة العنصر في السنة n+1} - \text{قيمة العنصر في السنة n}}{\text{قيمة العنصر في السنة n}} * 100$$

فمثلا: نسبة تغير الاصول الثابتة للسنة $2 = \frac{\text{قيمة العنصر في السنة 2} - \text{قيمة العنصر في السنة 1}}{\text{قيمة العنصر في السنة 1}} * 100$

ومنه: $= \frac{25.000.000 - 218.406.699}{25.000.000} * 100$

$= \%773.62$

وبنفس الطريقة يتم حساب نسب تطور العناصر الأخرى للميزانية، والجدول التالي يوضح مختلف هذه النسب :

جدول رقم (3–4): تطور عناصر الميزانية المالية للمؤسسة الوحدة: دينار جزائري

العنصر	البيان	السنوات						
		السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7
الأصول الثابتة	القيمة	25.000.000	218.406.699	218.406.699	218.406.699	218.406.699	218.406.699	218.406.699
	نسبة التغير	-	%773،62	%0	%0	%0	%0	%0
الأصول المتداولة	القيمة	35.002.177	64.180.822	88.401.589	100.023.248	117.400.822	133.407.615	141.945.192
	نسبة التغير	-	%83،36	%37،73	%13،15	%17،37	%13،63	6،40
الأموال الخاصة	القيمة	25.000.000	218.406.699	218.406.699	218.406.699	218.406.699	218.406.699	218.406.699
	نسبة التغير	-	%773،62	%0	%0	%0	%0	%0
الديون طويلة الأجل	القيمة	-	-	-	-	-	-	-
الأموال الدائمة	القيمة	60.002.177	282.587.522	306.808.289	318.429.948	335.807.522	351.814.315	360.351.892
	نسبة التغير	-	%370،96	%8،57	%3،79	%5،46	%4،77	%2،43
الخصوم المتداولة	القيمة	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–.

(انظر الملحقين 02، 03)

نلاحظ من خلال الجدول أن الأصول الثابتة للمؤسسة شهدت زيادة كبيرة جدا خلال السنة الثانية حوالي سبع أضعاف عن السنة الأولى وهذا راجع لكون المؤسسة أصبحت تمتلك لتثبيتات كثيرة في السنة الموالية متمثلة في 5 مباني ومعدات الإنتاج، في حين بقيت ثابتة في السنوات الموالية، وبالنسبة للأصول المتداولة فقد شهدت زيادة كبيرة بنسبة 83.36% في السنة الثانية وهذا راجع لزيادة القيم المحققة والقيم الجاهزة مما يعكس مركز سيولة جيد للمؤسسة، في حين شهدت زيادات معتبرة في السنوات اللاحقة؛

وفيما يخص جانب الخصوم نجد أن الأموال الخاصة شهدت ارتفاع كبير جدا في السنة الثانية بسبع أضعاف عن السنة الأولى بينما بقيت ثابتة في السنوات اللاحقة، كذلك الأموال الدائمة نجدها هي الأخرى شهدت ارتفاع كبير في السنة الثانية، في حين تشهد زيادات طفيفة في السنوات اللاحقة، وهذا راجع لزيادة النتيجة الصافية.

الفرع الثالث: دراسة جدول حسابات النتائج للمؤسسة

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة جدول حسابات النتائج المقدم من طرف المؤسسة، حيث يبين هذا الجدول نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ويجمع كل الحسابات التي تؤثر على نتيجة هذا النشاط بالزيادة أو النقصان كما يبين المستويات المختلفة التي تحدد هذه النتيجة والمتمثلة فيما يلي :

–القيمة المضافة (الهامش الخام)=إنتاج الدورة –استهلاك الدورة؛

–الفائض الخام للاستغلال=القيمة المضافة–تكاليف المستخدمين–الضرائب والرسوم؛

–نتيجة الاستغلال=(الفائض الخام للاستغلال+إيرادات مختلفة+تحويل تكاليف الاستغلال)–(مصاريف مالية+إيرادات مختلفة+مخصصات الاهتلاكات)؛

–نتيجة خارج الاستغلال=إيرادات خارج الاستغلال–تكاليف خارج الاستغلال؛

–النتيجة الإجمالية=نتيجة الاستغلال–نتيجة خارج الاستغلال؛

–النتيجة الصافية=النتيجة الإجمالية–الضرائب على أرباح الشركات.

ومن خلال جدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة تم استخراج نسب تطور العناصر الأساسية المكونة لهذا الجدول، تتمثل هذه النسب فيما يلي :

جدول رقم (3–5): تطور عناصر جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوحدة: دينار جزائري

العنصر	البيان	السنوات						
		السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7
رقم الأعمال	القيمة	55.800.000	50.640.000	81.960.000	64.240.000	100.500.000	82.400.000	111.480.000
	نسبة التغير	-	%9،25-	%61،85	%27،58-	%56،44	%18،01-	%35،29
الهامش الخام	القيمة	51.368.887	45.827.175	76.728.035	58.547.765	94.602.296	75.647.156	104.117.426
	نسبة التغير	-	%10،79-	%67،43	%23،69-	%61،58	%20،04-	%37،64
الفائض الخام للاستغلال	القيمة	45.739.487	39.916.305	70.521.621	52.031.030	87.759.725	68.462.457	96.573.494
	نسبة التغير	-	%12،73-	%76،67	%26،22-	%68،67	%21،99-	%41،06
نتيجة الاستغلال	القيمة	35.009.177	29.185.995	59.791.311	41.300.720	77.029.415	57.732.147	85.843.184
	نسبة التغير	-	%16،63-	%104،86	%30،93-	%86،51	%25،05-	%48،69
نتيجة الدورة الصافية	القيمة	35.002.177	29.178.645	59.222.944	40.800.304	70.600.518	56.807.097	85.138.095
	نسبة التغير	-	%16،64-	%102،97	%31،11-	%73،04	%19،54-	%49،87

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–. **(انظر الملحق 04)**

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب تصاعدي بالنسبة لجميع عناصر جدول حسابات النتائج، حيث تشهد هذه العناصر انخفاض طفيف في سنة وارتفاع كبير في السنة الموالية لها على مدار سبع سنوات، مما يدل على تحسن تدريجي في وضعية المؤسسة محل الدراسة، حيث سجلت هذه الأخيرة زيادات كبيرة في السنوات 3، 5، 7 مما يدل على ارتفاع عدد عملائها وزيادة حجم الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسة؛

كما سجلت المؤسسة تطورا كبيرا على مستوى القيمة المضافة (الهامش الخام) في سنوات 3، 5، 7 وهذا مؤشر ايجابي لعملية تسيير نشاط المشروع، هذا ونلاحظ من خلال الجدول تطورا ملحوظا على مستوى الأرباح الصافية المحققة من طرف المؤسسة بالرغم من الانخفاضات الطفيفة، مما يعبر عن زيادة قيمة المؤسسة وارتفاع حجم ثروتها.

الفرع الرابع: نسب التحليل المالي

حسب الدراسة التي قام بها البنك تم استنباط النسب التالية، موضحة في الجدول الأتي :

جدول رقم (3–6): نسب التحليل المالي **الوحدة: دينار جزائري**

البيان	السنة 0	السنة1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7
القدرة على التمويل الذاتي	218.303.812	45.732.487	39.908.955	69.953.254	51.530.614	87.330.828	67.537.407	95.868.405
عوامل الخصم مع سعر خصم %10	1	0،909	0،826	0،751	0،683	0،621	0،564	0،513
التدفق المخصوم	218.303.812	41.570.830	32.964.797	52.534.893	35.195.409	54.232.444	38.091.097	49.180.491
التدفقات المخصومة التراكمية	218.303.812	41.570.830	74.535.628	127.070.522	162.265.931	216.498.376	254.589.473	303.769.965
القيمة الحالية الصافية (VAN)	85.466.152							
نسبة المردودية (TRI)	%8،73							
نسبة الربحية(IP)	1،39							
آجال استرداد راس المال (DRC)	5،03							

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–. (**انظر الملحق 10**)

المطلب الثالث: اتخاذ القرار

بعد دراسة ملف القرض دراسة شاملة ومفصلة، يتم صياغة قرار منح القرض بناءا على نتائج التحليل المتوصل إليها، حيث تمت الموافقة على منح القرض للمؤسسة من طرف مديرية البنك ومن طرف لجنة القروض الخاصة.

الفرع الأول: نتائج التحليل الائتماني

في خاتمة هذه الدراسة الائتمانية وعلى ضوء العناصر المقدمة السيد XXX معروف بأنه مربي للماشية محاط بتطبيق عملي وخبرة معتبرة في مجال تربية الماشية، معزز أيضا بمعرفة عميقة وتجارب طويلة اكتسبها في عمله الفلاحي؛

الفلاحة أصبحت من أهم محركات الاقتصاد في بلادنا كذلك في ولاية قالمة، إنتاج اللحوم البيضاء والبيض أصبح انجح عمل فلاحي في قالمة في السنوات الأخيرة، بالنسبة للسيد XXX تسيير جيد يضمن :

–تنظيم محكم للمواد الأولية؛

–تسيير القرض؛

–البدء في التجارة؛

–تعزيز المسار وتطوير التشغيل.

هذا المشروع مسجل في سياق سياسي واقتصادي واجتماعي أكثر أهمية بفضل تشجيعات الدولة، ويستطيع أن يحقق الأهداف التي أمضاها ويساهم في تحقيق التنمية الزراعية؛

يمكن القول أن الخصائص التحليلية لهذا المشروع مستحسنة جدا من جهة ومن جهة أخرى المتعهد لديه خبرة كبيرة في المجال مما يسمح له بتسيير المشروع وتشغيل الأعمال في المستقبل بدون أخطار على الاستثمار، بالتالي الأعراض التي ستتحقق من وراء المشروع :

–زيادة المنتوج الفلاحي خاصة البيض واللحوم البيضاء؛

–خلق فرص عمل جديدة؛

–رفع قيمة المنتوجات الوطنية وتطويرها.

إن التحليل المالي للميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسبع سنوات قد سمح بالوقوف على العديد من المؤشرات التي ساعدت البنك للحكم على المؤسسة، حيث بينت الميزانيات وجود رقم أعمال جيد على مستوى سنوات الدراسة، مما سمح بتحقيق نتيجة صافية موجبة؛

بعد تحليل معطيات نسب التحليل المالي النتائج المتحصل عليها كالأتي (**انظر الملحق 11**) :

–آجال استرداد راس المال (DRC=5.03) يعني أن المتعهد (المقترض) سيسترجع رأس المال المستثمر في ما يقارب 5 سنوات على الرغم من أهمية الاستثمارات إلا أنها سريعة الاسترداد؛

–القيمة الحالية الصافية (VAN=85.466.152) هي ايجابية إلى حد كبير بالنسبة لسعر خصم 10% ، يعني بعد 7 سنوات القيمة السوقية ستشهد زيادة عن 85.466.152؛

–نسبة الربحية(IP=1.39) يبين هذا الأخير أن 1 دج مستثمر يجلب 0،39 دج من الفوائد، ولهذا السبب المشروع مربح ويستحق التمويل؛

–نسبة المردودية(TRI=8,73%) هو ايجابي، لذلك المشروع مربح.

هذه النتائج تؤكد بحثنا حيث مشروع تربية الدجاج القابض والدجاج اللحام يقدم عائد اقتصادي ومالي.[1]

[1] وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–.

الفرع الثاني: تقرير المكلف بالدراسة (المحلل الائتماني)

بناءا على نتائج التحليل المتوصل إليها يقوم المحلل الائتماني بإعداد تقرير يوضح فيه رأيه بشان طلب القرض المقدم كما يقوم بإعطاء تبريرات موضوعية لهذا الرأي، فبالنظر إلى المؤسسة محل الدراسة وحسب ما جاء في تقرير المحلل الائتماني عرض الموافقة على طلب القرض المقدم من طرف هذه المؤسسة والمتمثل في قرض استثمار قيمته الإجمالية 174.643.050 دج بنسبة 80% من المشروع ذو التكلفة 218.303.812 دج، هذا الطلب يشمل ثلاث خطوط من القرض كما يلي :

قرض التحدي: 100.000.000 دج؛

قرض كلاسيكي: 10.679.050 دج؛

قرض للشركة (rfig) : 63.964.000 دج؛

مع تمويل ذاتي (مساهمة شخصية) بقيمة 43.660.762 دج وضمان مقيم بـ 25.000.000 دج.

حيث سيسمح لها هذا القرض بسد الاحتياجات التمويلية للمشروع ومواجهة مختلف تكاليف الدورة الإنتاجية؛

كما يقوم نائب مدير البنك بدوره بإعداد تقرير يوضح فيه رأيه بشان طلب القرض وذلك بالاستناد على نتائج التحليل المعدة سابقا من طرف المحلل الائتماني، وقد تضمن تقرير نائب المدير أن تكلفة تمويل المشروع مرتفعة جدا مقارنة بالضمانات المقترحة، لذلك المتعهد(المقترض) عليه أن يسطر حاجياته المالية ويعمل بالأولويات، وألا يعطي ضمانات أخرى ويزيد مساهماته المالية، كما جاء في التقرير أن نشاط المؤسسة قد يشهد تطورا على مستوى سنوات الدراسة ويظهر ذلك من خلال رقم الأعمال المسجل وحجم الأرباح المحققة خلال هذه السنوات، وبذلك يقترح نائب المدير الموافقة على منح القرض؛

هذا ويقوم مدير البنك كذلك بإعداد تقرير يوضح فيه هو الأخر رأيه بشان طلب القرض وذلك بالاستناد إلى الدراسة الائتمانية التي تم إجراؤها على هذه المؤسسة ، وبذلك كان لمدير البنك رأي ايجابي بشان طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة على أن تقوم هذه الأخيرة بتقديم الضمانات التي تمت الإشارة إليها سابقا؛

وبالتالي تم عرض الموافقة على طلب القرض (**انظر الملحقين 12، 13**).

الفرع الثالث: جدول استرداد القرض

بعد حصول المؤسسة على الموافقة النهائية على منح القرض يقوم البنك بإعداد تسريح بالالتزام وهو عبارة عن وثيقة يحدد فيها قيمة ومدة القرض، معدل الفائدة المطبق، القسط والمبلغ المسترد، وفيما يلي توضيح ذلك :

جدول رقم (3–7): استرداد القرض الكلاسيكي الوحدة: دينار جزائري

السنة	المبلغ(اصل القرض)	معدل الفائدة	القسط	المدة
0	10.679.050	%5،25	1.862.307	7
السنة	المبلغ المتبقي	القسط	الفائدة	المبلغ المسترد
1	مؤجل	-	-	-
2	10.679.050	1.862.307	560.650	1.301.657
3	9.377.393	1.862.307	492.313	1.369.994
4	8.007.398	1.862.307	420.388	1.441.918
5	6.565.480	1.862.307	344.687	1.517.619
6	5.047.860	1.862.307	265.012	1.597.294

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–. (**انظر الملحق 14**)

جدول رقم(3–8): استرداد قرض التحدي الوحدة: دينار جزائري

السنة	المبلغ (اصل القرض)	معدل الفائدة	القسط	المدة
2-1	100.000.000	%0	-	9
5-3	100.000.000	%0	14.285.714	7
7-6	57.142.857	%1	14.644.633	4
9-8	28.855.714	%3	15.080.309	2
السنة	المبلغ المتبقي	القسط	الفائدة	المدة
1	مؤجل	-	-	-
2	مؤجل	-	-	-
3	100.000.000	14.285.714	-	14.285.714
4	85.714.285	14.285.714	-	14.285.714
5	71.428.571	14.285.714	-	14.285.714
6	57.142.857	14.644.633	571.428	14.073.205
7	43.069.651	14.644.633	430.696	14.213.937
8	28.855.714	15.080.309	865.671	14.214.637
9	14.641.076	15.080.309	439.232	14.641.076

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–. (**انظر الملحق 14**)

جدول استرداد قرض (RFIG) لم يتم إعداده لأنه قرض موسمي خاص بدورة الإنتاج.

المطلب الرابع: متابعة تحصيل القرض

الفرع الأول: التسديد العادي للقرض

حالة تسديد الزبون للقرض بالصفة العادية، يقوم البنك بما يلي :[1]

–الدراسة الميدانية للقرض، أي معرفة إذا كان القرض الممنوح مطابق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة لطلب القرض؛

–إعداد محضر إثبات اقتناء المعدات الأولية لممارسة المشروع ومطابقتها مع الواقع (أي المقارنة بين الموجودات في ملف طلب القرض المقدمة للبنك من طرف الزبون وبين الموجودات لدى الزبون التي يتم استعمالها في المشروع؛

–تقديم الضمانات المطلوبة والمتفق عليها في اتفاقية القرض؛

–القيام بزيارات ميدانية دورية للتأكد من استمرارية المشروع؛

–قبل موعد استحقاق القسط بـ 15 يوم يقوم البنك بإرسال رسالة تذكير إلى الزبون ليسدد القسط في تاريخ الاستحقاق.

الفرع الثاني: عدم استجابة الزبون (المقترض) لتسديد القرض

بعد استلام الزبون لرسالة التذكير ووصول موعد الاستحقاق ولم يسدد القسط تقوم مصلحة متابعة المخاطر وما قبل المنازعات للبنك بالخطوات التالية :[2]

– بعد يوم واحد من تاريخ استحقاق دفع القسط يرسل البنك اعذار إلى الزبون في مدة لا تتعدى 15 يوم مصاحبا التأخير غرامة مالية عن كل يوم وتقدر بحوالي 7%؛

– في حالة استجابة الزبون للاعذار الأول يمكن للزبون أن يستفيد من تأجيل تاريخ استحقاق القسط الأول مع تعهده بدفع الاستحقاقات المتفق عليها؛

– في حالة عدم استجابة الزبون للاعذار الأول يقوم البنك بإرسال اعذار أخر للزبون قبل متابعته قضائيا عن طريق محضر قضائي؛

– في حالة استجابة الزبون للاعذار الثاني تزداد الغرامة المالية؛

– في حالة عدم استجابة الزبون للاعذار الأخير يقوم البنك بمحضر المعاينة ليرى السبب في عدم التسديد :

1–إذا كان السبب خارج عن نطاق قدرة الزبون فالبنك يقوم بعدة إجراءات :

تأجيل سداد القرض، منح قرض جديد بشروط ميسرة، تقديم المشورة باقتراح تعديلات....الخ؛

2–إذا كان السبب هو تهرب الزبون من تسديد الأقساط تقوم مصلحة التحصيل للبنك بالإجراءات التالية :

– تكوين ملف وتقديمه إلى العدالة من اجل التحصيل؛

[1] مقابلة مع اومدور محمد، موظف لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–، في 2016/05/04، على 14:30.

[2] مقابلة مع اومدور محمد، موظف لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة–821–، في 2016/05/04، على 14:30

– في حالة متابعة البنك للزبون قضائيا واتضح أن هذا الأخير قد أفلس وعدم قدرته على تسديد الدين يتم الحجز على ممتلكاته المشتراة بثمن القرض وكذلك الضمانات المقدمة من طرف الزبون عن طريق استصدار أمر لدى رئيس المحكمة ومصاريف الدعوة القضائية يتحملها الزبون وليس البنك؛

– في حالة المتابعة القضائية يمكن للزبون أن يطلب من البنك بالنظر في إعادة جدولة الدين؛

– في حالة عدم طلب الزبون من إعادة جدولة الدين يقوم البنك ببيع الممتلكات والضمانات المحجوز عليها لاستعادة القرض كاملا، وإذا كان ثمن الممتلكات المباعة مضافا إليها الضمانات لم يصل إلى قيمة القرض، فان الفارق يتحمله الزبون(المقترض) ويدفعه بأي وسيلة.

المبحث الثالث: تقييم التحليل الائتماني في المديرية الجهوية " BADR" قالمة

بعد الوقوف على حقيقة التحليل الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مديرية قالمة، وبعد توضيح الإجراءات والأساليب التي يتبعها هذا البنك لأغراض اتخاذ قرارات منح القروض، نقوم فيما يلي بتقييم التحليل الائتماني الذي يجريه البنك على طلبات القروض المقدمة وذلك من خلال مقارنته مع الركائز الأساسية التي يجب مراعاتها في هذا التحليل والتي تمت دراستها في الفصل السابق.

المطلب الأول: من حيث الاستعلام الأولي على العملاء

الفرع الأول: وصف واضح للقرض

يولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية اهتماما كبيرا بهذا الجانب من حيث :

–معلومات شخصية عن العميل: العمر، الوظيفة، الحالة الاجتماعية...الخ؛

–معلومات قانونية واقتصادية عن المؤسسة: اسمها، نوعها، رأس مالها، شكلها القانوني، تاريخ تأسيسها، إدارتها، نوع نشاطها، الموارد البشرية فيها، الممتلكات وموارد الاستغلال لديها...الخ؛

–ومن حيث طبيعة القرض: قيمته، نوعه، اجله، غرضه، المجال الذي سيستخدم فيه، الضمانات المقترحة، طبيعتها...الخ؛

–كما يقوم البنك بإجراء زيارة ميدانية لمكان المشروع تفيد حسب نظره في الكشف عن المعلومات النوعية والموضوعية.

وبذلك فان هذا الجانب متوفر في الدراسة التي يجريها البنك وهو يحظى بالقدر اللازم والكافي من الاهتمام.

الفرع الثاني: تحليل مخاطر الائتمان

تعتبر هذه الخطوة من الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان وذلك من اجل تحديد رتبة القرض، ومن خلال المؤسسة محل الدراسة وجدنا أن البنك لم يقم بهذه الخطوة، ربما لكون المؤسسة حديثة النشأة لم تباشر أعمالها بعد، أو لعدم توفر معلومات كافية تساعد في تحليل مخاطر القرض، أو لأسباب أخرى غير مبينة؛

إلا أن هذا لا ينفي عدم قيام البنك بتحليل المخاطر على طلبات القروض المقدمة، حيث يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتحديد ست (6) رتب من مخاطر القروض وتصنيفها الى ثلاث فئات A,B,C (**انظر الملحق 15**)، وبذلك لا يمكن الحكم على هذا الجانب.

الفرع الثالث: مصادر المعلومات المالية

رأينا أن المعلومات المالية التي يطلب من العميل تقديمها مرفقة في طلب القرض تشكل ركنا أساسيا في اتخاذ قرار منح الائتمان، وتعتبر المرجع الأساسي الذي يستند إليه عند إجراء التحليل المالي، وتتمثل مصادر هذه المعلومات في القوائم المالية (الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج)، وتجدر الإشارة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يولي اهتماما بمعرفة السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسات وأسس تقييم عناصر وبنود القوائم المالية المقدمة (طريقة احتساب الاهتلاك، طريقة تقييم المخزون...الخ)؛

كما رأينا أن البنك يطلب من العميل توفير تنبؤات أو توقعات مالية مثل الموازنات والقوائم المالية المتوقعة إن أمكنه ذلك، والفروض التي بنيت عليها هذه التوقعات، وهذا أمر جيد يساعد البنك في وضع اقتراحات تنبؤية لمسار سداد القرض على ضوء ذلك.

الفرع الرابع: المعلومات الإستراتيجية (التحليل الاستراتيجي)

بخصوص هذا الجانب نجد أنه يتم الأخذ بالحسبان عند دراسة طلب القرض حصر مجموعة من العناصر الايجابية الخاصة بالمؤسسة طالبة القرض ومن هذه العناصر :

–معلومات عن نشاط المسير وعلاقته بنشاط المؤسسة؛

–المؤسسة تؤمن عدد من العمال (تشغيل البطالة)؛

–عوامل السوق والمنافسة (العرض والطلب)؛

–احتمالات نمو وفشل المؤسسة (أهمية القطاع الذي تعمل فيه).

ونذكر هنا أن هذا أمر جيد، ولكن يجب اخذ معلومات أخرى بعين الاعتبار مثل الظروف البيئية المحيطة، متغيرات الاقتصاد الكلي...الخ، والتي تؤثر في نشاط المؤسسة في المستقبل.

المطلب الثاني: من حيث التحليل المالي

من خلال الدراسة المالية التي قام بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المؤسسة طالبة القرض، وجدنا انه يقوم بالتقييم المالي للمشروع ومدى ملائمته مع القرض المطلوب من حيث هيكل التمويل، هيكل الاستثمار...الخ، وهذا أمر جيد يساعد البنك في تحديد حجم القرض ومدى مناسبته مع احتياجات المشروع واجله؛

كما رأينا أن البنك يقوم بتحليل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة طالبة القرض، حيث تعتبر هاتين القائمتين المادة الخام التي يستند إليها البنك في التحليل المالي، ثم يقوم من خلال هاتين القائمتين باستنباط مجموعة من النسب المالية، وهذا أمر جيد لكن نشير في هذا الصدد أن البنك لا يولي اهتماما بقائمة التدفقات النقدية التي تقوم بتوفير معلومات لا توفرها القائمتين السابقتين فهذه القائمة تقوم بتوضيح التغيرات التي تطرأ على عناصر الموجودات والمطلوبات، كما تقوم بتوضيح الفرق بين صافي الربح وصافي التدفق التشغيلي هذا وتساعد قائمة التدفق النقدي البنك على إعداد التدفق النقدي المستقبلي الذي يحدد الجدول الزمني لتسديد أقساط القرض وفوائده؛

بالنسبة لتحليل النسب وحسب ما جاء في الدراسة المالية التي قام بها البنك على المؤسسة طالبة القرض، تم استنباط بعض النسب المالية فقط، لكون المؤسسة حديثة النشأة لم تباشر أعمالها بعد، كذلك الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة هي ميزانيات تقديرية ولا تحتوي على المعطيات الكافية واللازمة لتحليل هذه النسب؛

إلا أن هذا لا ينفي عدم اهتمام البنك بتحليل النسب المالية للمؤسسات الطالبة للقرض، بل يمثل تحليل النسب المالية جزء كبير من التحليل الائتماني المعمول به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما يمثل ركيزة أساسية يبني

عليها البنك قراره الائتماني، حيث يقوم البنك بتحليل مجموعة كبيرة من النسب المالية لتقييم أداء هذه المؤسسات والحكم على وضعها المالي، ثم تفسير ومقارنة النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المالية المستهدفة **(انظر الملاحق 16، 17، 18)**.

المطلب الثالث: من حيث متابعة القرض

فيما يخص متابعة القرض بعد منحه وجدنا أن ذلك يتم عن طريق كشوف ميدانية ومحاضر إثبات لمعرفة ما إذا كان القرض الممنوح مطابق لما مذكور في الطلب، كما يقوم البنك بزيارات ميدانية دورية للتأكد من استمرارية المشروع، إلى جانب هذا ويقوم البنك بمراسلة الزبون قبل موعد الاستحقاق لتذكيره بالتسديد، وفي هذا الصدد نقول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يتوقف عمله على اتخاذ القرار بمنح العميل القرض المطلوب وانتظار التسديد، بل يقوم بمتابعة القرض وتحليله بعد منحه واستخدامه من قبل العميل للتأكد من قدرته على التسديد والتنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها؛

فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة في حالة عدم تسديد الزبون، رأينا أن البنك يقوم بإجراءات ودية إذا كان السبب خارج عن نطاق قدرة الزبون، بينما يقوم البنك بإجراءات قانونية إذا كان السبب هو تهرب الزبون، وتتم المتابعة القضائية له حفاظا على حقوق البنك.

المطلب الرابع: تقييم جوانب أخرى تتعلق بالائتمان المصرفي

فيما يتعلق بالاحتياجات المالية للعميل وجدنا أن المبالغ التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتجاوز الإمكانيات الصافية للعميل وتتجاوز الضمانات المقترحة، إلا أن تحديد الاحتياجات المالية الفعلية لصاحب الطلب ذو أهمية خاصة فقد يؤدي منح قرض اقل من الاحتياجات الفعلية إلى اختناقات مالية ومشاكل في السيولة، وبالتالي فشل المشروع وعدم المقدرة على سداد القرض وهذا يعود على المصرف بالخسارة أيضا، لذلك المعيار الرئيسي لتحديد حجم الائتمان هو تناسبه مع الغرض المطلوب من اجله ومع طبيعة نشاط العميل وطول دورة نشاطه ومدى موسمية هذا النشاط؛

– من حيث استخدام الطرق والأساليب الحديثة، رأينا أن الدراسة التي قام بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المؤسسة طالبة القرض لم تتضمن أي طريقة من الأساليب الحديثة، هذا وبالنظر إلى نموذج Scoring لـ Altman الذي يستخدم في تقدير مخاطر القروض وترشيد القرارات الائتمانية المتخذة والمعمول به كثيرا في الأدبيات المالية، نجد انه غير مستعمل في هذا البنك؛

– من خلال جدول استرداد القرض رأينا أن البنك يراعي مصادر التسديد، مثلا إذا كانت مصادر التسديد تشغيلية فانه يقوم بتأجيل السداد لحين بداية دورة الإنتاج، كذلك يقوم بتأجيل السداد لفترة معينة في حال قروض التأسيس والإنشاء،كما رأينا أن البنك يقوم باحتساب معدل الفائدة بما يتناسب وطبيعة القرض.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–مديرية قالمة يتضح لنا أن التحليل الائتماني في هذا البنك يقوم على دراسة المؤسسات الطالبة للائتمان في مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية والمالية، لكونها تعتبر أهم الركائز التي يبني عليها البنك قراره بالموافقة على منح القرض أو رفضه، ويتضح ذلك من خلال مختلف الوثائق والتقارير المحاسبية والمالية التي يستند عليها البنك في التحليل، كما يتضح لنا أن البنك لا تتوقف دراسته عند منح القرض بل تستمر متابعة القرض بعد منحه واستخدامه من قبل العميل وذلك بقصد التنبؤ بأي حالة تعثر قد تقع ومنه معرفة أسبابها ومعالجتها؛

ومن هنا يظهر جليا فعالية الدراسة التي يقوم بها البنك قبل وبعد منح القرض، لكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى بعض جوانب القصور التي يعاني منها التحليل الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي يمكن أن تحد من فعالية القرارات المتخذة، فهذا البنك لا يهتم بمعرفة السياسات والأساليب المحاسبية المعتمدة وأسس تقييم بنود وعناصر القوائم المالية المقدمة كما لا يعتمد على أساليب وطرق حديثة، لذلك يجب على هذا البنك أن يعيد النظر في هذه الجوانب ليتمكن من إجراء تحليل ائتماني دقيق ومتكامل يضمن اتخاذ قرارات صائبة، وبذلك تساهم الدراسة الائتمانية التي يجريها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ترشيد قرارات الإقراض.

الخاتمة العامة

الخاتمة

يعتبر الائتمان المصرفي جوهر عملية التنمية وعصب الحياة الاقتصادية لما له من دور فعال في سد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولما له من إسهام كبير في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للدولة وتحقيق نموها، كما يعتبر الائتمان المصرفي النشاط الأساسي للبنوك التجارية والمصدر الرئيسي لإيراداتها؛

نتيجة لذلك تعد قرارات منح القروض أهم القرارات التي تتخذها البنوك التجارية وأكثرها حساسية، خاصة وان هذه القرارات عادة ما تكون محفوفة بمخاطر جمة يمكن أن تؤدي إلى تعثر القروض المصرفية ووقوع البنوك في أزمة سيولة، كما يمكن أن تؤدي إلى إفلاسها، الأمر الذي ينعكس سلبيا على القطاع المصرفي والاقتصاد ككل؛

نتيجة لذلك لا بد أن تحظى قرارات منح القروض باهتمام كبير من طرف البنوك التجارية، ولا بد أن تعمل هذه الأخيرة على ترشيد هذه القرارات حتى تتفادى جميع المخاطر وتضمن توظيف مواردها المالية بدرجة عالية من الأمان، ومن هنا برزت أهمية التحليل الائتماني الذي يعد من أكثر المواضيع الشاغلة في القطاع المصرفي باعتباره أداة هامة للوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة تضمن للبنك تكوين محفظة قروض جيدة كما تضمن له تحقيق عوائد مرتفعة عند اقل مستويات ممكنة من المخاطر؛

وقد عرفت الصناعة المصرفية العديد من الطرق والأساليب التي تستخدم لأغراض تحليل الائتمان واتخاذ قرار منح القروض، وبالرغم من التعدد يشترك التحليل الائتماني في مضمونه حيث يقوم في مجمله على دراسة أولية استعلامية ودراسة مالية تحليلية قبل اتخاذ القرار بمنح القرض، ودراسة رقابية بعد اتخاذ القرار متابعة للقرض بعد منحه واستخدامه تفيد في التنبؤ بأي حالة تعثر ومعالجتها.

النتائج و الاقتراحات

من خلال دراستنا لمختلف نواحي الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، استوجب الأمر القيام بدراسة ميدانية لإحدى البنوك التجارية الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية–مديرية قالمة الجهوية من اجل الوقوف على حقيقة وواقع التحليل الائتماني المعمول به في هذا البنك، وقد تبين أن التحليل الائتماني في هذا البنك يقوم على دراسة دقيقة ومحكمة نوعا ما، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية :

– يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة طلبات القروض من مختلف الجوانب القانونية، الاقتصادية والمالية، كما يقوم بدراسة طبيعة القروض المطلوبة، طبيعة الضمانات المقدمة للحصول على هذه القروض، كما يقوم بتحليل النسب المالية وتفسيرها استنادا إلى القوائم المالية المقدمة في طلب القرض وذلك حسب المعلومات المتوفرة في هذه القوائم، وعلى ضوء ذلك يتخذ البنك قراره بمنح القرض أو عدم منحه؛

– بعد اتخاذ القرار بقبول منح القرض وإعداد جدول زمني لاسترداد القرض يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمتابعة القرض من خلال كشوف وزيارات ميدانية للمؤسسة للتأكد من مطابقة القرض للغرض منه، كما يقوم

بطلب بيانات ومعلومات دورية عن العميل للتأكد من قدرة العميل على التسديد، وعلى ضوء ذلك يستطيع البنك التنبؤ بأي حالة تعثر قد تحدث بالتالي معالجتها؛

- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمراسلة المقترض قبل موعد الاستحقاق لتذكيره بالتسديد؛

- فيما يتعلق بالعميل المتأخر عن السداد يرسل له البنك إنذار أول، وان لم يستجب يرسل البنك إنذار ثاني، وان لم يستجب يقوم البنك بمحضر معاينة لمعرفة سبب عدم التسديد؛ إذا كان السبب خارج عن نطاق العميل يقوم البنك بإجراءات ودية كمنح قرض جديد بشروط ميسرة، وإذا كان السبب هو تهرب العميل عن التسديد تتم الملاحقة القضائية له، وفي حالة قبوله بالتسوية تتم إعادة جدولة القرض بفائدة تاخيرية؛

- يركز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الضمانات المقترحة من طرف العملاء عند اتخاذه قرار الإقراض، إلا أن الضمانات لا ينبغي أن تكون أساسا لمنح القروض، بل ينبغي أن تكون أداة تكميلية؛

- يعتمد البنك على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج دائما وبشكل كبير، ولا يعتمد على قائمة التدفقات النقدية التي توضح التدفقات الداخلة والخارجة من الأنشطة التمويلية والتشغيلية والاستثمارية؛

- لا يولي البنك اهتماما بالسياسات والأساليب المتبعة من قبل المؤسسات المقترضة في تقييم بنود القوائم المالية؛

- لا يعتمد البنك في دراسته على طرق وأساليب حديثة.

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية :

- ضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية، لكونها تساعد محلل الائتمان على إعداد الجدول الزمني لتسديد أقساط القرض وفوائده، وضرورة الاهتمام بمعرفة السياسات والأساليب التي تتبعها المؤسسات المقترضة في تقييم عناصر القوائم المالية، لضمان اشتقاق مؤشرات موضوعية دقيقة عن أداء هذه المؤسسات ومركزها المالي؛

- ضرورة عدم الاعتماد على الضمانات بشكل رئيسي في منح الائتمان، وأن يكون القرار مستندا على الجدوى الاقتصادية للمشروع؛

- وضع سياسة ائتمانية مكتوبة تتسم بالشمول والوضوح والمرونة والواقعية تسعى لتحقيق أهداف البنك؛

- استخدام الطرق والتقنيات الحديثة التي يتم التوصل إليها، والعمل على زيادة الوعي المصرفي في المجتمع؛

- العمل على إنشاء مراكز متخصصة تتولى الاستعلام والتحري عن العملاء المقترضين؛

- الاستمرار في متابعة القروض بغض النظر عن حالة العميل والكشف المبكر للمخاطر يساعد في الحد منها؛

- تحديث الأجهزة المصرفية وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية لضمان السير الحسن للعمل وتجنب التجاوزات القانونية ومحاولات الاحتيال والتواطؤ مع العملاء المقترضين، والعمل على استخدام نظام معلومات لتسيير المخاطر؛

- يتعين على البنك تنويع محفظة القروض، بهدف توزيع المخاطر وتجنب التركيز على عميل معين أو قطاع معين؛

- يتوجب على إدارة البنك انتقاء العاملين الجيدين والعمل على تدريبهم وإعدادهم وإكسابهم الخبرة في المجال؛

- الانتقال من البنوك المتخصصة الصغيرة إلى البنوك الشاملة، على اعتبار انه كلما زاد حجم البنك زادت إمكانياته وأصبح ضمانة للاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة 2، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

2- إبراهيم كراسنة، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات، 2006.

3- أحمد نبيل النمري، **مبادئ في العلوم المصرفية**، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 1981.

4- الصياح عبد الستار وسعود العامري، **الإدارة المالية اطر نظرية** ، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

5- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

6- أسامة كامل وعبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة الورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2002.

7- أشرف عبد المنعم إبراهيم، **الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها)**، مركز بحوث ودراسات التجارة والتجارة الخارجية، سوريا، 1999.

8- حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك** ، الطبعة 1، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

9- حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

10- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.

11- حنفي علي، **مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.

12- خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

13- رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، الطبعة1، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

14- رضوان العمار، **أساسيات في الإدارة المالية مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل**، الطبعة1، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997.

15- زياد رمضان ومحفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** ، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.

16- زياد رمضان، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

17- سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية، الأردن، 2008.

18- سمير الخطيب ، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي** ، منشاة المعارف، مصر، 2005.

19- صلاح الدين حسن السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار الوسام للطباعة، مصر، 1998.

20- صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة "الائتمان المصرفي- الضمانات المصرفية- الاعتمادات المستندية"**، الطبعة 1، دار الفكر العربي، مصر، 2004.

21- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

22- عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

23- عبد الغفار حنفي وسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

24- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في المصارف التجارية** ، الدار الجامعية، مصر، 2004.

25- عبد الكريم محمد عبد الحميد، **التعثر المصرفي ووسائل معالجته** ، مجلة المصارف العربية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1998.

26- عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية**، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

27- فريد راغب النجار ، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

28- محسن احمد الخضيري، **الائتمان المصرفي**، الطبعة 1، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 2002.

29- محسن احمد الخضيري، **الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر ، 1997.

30- محمد أحمد الرزاز، **محاضرات في النقود والبنوك**، الطبعة 2، مكتب القاهرة الحديثة، مصر، 1974.

31- محمد علي العامري، **الإدارة المالية**، الطبعة 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .

32- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة 1، منشأة المعارف، مصر، 1997.

33- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة 2، منشاة المعارف، مصر، 2000.

34- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)**، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

35- محمد يونس خان وهشام صالح عرابية، **الإدارة المالية**، مركز الكتاب الأردني، الأردن، 1995.

36- مروان عطوان، **النظرية النقدية**، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989.

37- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

38- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة 3، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

39- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر : الهندسة المالية باستخدام التو ريق والمشتقات المالية**، منشاة المعارف، مصر، 2003.

40- منير شاكر وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

41- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطاونة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

42- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران، عمان، 1999.

43- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

المذكرات:

1- سلاوي منى وعزاب فريدة، **مخاطر القروض البنكية و سبل مواجهتها** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، دفعة 2008-2009.

2- قرينح سناء، **القروض المصرفية المتعثرة وعلاقتها بالأزمة المالية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دفعة 2009-2010.

3- قمادي علاء الدين وحفيظي بلال، **متطلبات تطوير الخدمة المصرفية وخلق ميزة تنافسية في ظل التحرير المالي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات ني ل شهادة الماستر، علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، دفعة 2012-2013.

المقابلات:

1- مقابلة مع اومدور محمد، موظف لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية الجهوية قالمة-821- .

المواقع الالكترونية:

1- Site: http://sqarra word press.com.

2- Site :http://eddirassa.com.

3- Site: http://iefpedia.com .

4- Site : http://eu.wiley.com.

5- Site : http://imdouargla.ahlamontada.com.

6- Site: http://manifest.univ-ouarla.dz.

الملاحق

الملحق 01: طلب القرض

EURL [illegible]

Gérant : [illegible]

[illegible] GUELMA

TEL : [illegible]

Guelma le, 12/03/2015

A Monsieur le directeur de la BADR GUELMA

Objet : Demande de crédits pour la création d'un complexe avicole

Monsieur

J'ai l'honneur de solliciter votre haute bienveillance afin de demander votre accord pour m'octroyer des crédits bancaires, qui seront destinés à la création d'un complexe avicole, et ce dans le cadre de la mise en œuvre du circulaire MICL-MADR N° 108 du 23/02/2011.

Le montant global du mon projet est de : 218 303 812,92 DA

Les crédits sollicités sont répartis comme suit :

- Crédit ETTAHADI : 100 000 000,00 DA soit 45,81 %
- Crédit classique : 10 679 050,34 DA soit 4,89%
- Crédit REFIG : 63 964 000,00 DA soit 29,30 %

Mon apport personnel sera de 20 % soit un montant de 43 660 762,58 DA

Par ailleurs je tiens à vous informer monsieur le directeur que je suis disposé à mettre en hypothèque le titre de propriété du terrain, et ce afin de pouvoir garantir mes solvabilités et mes futurs engagements.

Veuillez agréer Monsieur le Directeur l'expression de mon plus profond respect.

Pour EURL [illegible]

Le gérant [illegible]

الملحق 02: الميزانية المالية التقديرية لسبع سنوات (جانب الأصول)

5.8. BILAN ACTIF

ACTIF	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
ACTIFS NON COURANTS							
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	40 000,00						
Immobilisations incorporelles							
Immobilisations corporelles							
Terrains	25 000 000,00	25 000 000,00	25 000 000,00	25 000 000,00	25 000 000,00	25 000 000,00	25 000 000,00
Bâtiments		84 606 200,00	84 606 200,00	84 606 200,00	84 606 200,00	84 606 200,00	84 606 200,00
equipement de production		66 360 499,99	66 360 499,99	66 360 499,99	66 360 499,99	66 360 499,99	66 360 499,99
Animaux reproducteurs		42 440 000,00	42 440 000,00	42 440 000,00	42 440 000,00	42 440 000,00	42 440 000,00
Immobilisations en concession							
Immobilisations en cours							
Immobilisations financières							
Titres mis en équivalence							
Autres participations et créances rattachées							
Autres titres immobilisés							
Prêts et autres actifs financiers non courants							
Impôts différés actif							
TOTAL ACTIF NON COURANT	25 000 000,00	218 406 699,99	218 406 699,99	218 406 699,99	218 406 699,99	218 406 699,99	218 406 699,99
ACTIFS COURANTS							
Stocks et encours							
Créances et emplois assimilés							
Clients							
Autres débiteurs							
Impôts et assimilés							
Autres créances et emplois assimilés							
Disponibilités et assimilés							
Placements et autres actifs financiers courants							
Trésorerie	35 002 177,07	64 180 822,85	88 401 589,99	100 023 248,55	117 400 822,88	133 407 615,75	141 945 192,26
TOTAL ACTIF COURANT	35 002 177,07	64 180 822,85	88 401 589,99	100 023 248,55	117 400 822,88	133 407 615,75	141 945 192,26
TOTAL GENERAL ACTIF	60 002 177,07	282 587 522,84	306 808 289,98	318 429 948,54	335 807 522,87	351 814 315,74	360 351 892,25

الملحق 03: الميزانية المالية التقديرية لسبع سنوات (جانب الخصوم)

5.9 BILAN PASSIF

PASSIF	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
CAPITAUX PROPRES :							
Capital émis	25 000 000,00	218 406 699,99	218 406 699,99	218 406 699,99	218 406 699,99	218 406 699,99	218 406 699,99
Capital non appelé							
Primes et réserves- Réserves consolidées (1)							
Ecarts de réévaluation							
Ecart d'équivalence (1)							
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	35 002 177,07	29 178 645,78	59 222 944,21	40 800 304,34	76 600 518,54	56 807 097,21	85 138 095,06
Autres capitaux propres I Report à nouveau		35 002 177,07	29 178 645,78	59 222 944,21	40 800 304,34	76 600 518,54	56 807 097,21
Part de la société consolidante (1)							
Part des minoritaires (1)							
TOTAL I	60 002 177,07	282 587 522,84	306 808 289,98	318 429 948,54	335 807 522,87	351 814 315,74	360 351 892,25
PASSIFS NON-COURANTS :							
Emprunts et dettes financières							
Impôts (différés et provisionnés)							
Autres dettes non courantes							
Provisions et produits constatés d'avance							
TOTAL II							
PASSIFS COURANTS :							
Fournisseurs et comptes rattachés							
Impôts							
Autres dettes							
Trésorerie Passif							
TOTAL III							
TOTAL PASSIF (I+II+III)	60 002 177,07	282 587 522,84	306 808 289,98	318 429 948,54	335 807 522,87	351 814 315,74	360 351 892,25

الملحق 04: جدول حسابات النتائج التقديري لسبع سنوات

5.10.COMPTES DES RESULTATS PREVISIONNELS

Rubrique	Année1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
recettes produits vegetal	-	-	-	-	-	-	-
recettes produit animals	55 800 000,00	50 640 000,00	81 960 000,00	64 240 000,00	100 800 000,00	82 400 000,00	111 480 000,00
prestations de services	-	-	-	-	-	-	-
chiffres d'affaires total	55 800 000,00	50 640 000,00	81 960 000,00	64 240 000,00	100 800 000,00	82 400 000,00	111 480 000,00
production de l'exercice	**55 800 000,00**	**50 640 000,00**	**81 960 000,00**	**64 240 000,00**	**100 800 000,00**	**82 400 000,00**	**111 480 000,00**
frais de services	556 000,00	598 200,00	643 878,00	693 339,66	746 918,75	804 979,79	867 921,03
Frais divers	3 875 112,93	4 214 624,22	4 588 086,65	4 998 895,31	5 450 784,84	5 947 863,32	6 494 649,66
total des charges externes	**4 431 112,93**	**4 812 824,22**	**5 231 964,65**	**5 692 234,97**	**6 197 703,59**	**6 752 843,12**	**7 362 570,69**
marge brute	**51 368 887,07**	**45 827 175,78**	**76 728 035,35**	**58 547 765,03**	**94 602 296,41**	**75 647 156,88**	**104 117 429,31**
Impots et Taxes	35 000,00	36 750,00	38 587,50	40 516,88	42 542,72	44 669,85	46 903,35
frais du personnel	5 594 400,00	5 874 120,00	6 167 826,00	6 476 217,30	6 800 028,17	7 140 029,57	7 497 031,05
total	**5 629 400,00**	**5 910 870,00**	**6 206 413,50**	**6 516 734,18**	**6 842 570,88**	**7 184 699,43**	**7 543 934,40**
excedent brut d'exercice	**45 739 487,07**	**39 916 305,78**	**70 521 621,85**	**52 031 030,86**	**87 759 725,53**	**68 462 457,45**	**96 573 494,92**
dotation Amort/prov	10 730 310,00	10 730 310,00	10 730 310,00	10 730 310,00	10 730 310,00	10 730 310,00	10 730 310,00
Résultat d'exploitation	**35 009 177,07**	**29 185 995,78**	**59 791 311,86**	**41 300 720,86**	**77 029 415,53**	**57 732 147,45**	**85 843 184,92**
frais financier			560 650,14	492 313,14	420 388,44	916 116,27	695 709,19
charges financieres	7 000,00	7 350,00	7 717,50	8 103,38	8 508,54	8 933,97	9 380,67
Résultat courant	35 002 177,07	29 178 645,78	59 222 944,21	40 800 304,34	76 600 518,54	56 807 097,21	85 138 095,06
Impots sur bénifice	-	-	-	-	-		
Résultat net de l'exercice	35 002 177,07	29 178 645,78	59 222 944,21	40 800 304,34	76 600 518,54	56 807 097,21	85 138 095,06

الملحق 05: الميزانية الافتتاحية

5.7 BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
Construction de 03 batiements d'elevage avicoles (chair) de dimensions 60 m x 12 m	44 151 900,00		
Construction de 02 batiements d'elevage avicoles (ponte) de dimensions 70 m x 14 m	40 454 300,00		
equipement pour un batiment poules pondeuses de 40 000 sujets	62 374 506,66	FONDS PROPRES	107 624 762,58
Convoyeur à ouefs à hauteur fixe pour collecte des ouefs	2 625 493,33		
achat poules pondeuses	41 600 000,00		
achat aliment ponte	17 040 000,00		
Acquisition équipement spécialisé d'élevage poulet de chair	1 360 500,00		
Achat poussins de 01 jour	840 000,00		
Achat aliment chair	4 484 000,00		
assurance multirisque batiement d'elevage avicoles , cheptel et materiels avicoles	3 373 112,93		
		TOTAL FOND PROPRES	
	-		
TOTAL INVESTISSEMENTS	**218 303 812,92**		
DISPONIBILITES	-	EMPRUNT BANCAIRES	110 679 050,34
		TOTAL DETTES	110 679 050,34
TOTAL ACTIF	**218 303 812,92**	**TOTAL PASSIF**	**218 303 812,92**

الملحق 06: وسائل وأدوات الاستغلال للمؤسسة

1.3.2 Infrastructure et matériels existants :

- L'exploitation ne possède aucun matériels pour cela le promoteur envisage acquérir son propre matériels.

Tableau N° 01 : éléments d'actif concernant l'exploitation de départ

	Objets	Références Surface, puissance, métrage	Valeurs estimées (DA)
Actif immobilisé	Hangar		
	Foncier	02.00 has	25 000 000,00
Actif mobilier	Ovins		
	bovins		
	Matériels agricole		
TOTAL			**25 000 000,00**

الملحق 07: تقسيم تشكيلة الأشخاص للتوظيف في المؤسسة

1.3.6. Effectif du personnel pour le fonctionnement du complexe :

Tableau N° 04 : répartition de l'effectif du personnel

Qualification / fonction	Nombre de postes		
	Permanent	Saisonnier	Total
Gérant	01	00	01
Technicien en production animale	01	00	01
Gardien	02	00	02
Ouvriers qualifié	06	02	08
Ouvriers sans qualification	02	02	04
Total	**12**	**04**	**16**

Le projet requit le recrutement et l'emploi de 07 ouvriers en régime de croisière et structurés par catégorie socioprofessionnelle comme suit :

Le recrutement s'affectera au fur et à mesure du démarrage de l'activité.

Les frais de personnel sont projetés avec des évolutions moyennes positives de l'ordre de 10% par an et des cotisations patronales au titre de la sécurité sociale de 26%.

الملحق 08: الضمان المقترح من قبل المؤسسة

Photo 1 : vue du terrain acquis par Mr H...

Photo 2 : Proximité du projet de la route national N° 16 Annaba – Souk Ahras

الملحق 09: هيكل الاستثمار وهيكل التمويل لمشروع المؤسسة

5.2 COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

Etant bénéficiaire des avantages fiscales en phase de réalisation , notamment l'exonération de la T.V.A (discision ANDI N° 0/0113/24/2014 du 21/12/2014), tous les couts sont exprimés en H.T

5.2.1 STRUCTURE DE L'INVESSTISSEMENT

N°	Rubrique	UN	Quantité /capacité	prix unitaire H.T (DA)	Montant H.T (DA)
01	Construction de 03 bâtiments d'élevage avicoles (chair) de dimensions 60 m x 12 m	un	3	14 717 300	44 151 900,00
02	Construction de 02 bâtiments d'élevage avicoles (ponte) de dimensions 70 m x 14 m	un	2	20 227 150	40 454 300,00
03	Equipement pour un bâtiment poules pondeuses de 40 000 sujets	un	2	31 187 253	62 374 506,66
04	Convoyeur à œufs à hauteur fixe pour collecte des œufs	un	1	2 625 493	2 625 493,33
05	achat poules pondeuses	un	80 000	520,00	41 600 000,00
06	achat aliment ponte	Qx	4 800	3 550,00	17 040 000,00
07	Acquisition équipement spécialisé d'élevage poulet de chair	un	1	1 360 500,00	1 360 500,00
08	Achat poussins de 01 jour	un	20 000	42,00	840 000,00
09	Achat aliment chair	Qx	1 030	4 353,40	4 484 000,00
10	assurance multirisque bâtiments d'élevages avicoles, cheptels et matériels avicoles	un	1	3 373 112,93	3 373 112,93
TOTAL					**218 303 812,92**

5.2.2 STRUCTURE DE FINANCEMENT

Rubrique		Taux de participation	Montant (DA)
Apport personnel			
Numéraires		20,00%	43 660 762,58
Nature			
Crédit Bancaire ETTAHADI		45,81%	100 000 000,00
Crédit Bancaire CLASSIQUE		4,89%	10 679 050,34
Crédit REFIG		29,30%	63 964 000,00
TOTAL		**100%**	**218 303 812,92**

الملحق 10: نسب التحليل المالي المنجز على المؤسسة

5.11. CRITERES D'ANALYSE FINANCIERE

rubrique	année 0	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Capacité d'autofinancement ou flux non actualisé	- 218 303 812,92	45 732 487,07	39 908 955,78	69 953 254,21	51 530 614,34	87 330 828,54	67 537 407,21	95 868 405,06
coeficcient d'actualisation avec taux d'actualisation de 10%	1	0,909	0,826	0,751	0,683	0,621	0,564	0,513
flux actualisé	- 218 303 812,92	41 570 830,75	32 964 797,47	52 534 893,91	35 195 409,59	54 232 444,52	38 091 097,67	49 180 491,79
flux actualisé cummulé	- 218 303 812,92	41 570 830,75	74 535 628,22	127 070 522,13	162 265 931,73	216 498 376,25	254 589 473,91	303 769 965,71
valeur actuelle nette(VAN)	85 466 152,79							
taux de rentabilité TRI	8,73%							
indice de profitabilté IP	1,39							
Délai de récupération des capitaux (DRC)	5,03							

الملحق 11: نتائج التخليل المالي للمؤسسة

Après l'analyse des données, les résultats obtenus sont les suivants :

Le DRC (5,03) ce ci veut dire que le promoteur aura récupérer son capital investi dans 5 années environ, Les investissements malgré qu'il sont très important mais rapidement récupérables.

La VAN est égal 85 466 152,79 DA . Comme la VAN est largement positive au taux d'actualisation de 10% Ce ci veut dire que après sept ans, sur la valeur marchande, il y aura une augmentation de 85 466 152,79 DA, d'ou une génération du bénéfice.

L'I.P. (1,39) au taux d'actualisation de 10% pendant 7 ans, ce ci montre que 1 Da investi rapporte 0,39 DA de bénéfice et par cette raison le projet est rentable et mérite d'être financé.

Le TRI (8,73 %) est positive par conséquent le projet est rentable. Le tableau de financement ou le plan de financement dégage le solde de trésorerie qui est positif et permet à l'agriculteur de s'endetter d'avantages avec une marge de sécurité de 17,86 % et qui offre d'autres possibilités de recours aux emprunts..

Ces résultats confirment notre recherche par lequel, un projet d'élevage des poules pondeuses et engraissement des volailles à la commune de Medjez Sfaa, présente une rentabilité économique et financière.

Le promoteur envisage élargir son complexe vers la réalisation de sa propre poussinière, son unité de fabrication d'aliments de bétail.

Nous recommandons que l'Etat fasse un effort dans la promotion des microprojets en élaborant la politique d'obtention des crédits aux investisseurs qui veulent commencer des tels projets.

La population surtout des jeunes doivent avoir l'idée en tête de créer leur propre emploies en commençant par des petits projets.

الملحق 12: عرض الوكالة بالموافقة على طلب القرض 1

EXPOSE AGENCE

DOSSIER : **EURL [illegible]**
OBJET : **CREATION D'UNE UNITE AVICOLE**
ALE: **GUELMA 821**

INTRODUCTION-: projet consistant en la création d'une unité avicole dans la commune de MEDJEZ SFAA.
Le site du projet est une concession de 2 HAS, attribuée par le CALPIREF, dans l'optique de renforcer le tissu agroindustriel dans la région.
A EURL [illegible], est une nouvelle relation gérée par monsieur [illegible], un jeune promoteur originaire de la wilaya de [illegible].

Aspect Administratif :
L'EURL [illegible], crée le 17 juillet 2014 avec un capital social de 100000 DA
Sous la gérance de Mr [illegible], un agriculteur.
Registre de commerce n°24/00-[illegible] b15
Une assiette de 2 Has, attribuée par le CALPIREF, attribution délivrée le 21/12/2014
Dans le cadre de la promotion de l'investissement dans la région.

- **aspect Risque :**

Crédit sollicité et structure de financement :

Le cout global du projet	=218.303.812,92	100 %	répartit comme suit :
Clt : (ETTAHADI)	**=100.000.000.00**	**45.81%**	**constructions et équipements**
Crédit bancaire	**= 10.679.050.34**	**4.89%**	**équipements**
Credit rfig	**= 63.964.000.00**	**29.30%**	**cheptel et cycle de production**
Apport personnel	**= 43.660.762.58**	**20%**	

Le projet ayant le droit aux avantages de L'A.N.D.I PORTANT SUR L'EXONERATION DE LA T.V.A

- **Aspect Garanties** :
-les garanties proposées dans le dossier de crédit :
Hypothèque de l'acte de concession du terrain
Le terrain expertisé a : **25.000.000.00 da**
Nb : l'expertise concerne le terrain vierge.

2 appréciations du projet
Le projet présenté par Mr [illegible], creation d'un complexe avicole composé de 5 bâtiments d'élevage, construction d'une clôture et un réservoir d'eau ajouter a cela l'acquisition du cheptel plus aliment et équipements de production.la région de MEDJEZ SFAA, un carrefour entre les wilayas : guelma, souk ahras et annaba, est

الملحق 13: عرض الوكالة بالموافقة على طلب القرض 2 (رأي المكلف بالدراسات)

une région dépourvue de ce genre de complexe, le marché lié a l'aviculture recèle d'énorme potentialités en terme de demande.

Avis du Chargé de l'étude

*Notre nouvelle relation « **EURL** [illegible] », nous sollicite pour pour un financement de DA **174.643.050**, soit (**80%**), de son projet qui coute 218.303.812.92 DA, cette requête de financement englobe 3 lignes de crédit :*

- *Un clt ettahadi* ***100.000.000.00DA***
- *Un CMT investissement* ***10.679.050.34DA***
- *Un crédit de campagne RFIG* ***63.964.000.00DA***

*Pour un autofinancement de DA **43.660.762.58,** et une garantie expertisée a **25.000.000.00DA.***

Financièrement, le cout du projet est très élevé par rapport aux garanties proposées Le promoteur aurait du faire un tri chronologique des besoins financiers de son projet et procéder par prioprité, sinon se doter d'autre garanties et augmenter ses apports financiers.

Avis du Siège** ..... **selon PV Du //2015 N°

LE CHARGE DE L'ETUDE

[illegible]

« Vu & Vérifié »

الملحق 14: جدول استرداد القرض

5.6 ECHANCIER DE REMBOURSEMENT

AMORTISSEMENT DU CREDIT BANCAIRE CLASSIQUE SUR 07 ANS

ANNEE	PRET	Taux	ANNUITE	duree
0	10 679 050,34	5,25%	1 862 307	7

année	Kl restant dû Dbt année	Annuité	Frais Financiers	Capital remboursé dans l'année
1	differée			
2	10 679 050,34	1 862 307,33	560 650,14	1 301 657,19
3	9 377 393,15	1 862 307,33	492 313,14	1 369 994,19
4	8 007 398,95	1 862 307,33	420 388,44	1 441 918,89
5	6 565 480,06	1 862 307,33	344 687,70	1 517 619,63
6	5 047 860,43	1 862 307,33	265 012,67	1 597 294,66

CREDIT ETTAHADI

ANNEE	PRET	Taux	ANNUITE	duree
1-2	100 000 000,00	0,00%	-	9
3-5	100 000 000,00	0,00%	14 285 714,29	7
6-7	57 142 857,14	1,00%	14 644 633,94	4
8-9	28 855 714,36	3,00%	15 080 309,04	2

année	Kl restant dû Dbt année	Annuité	Frais Financiers	Capital remboursé dans l'année
1	differe	-	-	-
2	differe	-	-	-
3	100 000 000,00	14 285 714,29	-	14 285 714,29
4	85 714 285,71	14 285 714,29	-	14 285 714,29
5	71 428 571,43	14 285 714,29	-	14 285 714,29
6	57 142 857,14	14 644 633,94	571 428,57	14 073 205,37
7	43 069 651,78	14 644 633,94	430 696,52	14 213 937,42
8	28 855 714,36	15 080 309,04	865 671,43	14 214 637,61
9	14 641 076,74	15 080 309,04	439 232,30	14 641 076,74

الملحق 15: ترتيب مخاطر القروض في المديرية الجهوية badr قالمة

7. Dispositions diverses :

-La cote du risque emprunteur est révisée en situation normale une fois par an. Le client doit pour ce faire régulièrement remettre ses états financiers.
-Hormis les entreprises relevant de dispositifs particuliers et celles non-astreintes à la production de documents normalisés, toutes les entreprises clientes doivent être cotées.
-La cotation du risque ne concerne que les entreprises ayant bouclé au moins un exercice comptable.
-La cotation finale du risque est arrêtée par le groupe régional d'exploitation pour les dossiers qui relèvent de ses pouvoirs d'engagement. Les directions centrales sont chargées d'arrêter celles des dossiers relevant des pouvoirs d'un comité de crédit central et plus.

8-Segmentation de la cote de risque :

Une segmentation particulière à l'intérieur des classes de risque 2, 3 et 4 a été introduite à l'effet de conférer une meilleure pertinence des notes obtenues.

Cote du Risque	Note	Fourchette	Position
CRE< 1,5		-	-
1,5 ≤ CRE <2,5	2	1,5≤ CRE <1,8	A
		1,8≤ CRE <2,2	B
		2,2≤ CRE <2,5	C
2,5 ≤ CRE <3,5	3	2,5≤ CRE <2,8	A
		2,8≤ CRE <3,2	B
		3,2≤ CRE <3,5	C
3,5 ≤ CRE <4,5	4	3,5≤ CRE <3,8	A
		3,8≤ CRE <4,2	B
		4,2≤ CRE <4,5	C
4,5 ≤ CRE <5,5	5	-	-
CRE >6	6	-	-

Document confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

الملحق 16: النسب المالية المستخدمة من طرف المديرية الجهوية badr قالمة (المجموعة1)

5.3. Critères d'évaluation des finances :

L'évaluation des finances de l'entreprise, élément pondéré à 50% dans la CRE est fondée quasiment sur le calcul d'un certain nombre de ratios regroupés par nature.

-Les ratios d' « équilibre », pondérés à :

25% dans l'examen des dossiers de court terme.
15% dans l'examen des dossiers de moyen et long terme.

-Les ratios de « structure », pondérés à :

25% dans l'examen des dossiers de court terme.
15% dans l'examen des dossiers de moyen et long terme.

-Les ratios d' « activité », pondérés à :

20% dans l'examen des dossiers de court terme.
10% dans l'examen des dossiers de moyen et long terme.

-Les ratios de « rentabilité », pondérés à :

20% dans l'examen des dossiers de court terme.
10% dans l'examen des dossiers de moyen et long terme.

-Le « prévisionnel », pondéré à :

10% dans l'examen des dossiers de court terme.
20% dans l examen des dossiers en développement
50% dans l'évaluation des projets d'investissement

5.3.1. Les ratios d'équilibre :

Trois ratios sont retenus dans l'appréciation de la trésorerie de l'entreprise :

-Le fonds de roulement, pondéré à 35% :

Fonds permanents / Immobilisations nettes x 100 ;

-Les besoins en fonds de roulement, pondéré à 40% :

(Actif circulant - Disponibilités) / (D.C.T - Dettes Financières) x 100 ;

-La trésorerie, pondérée à 25% :

Document confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

الملحق 17: النسب المالية المستخدمة من طرف المديرية الجهوية badr قالمة(المجموعة2،3،4)

Fonds de roulement / Besoin en fonds de roulement x 100 ;

5.3.2. Les ratios de structure :

Cinq ratios sont retenus dans l'appréciation de la structure de l'entreprise :

-Le degré d'amortissement, pondéré à 20% :
Amortissements / Immobilisations brutes x 100 ;

-La structure de financement, pondéré à 20% :

D.L.M.T / Capitaux permanents x 100 ;

-La liquidité générale, pondéré à 20% :
Actif circulant / D.C.T x 100 ;

-Le risque liquidatif, pondéré à 30% :
Actif net / Total bilan x 100 ;

-Le risque d'exploitation, pondéré 10% :
Fonds de roulement / (Stocks + Réalisable) x 100 ;

5.3.3. Les ratios d'activité :

Cinq ratios sont retenus dans l'appréciation de l'activité de l'entreprise :

-Les délais clients, pondéré à 25% :
(Clients + EAR + EENE) / Chiffre d'affaires (ttc) x 360 ;

-Les délais fournisseurs, pondéré à 25% :
(Fournisseurs + EAP) / Achat (ttc) x 360 ;

-Le risque d'activité, pondéré 20% :
Fonds de roulement / Chiffre d'affaires x 360 ;

-Le degré d'intégration frais de personnel, pondéré à 15% :
Frais du personnel / Valeur ajoutée x 100 ;

-Le degré d'intégration des frais financiers, pondéré à 15% :
Frais financiers / Valeur ajoutée x 100 ;

5.3.4. Les ratios de rentabilité :

Trois ratios sont retenus dans l'appréciation de la rentabilité de l'entreprise :

Document confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

الملحق 18: النسب المالية المستخدمة من طرف المديرية الجهوية badr قالمة (المجموعة5)

-La rentabilité financière, pondéré à 35% :
Résultat net / Fonds propres nets x 100% ;

-La rentabilité commerciale, pondéré à 40% :
Résultat net / Chiffre d'affaires x 100% ;

-La rentabilité économique, pondéré à 25% :
E.B E / (Total bilan + encours escompte) x 100 ;

5.3.5. Le prévisionnel :

5.3.5.1. Financement à court terme :

Il sera question de mesurer la probabilité de réalisation des prévisions à court terme de l'entreprise en regard de :

-Ses capacités techniques installées.

-Ses plans de charges et carnet de commandes.

5.3.5.2. Financement à moyen et long terme :

L'évaluation du projet d'investissement est liée au type de projet : Création, extension ou développement

A. **Création et extension (augmentation des capacités de production) :**

-Calcul de la valeur actuelle nette
-Calcul du taux de rendement interne.
-Détermination des délais de récupération/remboursement.
-Introduction des études de sensibilité.
-Ratio autonomie financière.
-Capacité de remboursement
-Ratio d'endettement (uniquement pour l'extension)

B. **Développement (amélioration des moyens) :**
-Activité/Résultats antérieurs
-Capacités de production
-Plans des charges
-Carnet de commandes

Document confidentiel. Reproduction non autorisée interdite

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـامعة 8 ماي 1945 قالمـــــة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رقم/٧٨٥/ ق.ع.إ/ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج.ق/2015.

قالمة في: 30 نوفمبر 2015

إلى السيد: مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية بقالمة.

الموضوع: ف/ي إجراء دراسة ميدانية

نحن رئيس قسم العلوم الاقتصادية نشهد بأنّ الطالبين:

- ✓ بوعديلة وليد.
- ✓ حسناوي عصام الدين.

و المسجلين بالسنة الثانية ماستر علوم اقتصادية تخصص: نقود ومؤسسات مالية، في حاجة لإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم تحت موضوع : **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض.**

ولهذا نرجوا من سيادتكم قبولهما ومساعدتهما في انجاز هذه الدراسة وذلك بتوفير الوثائق الضرورية لتحقيق هذه الغاية.

تقبلوا تحيّاتنا الخالصة.

رئيس القسم.

الدكتور : بضياف عبد الحق

رئيس قسم العلوم الاقتصادية

الملخص

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت و تنوعت مصادر الإيراد الأخرى ، و بدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد ، و لكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر ، بسبب القروض و التسهيلات المتعثرة؛

وقد أصبح موضوع " التحليل الائتماني " من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي و للعاملين فيه بشكل عام، وكذلك لطلبة الدراسات المالية والمصرفية بشكل خاص، و ذلك باعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة في اتخاذ القرارات الائتمانية و بالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف، و انطلاقاً من أهمية الموضوع يندرج التحليل الائتماني في دراسة أولية استعلامية مستفيضة بدراسة مالية تحليلية تمهد لاتخاذ قرار منح الائتمان منتهيا بدراسة رقابية متابعة للائتمان بعد اتخاذ القرار بالقبول، و بما يسهم في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، التحليل الائتماني، القروض.

Résumé :
le crédit bancaire est une efficace très important qui celui la revenu génère représente le principal objectif des recettes pour toute banque, peu importe combien nombreuses et vannées autres sources de revenus, sans perdre la banque et sa principal fonction d'intermédiaire financier dans l'économie, mais en même temps investissent entoures par des risques en raison de prêts et de facilites non performants,

Le sujet se l'analyse de crédit des sujet est devenu le locataire de l'activité bancaire et les travailleurs qui en général, ainsi que pour les étudiants de études bancaires et financières notamment, particulier qui comme un outil important pour l'accès a des informations précises a prendre des décisions de crédit ainsi la réduction des pertes qui peuvent être exposes a des banques, partant de l'importance du sujet chute analyse de crédit dans l'étude initiale d'enquête extensif une étude analytique financière qui ouvrir la voie pour prendre le vol de l'octroi de crédit, a expire étude de surveillance de suivi du crédit après la décision d'accepter, et contribuant ainsi a la rationalisation des opérations de prêts bancaires.

Mots-clés: le crédit bancaire, analyse de crédit, prêts.